

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله جل جلاله الاكرم الذي وفقنا لطبع المجموعة المتقبولين للنام والمفيد للجامع لخصوص العلوم



بأمر العالم الجليل المحقق والفاضل النبيل المدقق مولانا محمد عبد الباقي خايف الموليين الحمد وحنين

وَالْقَوَاعِدُ جَمْعُ قَاعِدَةٍ أَيْ قَاعِدَةٍ لِمَا يَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ النَّاسُ لِيُجِزُوا بِهِ شَيْئًا أَوْ قَاعِدَةٍ لِمَا يَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ النَّاسُ لِيُجِزُوا بِهِ شَيْئًا أَوْ قَاعِدَةٍ لِمَا يَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ النَّاسُ لِيُجِزُوا بِهِ شَيْئًا



بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

قوله ومنه تفصيله كما لا يخفى اجمالى هو اجمالى المكشوفات الاتحاديين الامر من جهة واحدة كما اذا راينا جدارا ابين علنا انه ابين من غير ان نلاحظ الجدار على الانفراد والابيض ايضا على الانفراد ثم نحكم بالاتحاد وبعد ملاحظة النسبة الحكمية بالمكشوفات الاتحاد من حيث ان فتح التحليل نخل الى الحكم عليه وبه والنسبة الحكمية وانما قال بين الامر من ولم يقل بين الامور كما هو الظاهر لان النسبة ليست موجودة كوجود الطرفين ومنه اى الحكم او التصديق على غير الظاهر تفصيله وهو التفصيل المنطقي الذى يستدعى صورة متعددة مفصلة اى الحكم التفصيلى مكشوف الاتحاديين الامر من الذين يلاحظ كل منها منفردا بان يلاحظ الموضوع منفردا والمحمول منفردا ثم يلاحظ النسبة الحكمية ثم يحكم بالاتحاد ولما فرغ من التقسيمين فشرع فى بيان متعلق التصديق فقال والنسبة انما تدخل فى متعلق الحكم الطبيعية لا بالذات كما هو المشهور لانها من المعاني الخفية التى لا يلاحظها العقل انما هى النسبة امرأة لملاحظة حال الطرفين وقد خلت فى متعلق التصديق المشهور انه متعلق بالنسبة اى الوقوع واللاقوع وذوهم الى انه متعلق بقضية وذوهم بعض اهل التحقيق انه يتعلق اولاد بالذات بالموضوع والمحمول حال كون النسبة "بطية بينهما وبنات وبالعرض بالنسبة واحتمل المصنف الثانى استدلالا على البطلان ما هو المشهور باحاصله ان النسبة غير مستقلة وما شانه ذلك كيف تحيل حل الغير ويتعلق به الغير بالضرورة ويحتمل انها مرآة للملاحظة لغير كالحرف والمرأة غير مقصورة وكل ما هو غير مقصور لم يتعلق به ما هو المقصور وترا بعيد على تقدير كون النسبة جزء لقضية ويرد عليه المنع بجواز ان يتحقق بها كما يتعلق بها لاجتهاد واستدل بعض اهل التحقيق على انه سببه بان النسبة معنى حرفى لا يصح ان يتعلق بها التصديق حال كونها كضرورة ان التصديق ليس كادراك المرأة عند ادراكه

الوقوف والبالا للصلة كما لا يخفى اذ انفعيته عن اى بسلب شئ عن شئ محتملة موجبة على
الاول وسالبة على الثانى والاى وان لم يكن يحكم فيها بالثبوت او السلب فشرطية
فان حكم فيها بثبوت نسبة او سلبه على تقدير اخرى فمتصلة لزوميتها ان كان بعلاقة
والا فافتاقية وان حكم فيها بالتنافى بين النسبتين او سلبه فمتصلة عادية ان كان
لذات النسبتين والافتاقية فان كان صدقا وكذا بما عا فحقيقة وان كان صدقا
فقط فمانعة المجمع كذا بقطع مانعة المخلو وسيجي تفصيل ذلك وانما سميت شرطية لاشتغالها على
الشرط حقيقة او استلزاما ويظهر من كلامهم ان المحصورين بالحكمة والشرطية عقلية وبين
اقسام الشرطية استقرالى ويسمى المحكوم عليه فى القضية الحكمية موضوعا لانه وضع تحت
لان ثبت له شئ وفى القضية الشرطية مقدما لتقدمه ذكره فى القضية المملوطة وذكره
فى القضية المعقولة حقيقة اذ رتبة يسمى المحكوم به فى القضية الحكمية محمولا لكونه على شئ و
فى القضية الشرطية تاليا لتلوه عن المقدم ذكره واعلم ان مذهب المنطقيين ان الحكم فى
الشرطية بين المقدم والتالى ومذهب اهل العربية انه اى الحكم فى الجزاء والشرطية
المسند فيه اى فى الجزاء بمنزلة احوال والنظر كذا فى المفتاح كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجودا والشمس طالعة او وقت طلوع الشمس قال السيد السند
الاول هو الحق للقطع بصدق الشرطية مع كذب التالى
ففى الواقع كقولنا ان كان زيد حارا كان ناهقا وان كان نجس
تالى لم يتصور صدقهما اى صدق الشرطية مع كذب اى كذب التالى ضرورة استلزام
انتفاء المطلق وهو هنا التالى الذى لا يعتبر معه قيد انتفاء المقيد وهو التالى مع الشرط

من قبيل ان لا يحكي عنه الا حكاية لا حكاية اخرى
على السبيل الذي به ان مفاد حكاية هو الحكاية
والحكاية عن الايام ان يكون امر موجودا دائما
في الواقع اذ الحكاية كما يكون عن الواقع
كذلك يكون عن عالم التقدير ايضا كما
كل قضية محكي عنه في حكاية على اعتبارها
الحكاية المحكي عنه في حكاية على اعتبارها
ومعنى قولهم ان نفس الامر لا يلزم اشتراطها
نفس الامر مدلول القضية باعتبارها
لا الثبوت باعتبار الامر المدلول بالقضية
وذلك في تقرير كلام الحق الموجود المحكي عنه
الحكاية المعقولة حكاية متقدمة فالواقع
الامر يكون ظرفا للمعقولة لا للظن
ففي قولنا زيد نائم في وقت
لا زنه مما يكون الواقع
ظرفا لنفوس زينة في وقت الحكاية
فلا نفوس فقط حتى يبين ان يكون المعقولة
لا النفوس فقط حتى نفس الامر ظرفا
هو نفوس زينة في نفس الامر وقوله في قوله ما
صادق في نفس الامر وجوده في قوله ما
المتعلقة بالذات ان العبارة في
تقال في غير المقام ان العبارة في
ان لا علم من مقولة ان العبارة في
ان لا يحصل ذلك الامر مطابقا
ان لا يحصل في نفس الامر مطابقا وان كان
ان لا يحصل في نفس الامر مطابقا وان كان
ان لا يحصل في نفس الامر مطابقا وان كان

وحاصله ان في الشرطية مع كذب التالى القطعى لو كان الحكم الشرطى في الجواب لم يزم كذب الشرطية لان
 كذب التالى مع قطع النظر عن كون في نفس الامر مستلزما كذبهم قيد ضرورة ان اتفاقا لم يطل في استلزامه متفاديا
 قال العلامة الدواني كذب التالى في جميع الاوقات الواقعية لا يزم كذبهم في الكذب كذبهم كذب التالى في الاوقات
 التقديرية فانما هي حقيقة المثال المذكور في جميع احوالها في تلك الاوقات حامية زينة تارة لا كذبها في
 الواقعية بحال الاوقات الواقعية مسلوقة عنه اعني في الاوقات الواقعية لم يزل في ظني لم يكد في اتفاقا للقيام
 الواقع في اتفاقا في تلك الاوقات واقعا في نفس الامر مستلزما كذبهم لانه ان لم يطل في اتفاقا في تلك الاوقات
 ووجه عدم ثبوت نفس الامر حاصلا على انظر على كل مدان الثبوت اعلم من ان كذبهم في نفس الامر مستلزما كذبهم في
 التقديرية فاتفاء في معنى الثبوت بحسب نفس الامر مستلزما كذبهم فوافدا في معنى الثبوت بحسب التالى فالتقديرية
 فالشرطية فيما خرج من ذلك ان كذبهم في الاوقات الواقعية صادقة بحال الاوقات التقديرية كما ان كذبهم
 زيدا قائم في ظني بان اتفاقا في قيام زيدا في الواقع ليس كذا في الواقع لان اتفاقا لم يطل في اتفاقا في قيام
 لكن ان لم يطل في قيامه لانه اعلم ما في نفس الامر فوافدا في معنى الثبوت بحسب التالى فالتقديرية
 قيامه في الظن هو قيام زيدا في الواقع بحيث انه يمكن تقييده بنفس الامر واطلاقه في غيرهما وذلك متحقق في الواقع في
 ضمن تحقق التقييد عني قيام زيدا في الظن عرض عليه بعض بل تحقق من المتأخرين بان اتفاقا في قيامه
 مطلقة كما ان اتفاقا في قيامه في نفس الامر مستلزما كذبهم في الاوقات الواقعية كاذبة على تقدير
 الثبوت فيها ضرورة ان سلب الثبوت لم يمتنع في الاوقات الواقعية لانه ان لم يطل في اتفاقا في قيامه
 على ذلك التقدير لم يزم اتفاقا مع التقييد لانه اعلم ما في نفس الامر فوافدا في معنى الثبوت بحسب التالى فالتقديرية
 طلع الشمس على وجود النهار وقت طلوع الشمس في الظن متحقق وجود الكذب في نفس الامر لم يمتنع مع التقييد
 ايضا واما القضية لم يمتنع في الاوقات الواقعية لانه اعلم ما في نفس الامر فوافدا في معنى الثبوت بحسب التالى فالتقديرية
 حكاه عن كذبهم في الاوقات الواقعية كاذبة على تقدير كذبهم في الاوقات الواقعية كاذبة على تقدير

بعض ازید و الاخر نیزه را بصیقل
و هو خلاف ما تقررت اتفاقا
علاوین فی نفسها اتفاقا
فی نفس نقابل فاذا صار كلاهما
لعدم فی نفس واحد و الاخر
زید معدوم فی نفس واحد
بل عدم فی نفس لان معناه نظیر
عدم الطیر كما قد علم من
و قد ان عدم

[illegible][illegible]

لا يستلزم هذا القول في الحقيقة والعكس لا يكون
استلزام هذا القول في الحقيقة والعكس لا يكون
الانقياض باطلا ولا بطلانه

هو الاتصال بين النسبتين لان قولنا لو لم يكن شيء من الاشياء ثابا كان زيد قائما
ليس متبنا قضا ولا مناف لقولنا ان لم يكن شيء من الاشياء ثابا لم يكن زيد قائما
لان المناقاة بين التالين لا يوجب المناقاة بين الحكيم الشرطيين الذين
تاليهما تانك المتناقيان فلا حلف في ان كلا التالين المتنافين لازمان كذا
المقدم في نفس الامر واما اخلف ان الحكم الشرطي بجماعه نقيضه وفيما نحن فيه
ليس كذلك لان نقيض الاتصال رفعه عن قولنا ليس بقية لو لم يكن شيء من
الاشياء ثابا كان زيد قائما وانه ليس بجامع له بل بجماعه اتصال آخر كما
عرفت وتخصه انه لو كان الحكم في التالي كما قيل يلزم اجتماع القضييتين المطبقين
الوقتيتين المتناختين في نفس الامر وهذا باطل لان الضرورة حاكمة بامتناعه
بخلاف الحكيم الشرطيين الذين تاليهما متناقيان لان اجتماعهما في نفس الامر
لا يوجب اجتماع المتنافين لعدم تنافيهما كما لا يخفى وهذا غاية في التوضيح بل
واحد ان يقول انا نلزم بان هذين الحكيمين المحليين المقيدين ليسا متنافين
لان تنافي المطلقين لا يوجب تنافي المقيدتين كما قال ان تنافي التالين لا يوجب
تنافي الحكيمين الشرطيين الذين تاليهما متناقيان لكن الضرورة والقرينة النقادة
حكم بخلاف ذلك كما لا يخفى على المتامل الصادق ففكر فان قيل التناقض
غيره من الاحكام انا هو على تقدير وجود نفس الامر وانتفاء جميع الاشياء مستلزم
لانتفاء نفس الامر وعلى تقدير انتفاء نفس الامر فالتناقض ايضا منتفك فلا حلف
قلنا ان الاستلزام م م فان نفس الامر فوق العالم كما لا يخفى على ان ما قال
المص انا هو على طريقة الجدل فعلى تقدير انتفاء جميع الاشياء التزم المحقق انه

وجو التالين المتنافين كما عرفت نقال بناء على ذلك لو كان الحكم في التالي
يلزم اجتماع المتناختين ههنا فلا عتبة على المص على ان الملح لو فرض سوى
عدم شيء من الاشياء فلا يتوجه ما قيل اصله لا يخفى قابل ويمكن ان يجاب
بناء على التمهيد المذكور بانه لو كان الحكم في التالي يلزم انتفاء وتبنا القضييتين في
نفس الامر في الصورة المذكورة لان انتفاء القيد مستلزم لانتفاء المقيد وان
القيد منتفك فيلزم ارتفاع النقيضين ههنا بخلاف حكم الشرطي بالاتصال بين
النسبتين لان مناط صدقته ليس على صدق المقدم
والتالي كما استعرف في الشرطيات وغيره
ما عرفت ويمكن ان يحسر ان القول بالاستلزام
انما يصح اذا كان الحكم في الشرطيات بين المقدم والتالي
فانه لو كان الحكم الشرطي في التالي لمقدم قيد له كان حكما حليا مقيدا للقيد و يلزم
اجتماع النقيضين فان مرجحه قولنا زيد قائم وقت عدم ثبوت شيء من الاشياء
وزيد ليس بقائم ذلك الوقت ومن المعلوم بالضرورة ان تحقق القضيته الكلية
انما هو بثبوت المحمول للموضوع فالتحقق عن تحقق القضيته انما هو في وقت
اتصاف الموضوع بوصف المحمول نعم صدقها دائم و فرق ما بين صدق القضيته
وتحققها فاذا قلت زيد قائم وقت عدم ثبوت شيء من الاشياء وزيد ليس
بقائم ذلك الوقت فليس معناه الا ان قيام زيد وسلبه متحقق في الواقع
مقيدا ومقارنا لعدم ثبوت شيء من الاشياء وهذا هو من قبيل اجتماع
النقيضين انا يلزم هذا اذا كان الحكم في التالي واما اذا كان بين المقدم

انما هو الاتصال بين النسبتين لان قولنا لو لم يكن شيء من الاشياء ثابا كان زيد قائما
ليس متبنا قضا ولا مناف لقولنا ان لم يكن شيء من الاشياء ثابا لم يكن زيد قائما
لان المناقاة بين التالين لا يوجب المناقاة بين الحكيم الشرطيين الذين
تاليهما تانك المتناقيان فلا حلف في ان كلا التالين المتنافين لازمان كذا
المقدم في نفس الامر واما اخلف ان الحكم الشرطي بجماعه نقيضه وفيما نحن فيه
ليس كذلك لان نقيض الاتصال رفعه عن قولنا ليس بقية لو لم يكن شيء من
الاشياء ثابا كان زيد قائما وانه ليس بجامع له بل بجماعه اتصال آخر كما
عرفت وتخصه انه لو كان الحكم في التالي كما قيل يلزم اجتماع القضييتين المطبقين
الوقتيتين المتناختين في نفس الامر وهذا باطل لان الضرورة حاكمة بامتناعه
بخلاف الحكيم الشرطيين الذين تاليهما متناقيان لان اجتماعهما في نفس الامر
لا يوجب اجتماع المتنافين لعدم تنافيهما كما لا يخفى وهذا غاية في التوضيح بل
واحد ان يقول انا نلزم بان هذين الحكيمين المحليين المقيدين ليسا متنافين
لان تنافي المطلقين لا يوجب تنافي المقيدتين كما قال ان تنافي التالين لا يوجب
تنافي الحكيمين الشرطيين الذين تاليهما متناقيان لكن الضرورة والقرينة النقادة
حكم بخلاف ذلك كما لا يخفى على المتامل الصادق ففكر فان قيل التناقض
غيره من الاحكام انا هو على تقدير وجود نفس الامر وانتفاء جميع الاشياء مستلزم
لانتفاء نفس الامر وعلى تقدير انتفاء نفس الامر فالتناقض ايضا منتفك فلا حلف
قلنا ان الاستلزام م م فان نفس الامر فوق العالم كما لا يخفى على ان ما قال
المص انا هو على طريقة الجدل فعلى تقدير انتفاء جميع الاشياء التزم المحقق انه

بل سلبية كما في سالبية الموضوع يحل المعارضة والنقض فتحرها ان الحكم في
 المحصورة ليس على نفس حقيقة لانه لو كان الحكم على نفس حقيقة كما قالوا لكان الایجاب
 يقضي وجود حقيقة حقيقة ولكن الایجاب لا يقضي وجودها كذا فتبين ان الحكم ليس
 على نفس حقيقة اما الصغرى فلان المثبت المحكوم عليه حقيقة ثبوت شئ فرع ثبوت
 المثبت له واما الكبرى فلان حقيقة قد يكون عدمية بل سلبية وفي هذه الصورة
 الایجاب متحقق مع عدم الموضوع فلا يقضي الوجود وتحريره لنقض ان الحكم لو كان
 على نفس الحقيقة لكانت حقيقة موجودة في جميع الاحكام لاقتضاء الایجاب وجودها
 لما مرخ خلف ذلك الحكم في القضية المعدلة الموضوع والسالبة الموضوع فاحتق
 ان الافراد والكانت معلومة بالوجه لكنها اى الافراد محكوم عليها حقيقة يعنى
 ان معلومية الافراد باى وجه كان يصح ان يكون محكوما عليها حقيقة الاترى
 الى الوضع العام والموضوع له انخاص كاسماء الاشارة فان المعلوم بالوجه هو
 الموضوع له حقيقة هذا ما نريد وتقرية لكون الافراد محكوما عليها يعنى كما ان العلم بالوجه
 يكفى ان يكون شئ موضوعا له حقيقة كذلك يكفى ان يكون الافراد محكوما عليها
 حقيقة وهذا القدر كاف في التأييد وجواب ان مفاد الایجاب مطلقا سواء
 كان محصليا او عدوليا او سلبيا هو الثبوت مطلقا اى سواء كان ذاتيا
 او عرضيا سواء كان انضماميا او انتزاعيا او كذلك كل حكم ثابت للافراد
 ثابت للطبيعة فى الجملة سواء كان بالذات او بالعرض اما انه اى الحكم لما ذاء
 وبالذات للطبيعة او للفرد مفهوم زائد على الحقيقة الایجابية وحاصله على طبق
 ما قال فى الحاشية ان المثبت له هو المحكوم عليه ثم فان المثبت له شئ ثبت له

بل سلبية كما في سالبه الموضوع كتحليل المعارضة والنقض وتجويزها ان الحكم في
المحصوة ليس على نفس الحقيقة لانه لو كان الحكم على نفس الحقيقة كما قالوا لكان الايجاب
يقضي وجود الحقيقة حقيقة ولكن الايجاب لا يقتضي وجودها كذا فننتج ان الحكم ليس
على نفس الحقيقة اما الصغرى فلان المثبت المحكوم عليه حقيقة ثبتت شئ فرع ثبوت
المثبت له واما الكبرى فلان الحقيقة قد يكون عدمية بل سلبية وفي هذه المحصوة
الايجاب يتحقق مع عدم الموضوع فلا يقتضي الوجود وتجويزه لنقض ان الحكم لو كان
على نفس الحقيقة لكانت حقيقة موجودة في جميع الاحكام لاقتضاء الايجاب وجوبا
لما مرخ خلف ذلك الحكم في القضية المعذولة الموضوع والسالبة الموضوع فالحق
ان الافراد والكانت معلومة بالوجه لكنها اي الافراد محكوم عليها حقيقة يعني
ان معلومية الافراد باي وجه كان يصح ان يكون محكوما عليها حقيقة الاترى
الى الوضع العام والموضوع له الخاص كما ساء الاشارة فان المعلوم بالوجه هو
الموضوع له حقيقة هذا ما يند وتقرية لكون الافراد محكوما عليها يعني كما ان العلم بالوجه
يكفي ان يكون شئ موضوعا له حقيقة كذلك يكفي ان يكون الافراد محكوما عليها
حقيقة وهذا القدر كاف في التأييد والجواب ان مفاد الايجاب مطلقا سواء
كان محصليا او عدوليا او سلبيا هو الثبوت مطلقا اي سواء كان ذاتيا
او عرضيا سواء كان انضماميا او انتزاعيا او كذلك كل حكم ثابت للافراد
ثابت للطبيعة في الجملة سواء كان بالذات او بالعرض اما انه اي الحكم لما اذا
وبالذات للطبيعة او للفرد مفهوم زائد على الحقيقة الايجابية وحاصله على طبق
ما قال في احاشية ان المثبت له هو المحكوم عليه بم فان المثبت له شئ ثبت له

[illegible]

المحمول في الواقع بلا اعتبار معتبر وبلا ملاحظة العقل لمعنى انه لا يتوقف على العلم بل يكفي وجوده في الواقع والمحكوم عليه شئ اعتبره العقل عند الحكم بمعنى ان العقل يحكم عليه باعتبار حصوله في العقل فمن الضروري وجوده مثبت حقيقة لا وجود المحكوم عليه حقيقة فيكون المحكوم عليه وجود بالعرض وهو متحقق في ضل الانفراد والمعروضات واما ان الوجود لما ذ اوله بالذات الطبيعية او للفرد مفهوم من على حقيقة الثبوت ولا يخفى عليك انه يلزم من هذا ان يكون النزاع بين الفريقين لفظيا كما يظهر من التامل الصادق مع ان العبارة لا تعدي ذلك المعنى كما لا يخفى بل تعدي غير ذلك فتأمل الا ان يقال انه اذا ثبت اوله ان الطبيعية المحكوم عليه حقيقة ومن ههنا يظهر انها مثبت له في الجملة فكيف يتكلم بالاتحاد بينهما فما هو يفيد يظهر منه بناء على مقدمته مطوية فتأمل اجل قوله فتأمل اشارة الى ذلك ويمكن ان يجاب بان اتحاد المثبت له والمحكوم عليه مسلم لكن لانهم ان الايجاب يقتضي الوجود حقيقة والقدر الضروري ان الايجاب لا يتحصل بدون الوجود سواء كان بالذات او بالعرض وفيما نحن فيه الطبيعية موجودة بالعرض لاتحادها مع الافراد وهذا القدر يكفي للثبوت وهذا يستنبط من ظاهر عبارة المص لا ما قال في الحاشية وانت اعلم ان الضرورة حاكمة بان المثبت له يجب ان يكون موجودا بالذات لسد يلزم ازديته لصفة على الموضوع فتأمل ويمكن ان يجاب اليه بما يقرب منه بانه ان اريد بالعدمية ان العدم معتبر في المفهوم فسلم لكنه لا يضر لان العدمي به المعنى لا ينافي ان يكون موجودا بخلافه ان يكون مافي مفهومه عدم موجودا بوجوده وافراده وان اريد انه معدوم لم يحل

المحمول في الواقع بلا اعتبار معتبر وبلا ملاحظة العقل بمعنى انه لا يتوقف على العلم بل يكفي وجوده في الواقع والمحكوم عليه شيء اعتبره العقل عند الحكم بمعنى ان العقل يحكم عليه باعتبار حصوله في العقل فمن الضروري وجود المثبت حقيقة لا وجود المحكوم عليه حقيقة فيكمي المحكوم عليه وجود بالعرض وهو متحقق في ضمن الافراد والمعروضات واما ان الوجود لما ذ اولاد بالذات للطبيعة او للفرد مفهوم من على حقيقة الثبوت ولا يخفى عليك انه يلزم من هذا ان يكون الشارع بين الفرقتين لفظيا كما يظهر من التامل الصادق مع ان العبارة لا تعدي ذلك المعنى كما لا يخفى بل تعدي غير ذلك فتأمل الا ان الوجود انما ثبت اولاد ان الطبيعة هي المحكوم عليه حقيقة ومن ههنا يظهر انها مثبت لها في الجملة فكيف يحكم بالاتحاد بينهما فما هو يفيده يظهر منه بناء على مقدمة مطوية فتأمل اول قوله فتأمل اشارة الى ذلك فيمكن ان يجاب بان اتحاد المثبت له والمحكوم عليه مسلم لكن لانهم ان الايجاب يقتضي الوجود حقيقة والقدر الضروري ان الايجاب لا يتحصل بدون الوجود سواء كان بالذات او بالعرض وفيما نحن فيه ان الطبيعة موجودة بالعرض للاتحاد بما مع الافراد وبهذا القدر يكفي للثبوت وهذا يستنبط من ظاهر عبارة المص لا ما قال في الحاشية وانت اعلم ان الضرورة حاكمة بان المثبت له يجب ان يكون موجودا بالذات لملا يلزم ازيدية لصفته على الموضوع فتأمل ويمكن ان يجاب اليه بما يقرب منه بانه ان اريد بالعدمية ان العلم معتبر في المفهوم فسلم لكنه لا يضر لان العدمي بهذا المعنى لا ينافي ان يكون موجبا بجواز ان يكون مافي مفهومه عدم موجودا بوجوه افراده وان اريد انه معدوم لم ي

[illegible]

ان الخمس يصدق على كل الافرادى انه شخص يصدق على اكل المجموعى انه شمس من
حل الف الف من ولا يصدق على الآخرين الثالث ان اكل جزئ واحد واحد
اعنى انجزئى وكل واحد واحد جزء اكل المجموعى وانجزءا معا لكل والمعتبر فى القياسات
والعلوم الحكمية هو معنى الثالث اى اكل الافرادى وشمس عليه اى على اكل الافرادى
هلى شمس عليه التانيث باعتبار انجزءا لمصورة اى مرغما وانما اعتبر المعنى
الثالث لان نتيجة شكل الاول الذى هو بدوى الاتساج لا يلزم على اعتبار
الآخرين فضلا عن سائر الاشكال لانا لو عينا اكل المجموعى لم يتعد حكم من الاوسط
الى الاضمر بخلاف ان يكون الاوسط اعم من الاضمر وحكم على مجموع افراد اعم لا
يجب ان يكون حكما على مجموع افراد الاضمر فكذلك اذا قلت مجموع الانسان
ومجموع النجوم الوت الوت فلا يلزم منه مجموع افراد الانسان الوت الوت كذلك
فى اكل الثمارين لى الاضمر والا لا يكون اكل الانسان حيوانا لانه لا يلزم النتيجة لعدم
تكرار الاوسط بخلاف ما عينا اكل واحد واحد اى اكل الافرادى لتعدى الحكم من الاوسط
الى الاضمر لكون الاضمر من افراد الاوسط واما الاولى اى القضية المشتملة على اكل
بمعنى اكلى فطبيعية لكون الحكم على الطبيعية واما الثانية اى القضية المشتملة على اكل
اكل المجموعى فتخصية نحو كل زيد حسن وكل الزمان مأكول او مملوء نحو كل انسان لا
يسعه هذا الدار وقد خلت فيما ذهب لبعض الى ان تلك القضية شخصية مطلقا
لا متناع صدقة على كثيرين ذهنا وخارجا وذهب البعض الى انها مملوء مطلقا و
كلمة كل فيه عنوان الموضوع ليست بسور وعدم دخول بعض على اكل المجموعى
ليس لاجل انه لا تعدد لافراده وبعض نقيضه حتى يثانى كونه مملوء لاجل كون

الموضوع مفهوم مختصر فرد كاله العالم وواجب الوجود والقديم والشمس والسماء
الاولى وتوقف بقولنا كل زيد حسن فانه حكم على اجزاء معينة في شخص معين فاشارة
للمفرد الى ان كلامنا خطأ بل الحق عنده ان بعضها شخصية كما مر مثاله وبعضها معلقة
مر مثاله ايضا وقال في الحاشية خارجية فانه يحل الزيادة والنقصان متعدد افراد
وليس هناك بيان الكمية فافهم انتهى والظاهر ما قاله الفاضل اللاهوري من
انها شخصية مطلقة لان مدخل كل المجموع في المثال لا يتخلو اما ان يكون جميع
افراد الانسان بحيث لا يشذ عنه فرد سواء كان موجودا بالفعل او بالقوة او
معدوما او كان بعضها موجودا بالفعل او بالقوة او بعضها معدوما واما ان يكون
جميع الافراد الموجودة كما هو الظن فان كان الاول فلا يخفى شخصيته لان الجمع
بذلك الاعتبار شخص معين يتمتع صدقة على كثيرين وان كان الثاني فلان
جميع الافراد الموجودة بحيث لا يشذ عنه فرد من تلك الافراد ايضا يتمتع
صدقة على كثيرين كما لا يخفى على المتأمل واما انه اى جميع كان فليس لول كل
المجموع بل هو مدلول البعض بالجملة ان كل المجموع يحصر ويحيط جميع ما يدخل عليه
ويحصر والاحاطة فيما نحن فيه انما يتصور بان يحيط جميع افراد الانسان مطلقا او
موجودا فعلى هذين النحويين يصير شخصية لا تمنع صدقة على كثيرين واما ارادة
الجميع اى جميع كان فليس من مقتضى كل المجموع كما لا يخفى وان اطلع عليه
فلا مشاحة فيه فمح يتصور الزيادة والنقصان اللذان يفيدان كونه معلقة لكنه
لا يلزم لان الكلام انما هو على التقييد وهو محصور جميع ما يدخله وهذا لا يقبل
الزيادة والنقصان وفيه المطلوب فاعلم فانه دقيق وبالتمثيل حقيق والتي

[illegible]

[illegible]

عنوان الموضوع سواء كان ذاتيا له او عرضيا وهو علم من ان يكون حقيقة او اعتبارية فيخرج مفهوم الموضوع والمساوي والاعلم لعدم كون كل واحد من تلك الثلاثة فردا من افرادها لكن باعتبار حسب التعارف واللغة الافراد الحقيقية ثم لغا رباني اعتبر صدق عنوان الموضوع وهو ما يعبر عنه الموضوع سواء كان ذاتيا او عرضيا على ذاته بالامكان المقابل للضرورة الذاتية معنى الامكان العام المقيد بجانب الوجود لشميل العنوان الضرورة فان دفع ليقض الذي اوردته الشيخ لمحقق الطوسي من ان النطفة ما يمكن ان يكون انسانا وليس بحيوان بالضرورة فيلزم عليه كذب قولنا كل انسان حيوان بالضرورة لانه انما نشأ من اشتراك الامكان بين الامكان الذاتي المراد ههنا وبين الامكان الاستعدادي الثابت للنطفة وانا اعتبر ذلك لعموم قواعد الفن بقدر الطاقة البشرية حتى يدخل في كل اسوء الرومي مكان صدق الادعوى الرومي والشيخ لما حمله في ذلك الاعتبار مخالفا للعرف واللغة اعتبر صدقه اي صدق عنوان الموضوع عليها اي على ذات الموضوع بفعل المقابل للقوة سواء كان صدق العنوان في احد الازمنة الثلاثة او في بعض منها او في الثلاثة ولم يكن في زمان كما في غير التزمانيات في الوجود الخارجي او في الفرض الذهني بمعنى ان العقل يعتبر اتصافها اي اتصاف الذات بان وجودها اي ذات الموضوع بفعل في نفس الامر يكون كذا سواء وجد الوجود او لم يوجد فالذات الخالية عن السواد اما كذا ولا تدخل في كل اسوء على رأي الشيخ حاصله ان الفعل الذي اعتبره الشيخ في اتصاف ذات الموضوع بعنوانه ليس باعتبار الوجود في الاعيان فقط او ربما لا يكون الموضوع متفقا اليه من حيث

عنوان الموضوع سواء كان ذاتيا له او عرضيا هو علم من ان يكون حقيقة او
 اعتبارية فيخرج مفهوم الموضوع والمساوى والاعلم لعدم كون كل واحد من تلك
 الثلث فردا من افراده لكن المختبر بحسب التعارف واللغة الافراد الحقيقية ثم
 الفارابي اعتبر صدق عنوان الموضوع وهو ما يعبر عنه الموضوع سواء كان ذاتيا
 او عرضيا على ذاته بالامكان المقابل للضرورة الذاتية معنى الامكان العام المقيد
 بجانبا لوجوده يشمل العنوان الضروري فانه يقع لفظ الذي ورده الشيخ لمحقق الطوسي من ان
 النطفة ما يمكن ان يكون انسانا وليس بحيوان بالضرورة فيلزم عليه كذب
 قولنا كل انسان حيوان بالضرورة لانه انما نشأ من اشتراك الامكان بين
 الامكان الذاتي المراد ههنا وبين الامكان الاستعدادي الثابت للنطفة و
 انما اعتبر ذلك لمعوم قواعد الفن بقدر الطاقة البشرية حتى يدخل في كل اسو
 الرومي مكان الصدق الادنى على الروي والشيخ لما جوده اى ذلك الاعتبار مخالفا للعرف و
 اللغة اعتبر صدقه اى صدق عنوان الموضوع عليها اى على ذات الموضوع
 بفعل المقابل للقوة سواء كان صدق العنوان في احد الازمنة الثلاثة او في
 بعض منها او في الثلاثة ولم يكن في زمان كما في غير التزمانيات في الوجود الخارجي
 او في الفرض الذهني بمعنى ان العقل يعتبر اتصافها اى اتصاف الذات بان
 وجودها اى ذات الموضوع بفعل في نفس الامر يكون كذا سواء وجد الوجود او
 لم يوجد فالذات الخالية عن الاسود والاكثار ولا تدخل في كل اسود على راي الشيخ
 حاصله ان لفعل الذي اعتبره الشيخ في اتصاف ذات الموضوع بجوانه ليس
 باعتبار الوجود في الاعيان فقط او بما لا يكون الموضوع متفقا اليه من حيث

الوجود كما في القضايا الهندسية ولا العنوان ملحقا اليه على ان يكون شيئا حيث
وجوده بل باعتبار ان ذات الموضوع موصوف بال عنوان في الفرض الذهني
على معنى ان العقل يعتبر تصافه بان وجوده بالفعل في نفس الامر يكون كذا
العقل يعتبر الاتصاف الذي يكون لذات الموضوع بعنوانه بالفعل باعتبار وجود الموضوع
بفعل فلا يدخل في كل اسود كذا الروي ويدخل بحسب الموجود وغير الموجود
بحكم ومن قال بدخولها اي بدخول الذات الخالية عن السواد وانما في كل
اسود على رايه اي على راي الشيخ يعني ما قال شارح المطالع من ان الفارابي
اقتصر على هذا الامكان حيث وجده الشيخ مخالفا للعرف زاد قيد لفعل فعل الوجود
في الاعيان بل ما يعبر الفرض الذهني والوجود الخارجي فالذات الخالية عن
العنوان يدخل في الموضوع اذا فرضه العقل موصوفاً بالفعل مثلاً اذا قلنا كل
اسود كذا يدخل في الاسود ما هو اسود في الخارج وما لم يكن اسود ولكن ان
يكون اسودا اذا فرضه العقل اسود بالفعل وما على راي الفارابي قد خوله لا يتوقف
على هذا الفرض انتهى فقد غلط ذلك القائل فيه من قلة تدبره في بعض عباراته
عبارات الشيخ يعني بانقله من الشفاء وهو هذا الفعل ليس فعل الوجود في
الاعيان فربما لم يكن الموضوع ملحقا اليه من حيث هو موجود بل من حيث هو
معقول بالفعل موصوف بصفة على ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل يكون كذا
سواء وجد او لم يوجد انتهى نعم الذوات المحدودة التي هي اسود بالفعل بعد الوجود
داخله في اي في كل اسود وقع لما يترى من انه اذا لم يكن الذات الخالية
عن السواد داخله فيه فكيف يكون تلك الذوات داخله فيه لكونها معدومة

الوجود كذا في القضايا الهندسية ولا العنوان ملحقا اليه على ان يكون شيئا حيث وجوده بل باعتبار ان ذات الموضوع موصوف بال عنوان في الفرض الذهني على معنى ان العقل يعتبر تصافه بان وجوده بالفعل في نفس الامر يكون كذا العقل يعتبر الاتصاف الذي يكون لذات الموضوع بعنوانه بالفعل باعتبار وجود الموضوع بفعل فلا يدخل في كل اسود كذا الروي ويدخل بحسب الموجود وغير الموجود بحكم ومن قال بدخولها اي بدخول الذات الخالية عن السواد وانما في كل اسود على رايه اي على راي الشيخ يعني ما قال شارح المطالع من ان الفارابي اقتصر على هذا الامكان حيث وجده الشيخ مخالفا للعرف زاد قيد لفعل فعل الوجود في الاعيان بل ما يعبر الفرض الذهني والوجود الخارجي فالذات الخالية عن العنوان يدخل في الموضوع اذا فرضه العقل موصوفاً بالفعل مثلاً اذا قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود ما هو اسود في الخارج وما لم يكن اسود ولكن ان يكون اسودا اذا فرضه العقل اسود بالفعل وما على راي الفارابي قد خوله لا يتوقف على هذا الفرض انتهى فقد غلط ذلك القائل فيه من قلة تدبره في بعض عباراته عبارات الشيخ يعني بانقله من الشفاء وهو هذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فربما لم يكن الموضوع ملحقا اليه من حيث هو موجود بل من حيث هو معقول بالفعل موصوف بصفة على ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل يكون كذا سواء وجد او لم يوجد انتهى نعم الذوات المحدودة التي هي اسود بالفعل بعد الوجود داخله في اي في كل اسود وقع لما يترى من انه اذا لم يكن الذات الخالية عن السواد داخله فيه فكيف يكون تلك الذوات داخله فيه لكونها معدومة

الوجود كذا في القضايا الهندسية ولا العنوان ملحقا اليه على ان يكون شيئا حيث وجوده بل باعتبار ان ذات الموضوع موصوف بال عنوان في الفرض الذهني على معنى ان العقل يعتبر تصافه بان وجوده بالفعل في نفس الامر يكون كذا العقل يعتبر الاتصاف الذي يكون لذات الموضوع بعنوانه بالفعل باعتبار وجود الموضوع بفعل فلا يدخل في كل اسود كذا الروي ويدخل بحسب الموجود وغير الموجود بحكم ومن قال بدخولها اي بدخول الذات الخالية عن السواد وانما في كل اسود على رايه اي على راي الشيخ يعني ما قال شارح المطالع من ان الفارابي اقتصر على هذا الامكان حيث وجده الشيخ مخالفا للعرف زاد قيد لفعل فعل الوجود في الاعيان بل ما يعبر الفرض الذهني والوجود الخارجي فالذات الخالية عن العنوان يدخل في الموضوع اذا فرضه العقل موصوفاً بالفعل مثلاً اذا قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود ما هو اسود في الخارج وما لم يكن اسود ولكن ان يكون اسودا اذا فرضه العقل اسود بالفعل وما على راي الفارابي قد خوله لا يتوقف على هذا الفرض انتهى فقد غلط ذلك القائل فيه من قلة تدبره في بعض عباراته عبارات الشيخ يعني بانقله من الشفاء وهو هذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فربما لم يكن الموضوع ملحقا اليه من حيث هو موجود بل من حيث هو معقول بالفعل موصوف بصفة على ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل يكون كذا سواء وجد او لم يوجد انتهى نعم الذوات المحدودة التي هي اسود بالفعل بعد الوجود داخله في اي في كل اسود وقع لما يترى من انه اذا لم يكن الذات الخالية عن السواد داخله فيه فكيف يكون تلك الذوات داخله فيه لكونها معدومة

قابل فان قيل ان راي الشيخ ايضا مخالف للغة والعرف لانها لا يفهمان
في صدق العنوان ما قال الشيخ بل يفهمان بفعل بمعنى احوال قلنا نعم لكنهما
في العبارة ولحقهما ان راي الشيخ قريب من اللغة والعرف في ان قول كل
كذا لا يفهم منه البتة ان كل ما يصح ان يكون بين بل قال الشيخ لا يدل على معنى
لا يابى عنه الطبع بخلاف ما قال الفارابي لان تفهيمه يدل ما يابى عنه الطبع
في الجملة لا يدخل ما تبين عنوان الموضوع كما ان اللغة والعرف يفهم ما لا يابى
عنه الطبع وباجمالة ان ما يفهم اللغة لا يخرج من حقيقة والمجاز باعتبار العقل ما كان
وما يؤول اليه وراي الشيخ لا يخالف بل قريب منه او عينه بخلاف راي الفارابي
لانه يقول ويحكم بدخول ما هو حال عن العنوان وانما يفهم عن حقيقة والمجاز الذي
لا يابى عنه الطبع فصيحة مخالفا للعرف واللغة قد برزنا الثالث من المباحث في تحقيق
الحل التحليل اللغوي وهو الحكم بالثبوت وباتفاقه وحقيقة الاذعان والقبول والحل
لحقيقة المقابل له هو نفس الثبوت من حيث هو وبالطلاق على الثبوت وفي
الحل حقيقة المقابل لهذا المعنى اللغوي هو مصداقه الاصطلاح المتعارفين
في نحو من العقل متعلق بالمختارين بحسب آخر من الوجود متعلق بالاتحاد وسواء
كان الوجود خارجا محققا كان او مقدرا كاتحاد الحيوان والناطق في الوجود
وكاتحاد جنس الشفاء وفصله فيه او ذهنيا كذلك كاتحاد وجود جنس العلم وفصله
كاتحاد شريك البارى والمتنوع في الوجود الذهني المقدر وسواء كان وجودا
بالذات كما في حل الحيوان على الانسان وحل الضاحك والكاتب عليه او
وجودا بالعرض كما في حل الضاحك على الكاتب وحل الاكاتب على الاعلى

الوجود كذا في القضايا الهندسية ولا العنوان ملحقا اليه على ان يكون شيئا حيث وجوده بل باعتبار ان ذات الموضوع موصوف بال عنوان في الفرض الذهني على معنى ان العقل يعتبر تصافه بان وجوده بالفعل في نفس الامر يكون كذا العقل يعتبر الاتصاف الذي يكون لذات الموضوع بعنوانه بالفعل باعتبار وجود الموضوع بفعل فلا يدخل في كل اسود كذا الروي ويدخل بحسب الموجود وغير الموجود بحكم ومن قال بدخولها اي بدخول الذات الخالية عن السواد وانما في كل اسود على رايه اي على راي الشيخ يعني ما قال شارح المطالع من ان الفارابي اقتصر على هذا الامكان حيث وجده الشيخ مخالفا للعرف زاد قيد لفعل فعل الوجود في الاعيان بل ما يعبر الفرض الذهني والوجود الخارجي فالذات الخالية عن العنوان يدخل في الموضوع اذا فرضه العقل موصوفاً بالفعل مثلاً اذا قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود ما هو اسود في الخارج وما لم يكن اسود ولكن ان يكون اسودا اذا فرضه العقل اسود بالفعل وما على راي الفارابي قد خوله لا يتوقف على هذا الفرض انتهى فقد غلط ذلك القائل فيه من قلة تدبره في بعض عباراته عبارات الشيخ يعني بانقله من الشفاء وهو هذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فربما لم يكن الموضوع ملحقا اليه من حيث هو موجود بل من حيث هو معقول بالفعل موصوف بصفة على ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل يكون كذا سواء وجد او لم يوجد انتهى نعم الذوات المحدودة التي هي اسود بالفعل بعد الوجود داخله في اي في كل اسود وقع لما يترى من انه اذا لم يكن الذات الخالية عن السواد داخله فيه فكيف يكون تلك الذوات داخله فيه لكونها معدومة

نفس الامر فيلزم بالزم في نفس الامر انه خلف قبال وحله اي حل الشك
ان التغاير من وجه لا يتا في الاتحاد من وجه اخر حاصله ان اريد بها عينية وغيره
بالذات بمعنى انه لا غيرية اصلا ولا اتجا وكذلك فعدم صحة الحمل مسلم لكنه غير مراد
وان اريد بهما ان كل واحد منهما من وجه فلام تنا فيها لاجزا ان يكون لتغايران
من وجه متحد من وجه آخر والمتحدان من وجه متغايرين من وجه آخر وانما لم
يتعرض المتحد من وجه في الاتحاد والتغاير اعتمادا على التلازم ولما لم يحل على
الاتحاد لم يتعرض هذا بان يترك ذلك نعم يجب ان يؤخذ المحمول لا بشرط
شيء يعني ان المحمول لا بد ان يوحى المفهوم لا الافراد حتى يتصور فيه اي في
المحمول امر ان الاتحاد والتغاير فالغرض منه بيان حال المحمول ويحتمل ان يكون
جواب سوال مقدر تقريره ان الحمل الاول منه لا يكون التغاير فيه اصلا مثل
زيد زيد فلا يدخل في الحمل لا اعتبارا للتغاير من وجه والاتحاد من وجه وحاصل
الجواب انا اخذنا المحمول المفهوم من حيث هو فليس تغاير في سحاظ العقل فان قلت
ان المفهومات لتصورية كلها في نفس الامر فمنها زوجية الخمسة فيكون في نفس الامر
الاسترخ يلزم صدق قولنا الخمسة زوج لانه مطابق لما هو محكي عنه في نفس الامر
زوجية الخمسة بل يكون القضاء الكاذبة كلها صادقة فاجاب بقوله ولم يتغير
الحمل المتعارف صدق مفهوم المحمول على الموضوع بان يكون المحمول ذاتيا لقولنا
الان جيلان طلق ويكون المحمول صفاتا كما لم يكن مبداءا لشيء صفاتا كما لم يكن مبداءا لشيء
مثلا لقولنا جسم اسودا وحين يكون المحمول صفاتا مستتر عابلا لاضافة اي لا يتوقف تعلقه على
تعلق الغير بمعنى ان مصادق جملة ذات النوع فقط كالادب عطف على قوله بلا انية بمعنى ان متوقفا على
تعلق الغير

في النفس الامر فيلزم بالزم في نفس الامر انه خلف قبال وحله اي حل الشك
ان التغاير من وجه لا يتا في الاتحاد من وجه اخر حاصله ان اريد بها عينية وغيره
بالذات بمعنى انه لا غيرية اصلا ولا اتجا وكذلك فعدم صحة الحمل مسلم لكنه غير مراد
وان اريد بهما ان كل واحد منهما من وجه فلام تنا فيها لاجزا ان يكون لتغايران
من وجه متحد من وجه آخر والمتحدان من وجه متغايرين من وجه آخر وانما لم
يتعرض المتحد من وجه في الاتحاد والتغاير اعتمادا على التلازم ولما لم يحل على
الاتحاد لم يتعرض هذا بان يترك ذلك نعم يجب ان يؤخذ المحمول لا بشرط
شيء يعني ان المحمول لا بد ان يوحى المفهوم لا الافراد حتى يتصور فيه اي في
المحمول امر ان الاتحاد والتغاير فالغرض منه بيان حال المحمول ويحتمل ان يكون
جواب سوال مقدر تقريره ان الحمل الاول منه لا يكون التغاير فيه اصلا مثل
زيد زيد فلا يدخل في الحمل لا اعتبارا للتغاير من وجه والاتحاد من وجه وحاصل
الجواب انا اخذنا المحمول المفهوم من حيث هو فليس تغاير في سحاظ العقل فان قلت
ان المفهومات لتصورية كلها في نفس الامر فمنها زوجية الخمسة فيكون في نفس الامر
الاسترخ يلزم صدق قولنا الخمسة زوج لانه مطابق لما هو محكي عنه في نفس الامر
زوجية الخمسة بل يكون القضاء الكاذبة كلها صادقة فاجاب بقوله ولم يتغير
الحمل المتعارف صدق مفهوم المحمول على الموضوع بان يكون المحمول ذاتيا لقولنا
الان جيلان طلق ويكون المحمول صفاتا كما لم يكن مبداءا لشيء صفاتا كما لم يكن مبداءا لشيء
مثلا لقولنا جسم اسودا وحين يكون المحمول صفاتا مستتر عابلا لاضافة اي لا يتوقف تعلقه على
تعلق الغير بمعنى ان مصادق جملة ذات النوع فقط كالادب عطف على قوله بلا انية بمعنى ان متوقفا على
تعلق الغير

من حيث انه يعتبر في انزعاعه من الموضوع امر آخر كما في حل الفوق على
السماء فثبتت زوجية الخمسة لا يستلزم صدق قولنا الخمسة زوج في الواقع
الاتحاد والاتحاد الحمل الذي سبق والحاصل ان صدق الحمل انما يكون بغير
تحقق مبداء المحمول في الموضوع في نفس الامر وطريقة ملك الانحاء التي
سبق وكما متفق في قولنا الخمسة زوج فلا يكون الاختراع محضا فلا
يصدق لان مبداء المحمول بحسب الاختراع وصدقه بهذا الاعتبار لا يتا
ما اوعيناه ضرورة ان صدق القضية انما يكون باعتبار المطابقة لمحكي عنه
فيما نحن فيه نقيض المحكي عنه لان تحققه انما يكون باعتبار احد تلك الانحاء
وثبتت زوجية الخمسة ليس باحد تلك الانحاء وانما هو في الذهن باعتبار
قيام كل واحد منهما في الذهن لا باعتبار قيام الزوجية في الخمسة في الذهن
وتحققه بهذا النحو حال بخلاف زوجية الاربعة فتأمل الرابع من المباحث
فيما في الرابع نكات بكسر الفاء جمع كلمة بضم الفاء وهي الحقيقة التي
يستخرج بدقة النظر ويقارنها غالبا تلك الارض بالاصح ونحوها الاول
من النكات ثبوت شيء في شيء في طرف اي طرف كان فرع فعلية اي تقرر
ما ثبت ذلك الشيء الاول كيرجى الى ما يستلزم عطف على قوله فرع لثبوت
اي لثبوت ما ثبت له في ذلك الطرف اي طرف الثبوت ان ذهنا قد هنا
وان خارجا خارجا في الساحة المشهورة ان ثبوت شيء لثبوت شيء ثبوت
المثبت له ونقض بالوجود والارز ان يكون شيء واحد وجودا غير متناهية
بعضها فوق بعض ومن هنا انكر العلامة الدواني الفرعية وسلم الاستلزام

في النفس الامر فيلزم بالزم في نفس الامر انه خلف قبال وحله اي حل الشك
ان التغاير من وجه لا يتا في الاتحاد من وجه اخر حاصله ان اريد بها عينية وغيره
بالذات بمعنى انه لا غيرية اصلا ولا اتجا وكذلك فعدم صحة الحمل مسلم لكنه غير مراد
وان اريد بهما ان كل واحد منهما من وجه فلام تنا فيها لاجزا ان يكون لتغايران
من وجه متحد من وجه آخر والمتحدان من وجه متغايرين من وجه آخر وانما لم
يتعرض المتحد من وجه في الاتحاد والتغاير اعتمادا على التلازم ولما لم يحل على
الاتحاد لم يتعرض هذا بان يترك ذلك نعم يجب ان يؤخذ المحمول لا بشرط
شيء يعني ان المحمول لا بد ان يوحى المفهوم لا الافراد حتى يتصور فيه اي في
المحمول امر ان الاتحاد والتغاير فالغرض منه بيان حال المحمول ويحتمل ان يكون
جواب سوال مقدر تقريره ان الحمل الاول منه لا يكون التغاير فيه اصلا مثل
زيد زيد فلا يدخل في الحمل لا اعتبارا للتغاير من وجه والاتحاد من وجه وحاصل
الجواب انا اخذنا المحمول المفهوم من حيث هو فليس تغاير في سحاظ العقل فان قلت
ان المفهومات لتصورية كلها في نفس الامر فمنها زوجية الخمسة فيكون في نفس الامر
الاسترخ يلزم صدق قولنا الخمسة زوج لانه مطابق لما هو محكي عنه في نفس الامر
زوجية الخمسة بل يكون القضاء الكاذبة كلها صادقة فاجاب بقوله ولم يتغير
الحمل المتعارف صدق مفهوم المحمول على الموضوع بان يكون المحمول ذاتيا لقولنا
الان جيلان طلق ويكون المحمول صفاتا كما لم يكن مبداءا لشيء صفاتا كما لم يكن مبداءا لشيء
مثلا لقولنا جسم اسودا وحين يكون المحمول صفاتا مستتر عابلا لاضافة اي لا يتوقف تعلقه على
تعلق الغير بمعنى ان مصادق جملة ذات النوع فقط كالادب عطف على قوله بلا انية بمعنى ان متوقفا على
تعلق الغير

وبحث كما اشار اليه الفرعية باعتبار الفعلية كالاتسزام باعتبار الثبوت فالوجود
 من حيث انه صفة بعد الامر الموجود فان مرتبة العارض اي عارض كان بعد
 مرتبة المعروف وان كان بعدية لا بالزمان بل بالذات فتدبر انتهى ولي المراد
 ان الفرعية المشهورة اذ لم تصح لانتقاضه بالوجود وغيره فعدل الى هذه الفرعية
 لان من ادعى الفرعية المشهورة على ان البدئية حاكمة بان الثبوت بكون ثبوت
 المشتبه له غير معقول ولا ينفع هذا عدل اليه مع انه لا يتكرونه الضمير المراد
 ان تلك الفرعية لا تصح وانما يصح القول بالاتسزام والفرعية باعتبار تقرر
 المشتبه له بيان الواقع فالانصاف المطلق يستلزم وجود المشتبه له والمشتبه
 ولا يتوقف عليه مطلقا سواء كان الوجود خارجيا او ذهنيا والانصاف اتحاد
 الانضمامي يستلزم وجود المشتبه له على سبيل التوقف في ذلك الطرف ولا يستلزم
 وجود المشتبه على سبيل التوقف فيه والانصاف الانتزاعي انما يجي يستلزم
 وجود المشتبه له في طرف الانصاف لا على سبيل التوقف وكذا حال الانصاف
 الذهني الانضمامي والانتزاعي واما اذا كان مراد القائلين بالفرعية فرعية ثبوت
 شيء يحصل في الوجود لا مطلق الشيء فصاحبا لكنه تخصيص بالحكمة ان الفعلية
 ان اريد به الوجود والثبوت فالقول ما قال الجمهور فالمرعفين المقروان اريد
 التقرر عن مرتبة المهمة التي هي فوق مرتبة الوجود فلا ينفع لما يقتضي عليه القوم كلامهم
 من ان الثبوت بدون ثبوت المشتبه له غير معقول فلا يخلص الا باخبار المحقق
 الدواني فالقول بالفعلية حسوزا ان الان يقوان المراد بالنظر الى الثبوت الاتسزام
 والفرعية باعتبار الفعلية بيان الواقع فانه لا ينفع الثبوت كما لا يخفى فان كان

الفرعية فانها هي باعتبار التقرر وليس هذا من مطلق النظر وانما المطلق هو الاستلزام
فمنه اى من ثبوت شئ بشئ ما ثبت للامر ذهني محقق اى ثابت بلا فرض فرض
وهي الذهنية المحققة او لامر ذهني مقدر اى ثبوت المحمول للموضوع المقدر
في الذهن وهي اى القضية الحقيقية الذهنية كقولنا شريك البارئ متنع او
ما ثبت لامر خارجي محقق اى موجود في الخارج وهي اى القضية الخارجية المحققة
او لامر مقدر في الخارج وهي اى القضية الحقيقية الخارجية وما ثبت لامر
مطلقا سواء كان في الذهن محققا او مقدر او في الخارج كك وهي الحقيقية
على الاطلاق كالقضايا المستعملة الحقيقية في المسائل الهندسية والحسابية
مثل قولنا كل كرة كذا وكل مثلث كذا وهذا يشمل الافراد المتنعة ايضا كالكرة التي
يفرض عظم من الفلك الاعظم والمثلث الذي يفرض ضلعه عظم من قطر الفلك
الاعظم واعلم انه قد اضطرب الاقوال في الحقيقة فقد فسر بالمأخرون بالحكم على
الافراد الخارجية سواء كانت محققة او مقدره قد دخل فيها الافراد التي ليست
بموجودة في الخارج باعتبار الوجود والتقديرى كقولنا العقائد طائر فان معناه
عندهم انه كلما لودج في الخارج كان عقدا فهو بحيث لو وجد كان طائرا واخر
بانه لا يشمل الافراد التي يحكم عليها مع قطع النظر عن الوجود الخارجي محققا كان او
مقدرا كقولنا كل كرة كذا وكل مثلث كذا فان هذه القضايا غير مأخوذة بالوجود
الخارجي ولا خاف في كون تلك القضايا مستعملة في الهندسة والحساب يحكم
الانقيص لفرد دون فرد بل على الافراد مطلقا كما لا يخفى على من يرجع الى تلك
العلوم وايضا يريد عليه ان لم يقيد الافراد بالامكان يلزم ان لا يصدق لموجبة

الفرعية فانما هي باعتبار التقرر وليس هذا من مطلق النظر وانما المطلق هو الاستلزام
فمنه اى من ثبوت شئ شئ ما ثبت لاما ذهني محقق اى ثابت بلا فرض فاض
وهي الذهنية المحققة او لاما ذهني مقدر اى ثبوت المحمول للموضوع المقدر
في الذهن وهي اى القضية الحقيقية الذهنية كقولنا شريك البارى متنع او
ما ثبت لاما خارجي محقق اى موجود في الخارج وهي اى القضية الخارجية المحققة
او لاما مقدر في الخارج وهي اى القضية الحقيقية الخارجية او ما ثبت لاما
مطلقا سواء كان في الذهن محققا او مقدر او في الخارج كك وهي الحقيقية
على الاطلاق كالقضايا المستعملة الحقيقية في المسائل الهندسية والحسابية
مثل قولنا كل كرة كذا وكل مثلث كذا وهذا يشمل الافراد المتنعة ايضا كالكرة التي
يفرض عظم من الفلك الاعظم والمثلث الذي يفرض ضلعه عظم من قطر الفلك
الاعظم واعلم انه قد اضطرب الاقوال في الحقيقة فقد فسرها المتأخرون بالحكم على
الافراد الخارجية سواء كانت محققة او مقدرة فدخل فيها الافراد التي ليست
بموجودة في الخارج باعتبار الوجود والتقديرى كقولنا عقدا طائر فان معناه
عندهم انه كلما لود في الخارج كان عقدا فهو بحيث لو وجد كان طائرا واعتبر
بانه لا يشمل الافراد التي يحكم عليها مع قطع النظر عن الوجود الخارجي محققا كان او
مقدرا كقولنا كل كرة كذا وكل مثلث كذا فان هذه القضايا غير خافضة بالوجود
الخارجي ولا خافذة في كون تلك القضايا مستعملة في الهندسة والحساب بحكم
الاختصاص لفردون فرد بل على الافراد مطلقا كما لا يخفى على من يرجع الى تلك
العلوم وايضا يريد عليه ان لم يقيد الافراد بالامكان يلزم ان لا يصدق الجملة

بكون الموضوع لا يتوقف على كونه متعلقا بالاشياء بل على كونه متعلقا بالافعال
فان الموضوع قد يكون متعلقا بالاشياء او بالافعال او بالاشياء والافعال معا
فان الموضوع قد يكون متعلقا بالاشياء كقولنا هذا كائن او قد يكون متعلقا بالافعال كقولنا هذا يمشي
او قد يكون متعلقا بالاشياء والافعال معا كقولنا هذا كائن يمشي
فان الموضوع قد يكون متعلقا بالاشياء او بالافعال او بالاشياء والافعال معا
فان الموضوع قد يكون متعلقا بالاشياء كقولنا هذا كائن او قد يكون متعلقا بالافعال كقولنا هذا يمشي
او قد يكون متعلقا بالاشياء والافعال معا كقولنا هذا كائن يمشي

الكلية والسالبة الكلية لان ج ليس بـ من افراد ج في الموجبة الكلية وج
بـ من افراد ج في السالبة الكلية لا يصدق في الموجبة ولا السالبة لا اعتبار صدق
المحمول في نفس الامر بعضهم يفسرون بقولهم كلما يكن ان يصدق عليه ج في
نفس الامر وفرض العقل ج فهو بـ بحسب نفس الامر سواء كان في الخارج
او في الذهن متحققا كان او مقدر او هذا هو المنسوب الى الشيخ والمجمل مضمونا
منطبقا على جميع المواد ويرد عليه انه لا يشك في كون ج متعلقا بالاشياء في جميع
صدق عنوان الموضوع على شئ بحسب نفس الامر والقول بالسالبة حكم بعضهم
اعتبر الوجود اعم من الذهني والخارجي من غير التخصيص بالافراد الممكنة او بالشئ
الذي يمكن صدقه على الافراد ج يصدق قولنا المذكور حقيقة واليه يصدق قولنا
كل محمول مطلقا يتبع عليه الحكم حقيقة من غير تناقض لان معناه ثبوت الاشياء
على تقدير كونه مجهولا مطلقا ومن هذا لا يلزم ثبوت الامتناع في الواقع و
الامر والامر اذ لا يرد عدم صدق الموجبة الكلية والسالبة الكلية لاعتبار كلا الطرفين
بحسب فرض العقل فحوز على فرض ج ليس بـ ان يكون بـ بحسب الفرض
لا بحسب نفس الامر وكذا الكلام في السالبة وهذا ما اثاره المحقق الدواني
ولا يخفى ما فيه لان التقسيم انما هو بالقياس الى القضية المستعملة في العلوم و
تعارف اللغة وهذا المعنى خارج عنه على انه لا يصدق قولنا شريك الباربي
متبع حقيقة على هذا المعنى لان الامتناع مناه للوجود والقرب الى التحقيق ان
يفسر حقيقة بان كلما توجد صدق عليه ج بفضل بحسب نفس الامر يمكن ان
او ممتنع فهو بـ بحسب نفس الامر على ذلك التقدير لان هذا التقسيم للقضية الموجبة

في الخارج لا بد من ان يكون الموضوع متعلقا بالاشياء او بالافعال او بالاشياء والافعال معا
فان الموضوع قد يكون متعلقا بالاشياء كقولنا هذا كائن او قد يكون متعلقا بالافعال كقولنا هذا يمشي
او قد يكون متعلقا بالاشياء والافعال معا كقولنا هذا كائن يمشي
فان الموضوع قد يكون متعلقا بالاشياء او بالافعال او بالاشياء والافعال معا
فان الموضوع قد يكون متعلقا بالاشياء كقولنا هذا كائن او قد يكون متعلقا بالافعال كقولنا هذا يمشي
او قد يكون متعلقا بالاشياء والافعال معا كقولنا هذا كائن يمشي

بكون الموضوع لا يتوقف على كونه متعلقا بالاشياء بل على كونه متعلقا بالافعال
فان الموضوع قد يكون متعلقا بالاشياء او بالافعال او بالاشياء والافعال معا
فان الموضوع قد يكون متعلقا بالاشياء كقولنا هذا كائن او قد يكون متعلقا بالافعال كقولنا هذا يمشي
او قد يكون متعلقا بالاشياء والافعال معا كقولنا هذا كائن يمشي
فان الموضوع قد يكون متعلقا بالاشياء او بالافعال او بالاشياء والافعال معا
فان الموضوع قد يكون متعلقا بالاشياء كقولنا هذا كائن او قد يكون متعلقا بالافعال كقولنا هذا يمشي
او قد يكون متعلقا بالاشياء والافعال معا كقولنا هذا كائن يمشي

المستعملة في العلوم وتعارف اللغة وخروج القضايا التي تمحور لها مناه للموضوع
لا يضرنا عدم كونها من القضية المستعملة فان قلت انها قضية من القضايا بالميت
خارجية ولا ذهنية فمن اية قضية قلنا لا يلزم من عدم كونها من القضايا المستعملة
في العلوم عدم ان لا يكون من القضايا مطلقا فان قيل فيلزم وجود الموضوع
وهي قلنا ان وجود الموضوع ليس بضروري في الايجاب مطلقا بل هو ضروري
في القضايا التي تمحور لها لانها في الوجود وانما يلزم عدم اقتضاء الموجبة الوجود
مطلقا كالسالبة لكنها لا يقتضي اصلا بخلاف الموجبة فانها في المحمولات المتحصلة في
الوجود يقتضي الوجود ولا يخلص الا بارتكاب بعض التحويلات وهذا التحمل اقرب بالقبول
كما يظهر بالتأمل الصادق فاقبل وقد فرغ عن بيان الايجاب فقد شرع في
بيان السلب فقال واما صدق السلب مطلقا فلا يستدعي ذلك السلب
وجود الموضوع كما يستدعي الايجاب بل قد يصدق السلب بتفاته اى بتفاته
وجود الموضوع كقولنا شريك الباربي ليس بموجود فان قلت مالا وجوده
كيف يحكم عليه بالسلب لان الثبوت والسلب فرع علم الشئ الذي حكم عليه
فاجاب المصنف بقوله نعم تحقق مفهوم السالبة في الذهن لا يكون ذلك التحقق الا بوجود
اى وجود الموضوع فيه اى في الذهن حال الحكم فقط اى لا بد من وجود الموضوع
في السالبة بمقدار ما يحكم الحكم فيها كمنه مثلا واحاصل ان السالبة والموجبة
لا يفتقران في الوجود وحال الحكم ولا يفتقران فيه في الصدق الثانية من النكات
الحال من حيث هو محال اى في مرتبة المحالية ليس صورة في العقل لئلا يلزم الا
قولى المحال بتلك بحيثية معدوم فيها وخارجا لان الوجود من خواص الممكن

بكون الموضوع لا يتوقف على كونه متعلقا بالاشياء بل على كونه متعلقا بالافعال
فان الموضوع قد يكون متعلقا بالاشياء او بالافعال او بالاشياء والافعال معا
فان الموضوع قد يكون متعلقا بالاشياء كقولنا هذا كائن او قد يكون متعلقا بالافعال كقولنا هذا يمشي
او قد يكون متعلقا بالاشياء والافعال معا كقولنا هذا كائن يمشي
فان الموضوع قد يكون متعلقا بالاشياء او بالافعال او بالاشياء والافعال معا
فان الموضوع قد يكون متعلقا بالاشياء كقولنا هذا كائن او قد يكون متعلقا بالافعال كقولنا هذا يمشي
او قد يكون متعلقا بالاشياء والافعال معا كقولنا هذا كائن يمشي

بكون الموضوع لا يتوقف على كونه متعلقا بالاشياء بل على كونه متعلقا بالافعال
فان الموضوع قد يكون متعلقا بالاشياء او بالافعال او بالاشياء والافعال معا
فان الموضوع قد يكون متعلقا بالاشياء كقولنا هذا كائن او قد يكون متعلقا بالافعال كقولنا هذا يمشي
او قد يكون متعلقا بالاشياء والافعال معا كقولنا هذا كائن يمشي
فان الموضوع قد يكون متعلقا بالاشياء او بالافعال او بالاشياء والافعال معا
فان الموضوع قد يكون متعلقا بالاشياء كقولنا هذا كائن او قد يكون متعلقا بالافعال كقولنا هذا يمشي
او قد يكون متعلقا بالاشياء والافعال معا كقولنا هذا كائن يمشي

بكون الموضوع لا يتوقف على كونه متعلقا بالاشياء بل على كونه متعلقا بالافعال
فان الموضوع قد يكون متعلقا بالاشياء او بالافعال او بالاشياء والافعال معا
فان الموضوع قد يكون متعلقا بالاشياء كقولنا هذا كائن او قد يكون متعلقا بالافعال كقولنا هذا يمشي
او قد يكون متعلقا بالاشياء والافعال معا كقولنا هذا كائن يمشي
فان الموضوع قد يكون متعلقا بالاشياء او بالافعال او بالاشياء والافعال معا
فان الموضوع قد يكون متعلقا بالاشياء كقولنا هذا كائن او قد يكون متعلقا بالافعال كقولنا هذا يمشي
او قد يكون متعلقا بالاشياء والافعال معا كقولنا هذا كائن يمشي

ومن هنا اسمى من ان المحال من حيث هو محال ليس له صورة في العقل مستبين
 بل موجود في الذهن حقيقة موجود في نفس الامر لان وجود الممكن في الذهن من
 افراد نفس الامر لانه موصوف بالامر كان في نفس الامر فله وجود كذا فانه يقع
 ان الموجود في الذهن اعم من وجوده في نفس الامر لان الكذا اذ ب مثلاً
 زوجية الثلثة انما تحصل بمحض الاختراع والتعل لم يكن موجوداً في حد ذاتها اي
 مع قطع النظر عن ذلك الاختراع والتعل والوجود والنفس الامر انما يكون للاختراع
 وتعل بخلات اصوله فان منشأ اختراعها موجود مع قطع النظر عن الاختراع
 وتعل وذلك لان الوجود بالاختراع والتعل يعني الوجود الفرضي ليس في الذهن
 ضرورة ان وجود زوجية الثلثة مثلاً باعتبار قيام الزوجية في الثلثة محال والحج
 من حيث انشأه ليس له صورة في العقل بل هو وجود فرضي خارج عن الذهن و
 الخارج وانما هو موجب في الذهن باعتبار قيام كل واحد منها على الاخر وفي الذهن
 ولو كان الوجود في الذهن باعتبار ذلك اعمنى الاتصاف
 الانضمامي مثلاً يلزم ان لا يكون احدهم القضايا كذا وبهت فاعلم اذا كان
 كذلك فلا يحكم عليه اي على المحل ايجاباً بالامتناع بان يقع شريك البارى متنع او
 سلباً بالوجود بان يقع المحمول مطلقاً ليس بوجود ضرورة ان ليس بوجود اصلاً
 يمنع عليه حكم مطلقاً فانه لا بد من الوجود عند الحكم الاعلى امر على اذا كان من الممكن
 تصور هـ اي تصور ذلك الامر الكلي وكل محكوم عليه بالتحقيق هي اي المحكوم عليه و
 الدائيت باعتبار الحجر الطبيعية المتصورة وكل متصور ثابت فلا يصح عليه اي على
 ذلك المتصور ان ثابت الحكم من حيث هو بالاتصاف وما يحدو حذوه اي ما يقوم مقام

الامتناع مثل المجهول المطلق والمعلوم المطلق ونحوه لان ذلك الامتناع ثابت
لما هو ثابت فكيف غيب ما هو مناف له نعم اذا لو خط با اعتبار جميع موارد تحققه
تحقق ذلك الامر الكلي او بعضها اى بعض موارد تحققه يصح الحكم عليه اى على ذلك
الامر الكلي باعتبار الموارد بالامتناع وما يتحد وحده فالامتناع ونحوه ثابت للطبيعة ولو
الحكم صادق باتتقار الموارد ووح اى حين اذا كان الحكم على الطبيعة عمت بار
الموارد ولا اشكال بالقضايا التي محمولات اى محمولات تلك القضايا مانافية
للوجود اى وجود الموضوع نحو شريك البارى متنع واجتماع التقيين محال
والمجهول المطلق يتنع عليه الحكم المعلوم المطلق يقابل الوجود المطلق تفصيل
المقام ان هناك شك مشهور بان من تلك القضايا التي يتحقق حكمه عدم الموضوع
لما لا يزم اجتماع المتنافيين لقولنا شريك البارى متنع ونحوه ومسئلة الثبوت
يقضه الوجود مطلقا بمنتهى ارفع وانكار احدها خلاف البدهة بل يتدل
بتلك القضايا على خلاف تلك المسئلة فاجاب المص على راسى المتقدمين وبعبارة
فتماره بما تحريه ان المحكوم عليه في هذه القضايا ليس الامر كلى بل تصور لان
الحكم ليس له صورة ولا بد في الحكم من تصور المحكوم عليه لا امتناع الحكم على المجهول المطلق
وذلك الامر الكلى لا يحكم عليه من حيث انه متصور اى ثابت بالامتناع ونحوه
لان مناف للثبوت وما هو مناف له لا يحكم به عليه بذلك الاعتبار بل انما يحكم عليه
به باعتبار انطباقه على الافراد فى النحاط بمعنى ان الامر الكلى الثابت يحكم عليه
باتتباع الافراد وانه صادق فلا خلف وتخصيص ان المحكوم عليه عند القدر
هو الطبيعة تلك الطبيعة ثابتة فى الذهن فالحكم فيها نحن فيه بالامتناع ونحوه

[illegible]

ان وجوب الوجود
نفسه في وجود

والا اشد
لجميع الاول ان
كانت من المود الثالث او غيرا فان كان
عند القدار عارة عن كيفة تربية كانت
وعلى الاخرين عن اجل عدم تعيين الحكام
او سلبية ومن ثم هي من اجل عدم تخصيص
دوام الكانت اليكفيات ليست تخصه
منحصر في عدد الان اليكفيات التي تكون
في عدد كل كيفة واحدة غرضها التمييز
موترة فكانت لهجات غرضها التمييز
عدم شاي اليكفيات المستقيمة
التي غرضها التمييز المستقيمة
القياص عليها

ایں طرحی اکون فی خمس الاموات کی کیفیت
ان اکون فی وقت الاوقات و توفیق
المادۃ عنہما الفرق بین الذین یستوفون
فیہا لایہ کیفیۃ

في الصفقة في الاعيان اى في الخارج كالجسم والابيض او الاشك ان الموجد
 في الخارج كجسم الابيض ثم العقل او الاخطا وجد في الخارج جوهر قائما بذاته و
 بياضا نقا ليس بنها وحصل فيه النسبة القياسية وليس في الخارج الا الجسم الباري
 لكنها في الخارج على وجه يصح ككائية يكون متصفا بالبياض وان كان في الانقضاء
 الاثر اعمى الخارج هو الموصوف متحدا بحسب الاعيان اى بالنظر الى الاعيان
 بمعنى ان الموصوف في الخارج بحيث يصح انتزاع لصفة منه كالسواد والفقوية
 او الاشك ان الوجود في الخارج هو السواد والعقل متفرع منه الفوقية بالقياس الى
 امر اخر مبائن له فمصدق حل الفوقية هو السواد والارض بناء على عدم تحقق الفوقية
 في الخارج بالذات ففني الخارج انما هو متساو انتزاعه لا هو ولا يلزم وجود لصفة
 في الخارج بل هو موجود في الذهن كما عرفت فلا يستدعي وجود لصفة الا فيه
 قابل والرابعة من النكات ان المتأخرين اخترعوا قضية سموها سالبية المحمول
 لما تنقيض قواعدهم مثل ان نقضي المتساويين متساويان في الصدق وانعكاس
 الموجبة الكلية كفئتها في عكس النقيض على ندرج القدماء وكما في المفهومات الشاملة
 مثل الشئ ولكن العام فاصح الاحكام في الشكيبس ففرقا بينها وبين السالبة
 بان في السالبة يتصور الطرفان الموضوع والمحمول ويجزم بالسلب اى سبب المحمول
 عن الموضوع فيكون معنى السالبة ج نيت ب وبان في سالبة المحمول يرجع و
 يحل ذلك السلب على الموضوع فيكون معناه ج نيت ب است فحاصل الفرق
 ان النسبة السالبة الخارجية للنسبة الداخلية كما هو مبين في الجدول التالي واما النسبة وعلقت
 جانبها في السالبة المحمول فكان لها من اقرن بقدرها فالفرق ان النسبة السالبة في السالبة الخارجية

هي الرابطة بل السالبة وقد رفعت وفي السالبة المحمول النسبة السلبية او النسبة
 الايجابية مع معنى لنفي ادخلت في جانب المحمول وحكموا بان صدق الايجابيات
 اى في السالبة المحمول لا يستدعي ذلك الصدق الوجود اى وجود الموضوع
 كالسلب في جميع القضايا لا يستدعيه ويثبت ذلك ومساواتها للسالبة بانه اذا صدق
 سلب ب عن ج فيصدق على ج انه منتف عنه ب وبالصديق تقيضه عنى
 ليس منتف عنه فلا يصدق السالبة بهت ان صدق ان ج منتف عنه ب صدق
 سلب ب عنه لا محالة وفيه نظر اذ من قال ان صدق الايجاب يستدعي الوجود
 يقول ج انه لو كان معدا لم يصدق الموجبات كلها فيصدق تقيضها بالضرورة
 وعدم صدق السالبة مم فان صدقا لا يستدعي الوجود بخلاف الموجبة فعدم
 صدق الاخص معنى ثبت الاتفاقر بصدق تقيضه لا يوجبهم بصدق الاعم عنى
 السلب بل صدق السلب في السالبة المحمول يستدعي اى وجود الموضوع
 كالايجاب في جميع القضايا ولا يخفى عليك ان مبناه اما على ان سلب السلب
 الوجود او مستلزم له على اختلاف القولين واما على انه يلزم اجتماع القاضين لولم
 يستدعيه كل ذلك لا يخلو عن بل لان بعينه يكنه الضرورة والاستلزام
 لا يسا عده ما هو لتحقيق عند المص من ان السلب لا يضاف الى سلب سيجى
 بياننا واستدلال السلب في تلك القضية وجود الموضوع تحزرا عن اجتماع القاضين
 انما هو بخصوصية المواد لا باعتبار ذاته فما وجه تخصيص في ذلك السلب بل
 السلب المطا ايضا يستدعيه باعتبار ذلك في بعض المواد مع ان السلب في السالبة
 المحمول يضاف الى الثبوت لا لان يقع ان الموجبة السالبة المحمول في قوة سالبة

الانسان موجودا في القوة الموجبة فيستدعي الوجود كما يستدعي تلك الموجبة فلا استحالة
قابل وقريب كحكمة بان الربط الايجاب مطلقا سواء كان المحمول وجوديا
وعدميا يقضي الوجود لان الثبوت مطلقا لا يشترط لتقبل منه الامر السلبى بالضرورة
ومن ثم اسمى لاجل اقتضار الايجاب مطلقا وجود الموضوع قيل قائله المحقق
الدواني انها اى تلك القضية الموجبة السالبة المحمول قضية ذهنية لان انقضاء
الموضوع لسلب المحمول عنه انما هو في الذهن فيقضي الوجود في الذهن لاني الخارج
والمراد من الذهن نفس الامر للمايرد انها تقضي الوجود والذهني والسالبة لا تقضي
الوجود لا ذهني ولا خارجا فصارت اعم من تلك الموجبة وذلك لان جميع المقولات
القضية موجودة في نفس الامر وانما مفهوم الايجاب عليه حكم ايجابي صادق قبله
انه مغاير لجميع اعادة ذلك يدل على وجوده في نفس الامر تحقيقا كاشي ولكن
العام والانسان والحيوان ومثل ذلك او تقدير اكا لاشي واللا يمكن العام
بينهما اى بين القضية الموجبة السالبة المحمول وبين السالبة تلازم سبب الصبغ فلو
صادقت السالبة تصد الموجبة السالبة المحمول وبالعكس بالبيان الذي مر انفا وتوضيحي
ان القضية المنعقدة عند المتأخرين تقضي وجود الموضوع ضرورة ان الايجاب
مطلقا يقضي الوجود ويقتضيه حكم ذهني مساواة بحسب التبع بناء على ان
الموجود الذي يقضي الايجاب هو الموجود في نفس الامر جميع المقولات موجودة
في نفس الامر لما عرفت آنفا ويراد من الوجود وجود العنوان ودون العنوان
اعني الافراد ومن لم يبين ان كل مفهوم يصدر عليه الحكم بمفهوم آخر من المقولات
مثل انه مغاير لما عداه ومعلوم للواجب تعالى وغير ذلك وموضوع القضية له قوت

الانسان موجودا في القوة الموجبة فيستدعي الوجود كما يستدعي تلك الموجبة فلا استحالة
قابل وقريب كحكمة بان الربط الايجاب مطلقا سواء كان المحمول وجوديا
وعدميا يقضي الوجود لان الثبوت مطلقا لا يشترط لتقبل منه الامر السلبى بالضرورة
ومن ثم اسمى لاجل اقتضار الايجاب مطلقا وجود الموضوع قيل قائله المحقق
الدواني انها اى تلك القضية الموجبة السالبة المحمول قضية ذهنية لان انقضاء
الموضوع لسلب المحمول عنه انما هو في الذهن فيقضي الوجود في الذهن لاني الخارج
والمراد من الذهن نفس الامر للمايرد انها تقضي الوجود والذهني والسالبة لا تقضي
الوجود لا ذهني ولا خارجا فصارت اعم من تلك الموجبة وذلك لان جميع المقولات
القضية موجودة في نفس الامر وانما مفهوم الايجاب عليه حكم ايجابي صادق قبله
انه مغاير لجميع اعادة ذلك يدل على وجوده في نفس الامر تحقيقا كاشي ولكن
العام والانسان والحيوان ومثل ذلك او تقدير اكا لاشي واللا يمكن العام
بينهما اى بين القضية الموجبة السالبة المحمول وبين السالبة تلازم سبب الصبغ فلو
صادقت السالبة تصد الموجبة السالبة المحمول وبالعكس بالبيان الذي مر انفا وتوضيحي
ان القضية المنعقدة عند المتأخرين تقضي وجود الموضوع ضرورة ان الايجاب
مطلقا يقضي الوجود ويقتضيه حكم ذهني مساواة بحسب التبع بناء على ان
الموجود الذي يقضي الايجاب هو الموجود في نفس الامر جميع المقولات موجودة
في نفس الامر لما عرفت آنفا ويراد من الوجود وجود العنوان ودون العنوان
اعني الافراد ومن لم يبين ان كل مفهوم يصدر عليه الحكم بمفهوم آخر من المقولات
مثل انه مغاير لما عداه ومعلوم للواجب تعالى وغير ذلك وموضوع القضية له قوت

الانسان موجودا في القوة الموجبة فيستدعي الوجود كما يستدعي تلك الموجبة فلا استحالة
قابل وقريب كحكمة بان الربط الايجاب مطلقا سواء كان المحمول وجوديا
وعدميا يقضي الوجود لان الثبوت مطلقا لا يشترط لتقبل منه الامر السلبى بالضرورة
ومن ثم اسمى لاجل اقتضار الايجاب مطلقا وجود الموضوع قيل قائله المحقق
الدواني انها اى تلك القضية الموجبة السالبة المحمول قضية ذهنية لان انقضاء
الموضوع لسلب المحمول عنه انما هو في الذهن فيقضي الوجود في الذهن لاني الخارج
والمراد من الذهن نفس الامر للمايرد انها تقضي الوجود والذهني والسالبة لا تقضي
الوجود لا ذهني ولا خارجا فصارت اعم من تلك الموجبة وذلك لان جميع المقولات
القضية موجودة في نفس الامر وانما مفهوم الايجاب عليه حكم ايجابي صادق قبله
انه مغاير لجميع اعادة ذلك يدل على وجوده في نفس الامر تحقيقا كاشي ولكن
العام والانسان والحيوان ومثل ذلك او تقدير اكا لاشي واللا يمكن العام
بينهما اى بين القضية الموجبة السالبة المحمول وبين السالبة تلازم سبب الصبغ فلو
صادقت السالبة تصد الموجبة السالبة المحمول وبالعكس بالبيان الذي مر انفا وتوضيحي
ان القضية المنعقدة عند المتأخرين تقضي وجود الموضوع ضرورة ان الايجاب
مطلقا يقضي الوجود ويقتضيه حكم ذهني مساواة بحسب التبع بناء على ان
الموجود الذي يقضي الايجاب هو الموجود في نفس الامر جميع المقولات موجودة
في نفس الامر لما عرفت آنفا ويراد من الوجود وجود العنوان ودون العنوان
اعني الافراد ومن لم يبين ان كل مفهوم يصدر عليه الحكم بمفهوم آخر من المقولات
مثل انه مغاير لما عداه ومعلوم للواجب تعالى وغير ذلك وموضوع القضية له قوت

كل انسان حيوان بالضرورة لمطابقته لما في نفس الامر والا اى وان لم يكن
ابجته المادة لذت القضية كقولنا كل انسان حيوان بالامكان لعدم مطابقتها
لما في نفس الامر والتحقيق ان المواد كحكيمة وهي الوجوب والامكان والاشياء
هي الحجات المنطقية في القضايا التي محمولاتها وجود شيء في نفسه ضرورة ان
تتحقق تلك المواد الثلث فيما كان المحمول الوجود والعدم وكونها رابعة بوضعين
ليس والا على اختلاف الاصطلاحين اصطلاح المتكلمين ومصطلح المنطقيين
يلزم استعمال تلك الالفاظ الثلث في اطلاق واحد في حينين وهذا كما ترى
وقيل القائل صاحب المواقف انها اى المواد كحكيمة غير اى غير الحجات
المنطقية والا اى وان لم يكن غير اى كانت لوازم الهيئات مثلا زوجية الاربعة
واجبة لذواتها تحريره ان الوجوب مثلا عند المتكلمين هو وجوب الوجود في
نفسه فيكون مغاير لما اخذ في المنطق الا كانت لوازم الهيئات واجبة الوجود و
ليس لك فاذا قلنا مثلا الزوجية واجبة للاربعة فلا نسى به الا ان ثبوت
الزوجية للاربعة واجب ولا ان الزوجية واجبة الوجود في نفسه والاك كانت
واجبة في نفسها وليس لك والجواب انه فرق بين وجوب الوجود في نفسه وبين وجوب
الثبوت لغيره والاول محذور لازم والثاني لازم غير محذور حاصله انه ان اراد
وجوب الوجود في نفسه لوازم الهيئات وجبة في نفسها فاللزامة ممنوعة وان اراد وجوب الثبوت
غيره اى ان لوازم الهيئات مثلا زوجية الاربعة واجبة لثبوت الهيئات اى الزوجية وجبة لثبوت
الاربعة فظلال ان ثم قال الزوجية واجبة لثبوت الاربعة وانما الملح ان يكون الزوجية
واجبة الوجود في نفسها وهذا انما يتوجه على ظاهر كلام صاحب المواقف ولا يتوجه

على ما بيناه وحررناه ونعجب من المص ان اعتمد على هذا الجواب ولم يتنبه على سخا
مع انه ما ههنا العلم بل هو جامع العلوم فماتت تدقيق النظائر المبحث عنها في
المنطق هو الوجوب والامكان والامتناع بالمعنى المصدرية الانتزاعية وفي
فن كحكيمة هو الوجوب والامكان والامتناع بمعنى مصداق كحل وهذا اى حيزه
القضية في الثلثة المذكورة على راي القدامه واما على راي المحيتمين فالمادة عبارة
عن كل كيفية كانت للنسبة سواء كانت ايجابية وسلبية ولما راي المتأخرون
ان النسبة السلبية اليمتلكية بهذه الكيفيات بل لغيرها ايضا فعمدوا اصطلاح
ليشمل جميع المواد فطلقوا المادة على كل كيفية كالعدم والتوقيت الى غير
ذلك كالاطلاق العام والامكان العام ونحو ذلك ومن ثم اى لاجل كون
المادة عبارة عن كل كيفية كانت للنسبة كانت الموجبات غير متناهية لان
الكيفية للنسبة الايجابية على هذا لا تعد ولا تحصى فخلص المذهبين ان القدامه
على ان المادة اى الكيفية للنسبة الايجابية التي هي الوجوب والامكان والامتناع كحكيمة
هي الدال على ما اعتبره كحكيمة للنسبة الايجابية منها سواء كانت عين المادة
او عام او خاصا ومبينا فعلى هذا قد خالف ابجته المادة في القضية الصادقة
ايضا اذ كانت كحكيمة من المادة ولا يكون عينها صلا ولما خرون اصطلاحا على ان المادة هي كيفية النسبة
ايجابية كانت او سلبية وابجته هي الدال على الكيفية لنفس الامر فانما خالف ابجته في القضية
الكاذبة كقولنا كل انسان حيوان بالامكان لان المادة هي الكيفية لنفس الامر وكل جهة تحققة في
نفس الامر فلا يحتاج المادة الا الكاذبة لاسقاطها لعدم تحقق في نفس الامر في اى الموجبة ان حكم
حكم فيها اى في الموجبة باسحالة نفي تلك النسبة ايجابية كانت او سلبية مطلقا اى سواء كان

الانسان حيوان بالضرورة لمطابقته لما في نفس الامر والا اى وان لم يكن
ابجته المادة لذت القضية كقولنا كل انسان حيوان بالامكان لعدم مطابقتها
لما في نفس الامر والتحقيق ان المواد كحكيمة وهي الوجوب والامكان والاشياء
هي الحجات المنطقية في القضايا التي محمولاتها وجود شيء في نفسه ضرورة ان
تتحقق تلك المواد الثلث فيما كان المحمول الوجود والعدم وكونها رابعة بوضعين
ليس والا على اختلاف الاصطلاحين اصطلاح المتكلمين ومصطلح المنطقيين
يلزم استعمال تلك الالفاظ الثلث في اطلاق واحد في حينين وهذا كما ترى
وقيل القائل صاحب المواقف انها اى المواد كحكيمة غير اى غير الحجات
المنطقية والا اى وان لم يكن غير اى كانت لوازم الهيئات مثلا زوجية الاربعة
واجبة لذواتها تحريره ان الوجوب مثلا عند المتكلمين هو وجوب الوجود في
نفسه فيكون مغاير لما اخذ في المنطق الا كانت لوازم الهيئات واجبة الوجود و
ليس لك فاذا قلنا مثلا الزوجية واجبة للاربعة فلا نسى به الا ان ثبوت
الزوجية للاربعة واجب ولا ان الزوجية واجبة الوجود في نفسه والاك كانت
واجبة في نفسها وليس لك والجواب انه فرق بين وجوب الوجود في نفسه وبين وجوب
الثبوت لغيره والاول محذور لازم والثاني لازم غير محذور حاصله انه ان اراد
وجوب الوجود في نفسه لوازم الهيئات وجبة في نفسها فاللزامة ممنوعة وان اراد وجوب الثبوت
غيره اى ان لوازم الهيئات مثلا زوجية الاربعة واجبة لثبوت الهيئات اى الزوجية وجبة لثبوت
الاربعة فظلال ان ثم قال الزوجية واجبة لثبوت الاربعة وانما الملح ان يكون الزوجية
واجبة الوجود في نفسها وهذا انما يتوجه على ظاهر كلام صاحب المواقف ولا يتوجه

التي هي قيد اللادوام الذاتي فلا حاجة الى ان يقع اطلاق العامة مثلا على ما هو جزئيا للخاصة بطريق المجاز باعتبار ما كان او ما يكون وانما عقبه المشروطة الخاصة مقيدة بقيد اللادوام الذاتي لانه المقيد في مفهومها اصطلاحا واما تقييده بالادوام الوصفي واللاضرورة الوصفية فغير صحيح لما قلنا ان الضرورة الوصفية المقيدة في المشروطة العامة واما تقييده بالقيود والقيود الخمسة كما للادوام الازلي واللاضرورة الازلية او الذاتية او غيرها وان كان صحيحا فلم يقيد فيها اصطلاحا وكذا المقيد في العرفية الخاصة بتقييد بالادوام الذاتي ودون الوصفي المقيد في عامتها اصطلاحا واما تقييده بالقيود اخرى فان صح اعتبارها كاللاضرورة الوصفية او الذاتية او الازلية او اللادوام الازلي فهي غير مقيدة اصطلاحا وكذا الحال في سائر المركبات بالقياس الى القيود المقيدة فيها فبعضها صحيح مقيد وهو الذي في تعريفاتها وبعضها غير صحيح وبعضها صحيح غير مقيد فمثل فليس المشروطة الخاصة والعرفية النحوية والوقعية المنتشرة في النشر على ترتيب الالف اي المشروطة العامة لمفية بالادوام الذاتي يسمى مشروطة خاصة لقولنا كل كاتب متحرك الاصابع لضرورة مادام كاتب لا دائما ولا شئ من الكتاب يسكن الاصابع مادام كاتب لا دائما والعرفية العامة المقيدة بذلك القيد تسمى عرفية خاصة كما في المثال المذكور والوقعية المطلقة المقيدة بذلك القيد تسمى وقعية كقولنا كل قمر منحرف لضرورة وقت السحولة لا دائما ولا شئ من القمر منحرف وقت التزجج لا دائما والوقعية المنتشرة المقيدة بذلك القيد تسمى منتشرة كما في المثال المذكور وتقييد المطلقة

العامة بالاضرورة او اللادوام الذاتيين فيسمى الوجودية بالاضرورة والوجود
 اللادائمة اي المطلقة العامة المقيدة بالاضرورة الذاتية يسمى وجودية لقولنا
 كل انسان ضاحك بفعل لا بالاضرورة ولا شئ من الانسان بضاحك لا
 بالاضرورة والمطلقة العامة المقيدة بالادوام الذاتي يسمى وجودية لادائمة كما
 في المثال المذكور وهي اي الوجودية اللادائمة المطلقة الاسكندرية لان الاسكندر
 الاخر وسي نفهم اللادوام منها حكمه خير مبتدأ ومخزون وعبر بالمصدر مبالغة فيها
 اي في كملته مباحث اي تفهيشات الاول أشهر تعريف الضرورية المطلقة بانها
 التي اي قضيتة يحكم فيها اي في تلك القضية بالاضرورة ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه
 اي سلب المحمول عنه اي عن الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة فيه بنبيه
 على ان المتعبر فيها بالاضرورة الذاتية لا الازلية وفيه اي في هذا التعريف
 شك من وجهين الاول انه اذا كان المحمول هو الموجود دلزم عدم منافاة بالاضرورة
 الامكان الخاص حاصله ان قولنا زيد موجود بالامكان الخاص قضيتة ممكنة
 صادقة بالاضرورة وتعريف الضرورية يتصادق عليه لان المحمول الموجود ضروري
 لزيد مادام موجودا فيلزم عدم منافاتهما وبهت اجيب بالفرق بين الضرورية
 في زمان الوجود وبينها اي بين الضرورية بشرط اي بشرط الوجود وحاصله
 ان الضرورية في زمان الوجود متناصرة للضرورية بشرط الوجود ونحن نريد الال
 لا الثاني فلا يصدق تعريفها على هذا التقدير لان الوجود فيما نحن فيه ليس بضروري
 في زمانه بل انما هو ضروري بشرط كما لا يخفى فلا يلزم عدم المنافاة فان قيل ان
 الامكان مناف للضرورية فاذا صدقت الضرورية بشرط الوجود لم يصدق الامكان

العامة باللاضرورة او اللادوام الذي يسمى الوجودية باللاضرورة والوجود
اللاذاتية اي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية يسمى وجودية لقولنا
كل انسان ضاحك يفعل لا بالاضرورة ولا شئ من الانسان بضاحك لا
بالضرورة والمطلقة العامة المقيدة باللاذوام الذاتي يسمى وجودية لادائته كما
في المثال المذكور وهي اى الوجودية اللاذاتية المطلقة الاسكندرية لان الاسكندر
الاخر وسى يفهم اللادوام منها تحملة خبر مبتدأ محذوف وعبر بالمصدر مبالغة فيها
اى في تكملة مباحث اى تفهيمات الاول اشتهر تعريف الضرورية المطلقة بانها
التي اى قضية يحكم فيها اى في تلك القضية لضرورية ثبوت المحمول للموضوع او سلبه
اى سلب المحمول عنه اى عن الموضوع ما دام ذات الموضوع موجودة فيه تنبيه
على ان المتعبر فيها للضرورية الذاتية لا الازلية وفيه اى في هذا التعريف
شك من وجهين الاول انه اذا كان المحمول هو الموجود لزم عدم منافاة لضرورية
الامكان الخاص حاصله ان قولنا زيد موجود بالامكان الخاص قضية ممكنة
صادقة بالضرورية وتعريف الضرورية صادقة عليه لان المحمول الموجود ضروري
لزيد ما دام موجودا فيلزم عدم منافاتهما وههنا جيب بالفرق بين الضرورية
في زمان الوجود وبينها اى بين الضرورية بشرط اى بشرط الوجود وحاصله
ان الضرورية في زمان الوجود مغايرة للضرورية بشرط الوجود ونحن نريد الاول
لا الثاني فلا يصدق تعريفها على هذا التقدير لان الوجود فيما نحن فيه ليس لغيره
في زمانه بل انما هو ضروري بشرطه كما لا يخفى فلا يلزم عدم المنافاة فان قيل ان
الامكان مناف للضرورية فاذا صدقت الضرورية بشرط الوجود لم يصدق الامكان

الممكنة الخاصة قائل بابل صادق حتى يظهر الحق الحقيقي الثاني من وجهي
الشك السلب مادام الوجود لا يصدق بدونه اى بدون الوجود فلا يكون
السالبة الضرورية اعم من الموجبة المعدولة فان السلب مقيد بمادام ذات
الموضوع موجودة فلا يصدق بدون وجود الموضوع مع انهم قالوا بان السالبة
البسيطة اعم من الموجبة المعدولة فان قيل ان الاعمية مخصوصة بما اذا لم تنفع
مانع عن ان يصدق السلب بعدم الموضوع فاجاب المص بقوله ويلزم ح ان
لا يصدق قولنا لاشئ من العقار بانسان بالضرورة مع ان نقيضة قولنا لبعض
العقار انسان بالامكان العام كاذب قطعاً وحاصله ان السالبة الضرورية
لو كان احكم فيها مقيداً بمادام ذات الموضوع موجودة يلزم ان يستدعي صدقه
وجود الموضوع ضرورة ان ضرورة السلب في جميع اوقات وجود الموضوع تتحقق
بدون وجود الموضوع مع انهم صرحوا بعدم استدعاء السالبة وجود الموضوع كيف
ولو كان مستدعياً لوجوده لم يكن بين الموجبة والسالبة تناقض لكذبها عند
عدم الموضوع اجيب بان مادام طرف للثبوت الذي يتضمنه السلب اى ثبوت
المحمول للموضوع في جميع اوقات وجوده يكون مسلوماً بالضرورة وح اى اذا
كان مادام طرف للثبوت يجوز ان يكون صدقاً اى صدق السالبة بانتفاء
الموضوع نحو لاشئ من العقار بانسان بالضرورة وان يكون بانتفاء المحمول
واما في جميع الاوقات اى اوقات وجود الذات نحو لاشئ من الانسان فمجرد
اى بعضها اى بعض اوقات وجود الذات نحو لاشئ من القمر ينقض بالضرورة
فان الاشخاص ضروري له في وقت احواله الذي هو بعض اوقات الذات

[illegible]

عامة الوجود ولا يكون مخصوصا وفيه نظرا انه لا يلزم من ان يكون الطرف
قيما للثبوت لا للسلب ان يكون السالبة الضرورية خص من السالبة الازلية
لان الضرورة في السالبة قيد للسلب لا للايجاب وانما يلزم اذا كان مفهوم السالبة
سلب ضرورة الايجاب وحل يصير ممكنة للضرورة ولا يلزم من الاعتبار في السالبة
سلب الثبوت الذي في جميع اوقات وجود الموضوع اعتبار سلب ضرورة الثبوت
سجوازان لا يكون اعتبار السلب للضرورة مع ذلك الاعتبار فان قيل ان السالبة
الازلية لا يصدق في المثال المذكور مع صدق السالبة الضرورية فان سلب
الانحشاف ليس اذ لا ضرورة صدق كل قمر منخسف بالامكان الازلي وفيه
المطلوب قلنا ان السالبة الازلية صادقة في ضرورة صدق ان الثبوت الا
للقمر في جميع اوقات وجوده مسلوب بالضرورة بمعنى ان سلب لك الثبوت
ضروري اذ لا ابد الا مطلق السلب لو كان مراده ما يتوجب عليه كلام المصنف
مخلص له الا بانكار ما قالوا بان المساواة انما هي على تقدير كون الطرف قيد
السلب اما اذا كان قيد الثبوت فلا وهذا غاية ما في التوجيه بعد لا يخلو عن حجة
قائل وما قيل ان الضرورية المطلقة والازلية متساوية وان بحسب التحقق والاعية
باعتبار المفهوم فان استلزام الازلية المطلقة طواما بالعكس فلان ثبوت الذات في
اذا لا ابد لان الانواع قديمة لا يوجد زمان من الازمان الا ان يوجد فرد منها
وان امكن بحسب الذات فيكون سالبها اليك كما هي بينهما مساواة بحسب التحقق
والعموم بحسب المفهوم لكنه يكون على عكس العنصرين منوع لان ما سوى المجردات حاش
ولو سلم قدم نوع ما فلا ينفع المساواة لان في الانواع السالبة الوجودية المطلقة

والازلية وفيه المطلوب ان سلم قدم الانواع فلا تخم المساواة فان لا فرد
حادث في وجود الضرورية المطلقة الازلية فتدبر وبالجمله يلزم مفاسد غير
عديدة لا يخفى على المتدرب منها انه يلزم كذب لعكس مع صدق الاصل
فان قولنا لا شيء من القمر منخسف بالضرورة صادق ولا يصدق لا شيء
من المنخسف بقمر بالضرورة فان كل منخسف قمر بالامكان بمعنى ان جابته
المخفية ليس بضروري ولا يصدق لا شيء من لا المنخسف ليس بقمر
بالضرورة لصدق بعض لا المنخسف ليس بقمر بالامكان ومنها كذب
نتيجة الشكل الاول المركب من الصغرى الموجبة والكبرى السالبة
التي ليس المحمول فيها ضروريا مع صدق الطرفين ووجود شرائط
الاتساع فانه يصدق كل كاتب انسان بالضرورة ولا شيء من الانسان
بكاتب بالضرورة ولا يصدق لا شيء من الكاتب بكاتب بالضرورة
لان ثبوت الكتابة للكاتب ضروري ومنها ما يظهر بالتأمل الصادق
في المختلطات وغاية ما يجاب به عن الشك الثاني ان الوجود في السالبة
الضرورية اعم من المحقق والمقدر بخلاف الموجبة الضرورية اذ لا بد فيها من
الوجود المحقق فقط وليصير السالبة اعم من الموجبة المحدولة ويصدق
لا شيء من العنقار بانسان بالضرورة باعتبار الوجود المقدر ويمكن ان
يحل على ما قيل من ان المراد باوقات الوجود اوقات وجود الموضوع
الذي اعتبره الحكم عند الحكم فلما لا يستدعي نفس السلب عما اعتبر وجوده
تحقق ذلك الوجود وك لا يستدعي ضرورة السلب في اوقات الوجود

انما لا يلزم من ان يكون السالبة الضرورية خص من السالبة الازلية لان الضرورة في السالبة قيد للسلب لا للايجاب وانما يلزم اذا كان مفهوم السالبة سلب ضرورة الايجاب وحل يصير ممكنة للضرورة ولا يلزم من الاعتبار في السالبة سلب الثبوت الذي في جميع اوقات وجود الموضوع اعتبار سلب ضرورة الثبوت سجوازان لا يكون اعتبار السلب للضرورة مع ذلك الاعتبار فان قيل ان السالبة الازلية لا يصدق في المثال المذكور مع صدق السالبة الضرورية فان سلب الانحشاف ليس اذ لا ضرورة صدق كل قمر منخسف بالامكان الازلي وفيه المطلوب قلنا ان السالبة الازلية صادقة في ضرورة صدق ان الثبوت الا للقمر في جميع اوقات وجوده مسلوب بالضرورة بمعنى ان سلب لك الثبوت ضروري اذ لا ابد الا مطلق السلب لو كان مراده ما يتوجب عليه كلام المصنف مخلص له الا بانكار ما قالوا بان المساواة انما هي على تقدير كون الطرف قيد السلب اما اذا كان قيد الثبوت فلا وهذا غاية ما في التوجيه بعد لا يخلو عن حجة قائل وما قيل ان الضرورية المطلقة والازلية متساوية وان بحسب التحقق والاعية باعتبار المفهوم فان استلزام الازلية المطلقة طواما بالعكس فلان ثبوت الذات في اذا لا ابد لان الانواع قديمة لا يوجد زمان من الازمان الا ان يوجد فرد منها وان امكن بحسب الذات فيكون سالبها اليك كما هي بينهما مساواة بحسب التحقق والعموم بحسب المفهوم لكنه يكون على عكس العنصرين منوع لان ما سوى المجردات حاش ولو سلم قدم نوع ما فلا ينفع المساواة لان في الانواع السالبة الوجودية المطلقة

عن نفس قاتل أجواب ما يقرا بالاطلاق العام هو وقت من اوقات وجود الموضوع وح يظهر التناقض بينه وبين الادام مطلق وكذب السوالب المطلقة العامة في المواد المذكورة قطعا فبر الثالث من لمباحث المشروطة العامة تارة توضح معنى ضرورة النسبة بشرط المعنى واخرى بمعنى ضرورتها جميع اوقات الوصف وفي الاولى يجب ان يكون للوصف مدخل في ضرورة بخلاف الثانية علم ان الضرورة الوصفية يطلق على ثلثة معان الضرورة بشرط الوصف بمعنى ان يكون للوصف مدخل فيها بان يكون عليه ضرورة سواء كانت موجبة او لا فيكون الملزوم هو الذات على تقدير انصافها بالوصف ثبت لها المحمول كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا وكل من ثابت مادام حيا والضرورة مادام الوصف الحاصلة في جميع اوقات الوصف ان الملزوم فيها هو الذات وانما الوصف لتعيين الوقت وليس الملزوم باعتبار مدخالية الوصف كما في بشرط الوصف بل مع قطع النظر عنه كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة مادام كاتبا بالضرورة لاجل الوصف بمعنى ان يكون الوصف عليه موجبة مستلزمة للضرورة كقولنا كل متعجب ضاحك مادام متعجبا وانما لم يتعرض المصنف لاعتبارها او من ههنا يظهر الفرق بين تلك الثلث فاعرف وبينها اي بين الضرورة بشرط الوصف الضرورة مادام الوصف عموم من وجه لتصادقهما في قولنا كل منخسف مظلم مادام منخسفا وبشرط الانحسار وتعارفهما في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع وكل كاتب انسان يصدق الضرورة بشرط الوصف في الاول بدون الثاني

فان الكتابة غير ضرورية لذات المدعى فليكن تحرك الاصابع ضروريا لها ويصدق الضرورة مادام الوصف في الثاني بدون الاول اما النسبة بين الثاني والثالث فعموم من وجه لتصادقهما في مادة الضرورة الذاتية كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة وصدق الاول بدون الثاني في المادة التي يكون الوصف فيها مقارفا كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة مادام كاتبا وصدق الثاني بدون الاول في المادة التي لا يكون المحمول ضروريا فيها لذات الموضوع كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة لاجل الوصف واما النسبة بين الاول والثالث فعموم وخصوص مطلقا لانه اذا كانت الضرورة لاجل الوصف كان للوصف مدخل فيها من غير عكس الرابع من لمباحث ذهب قوم منهم شايخ المطلاع والقاضى اللاهورى الى ان الممكنة لها ليست قضية بالفعل لعدم اشتغالها على الحكم هو الوقوع والا وقوع فليست موجبة اي القضية الممكنة ليست قضية بالعقل بل هي قضية بالقوة القريبة من الفعل باعتبار اشتغالها على الموضوع والمحمول والنسبة وعدما من القضايا كعدم المحيالات في القضايا ولا حكم فيها بالفعل فليست موجبة وذلك خطأ الا ترى ان الامكان كيفية النسبة وحصل النسبة الثبوتية بمعنى ان النسبة اى الوقوع والا وقوع اعتبارا ان اعتبارا تحقق واعتبار نفس النسبة من حيثها يتعلق بها الادعاء انما المعبر في القضية هو نفس النسبة لا تحققها والامكان القضايا الكاذبة قضايا حقيقة ولم يقل باحد ما هو المعبر معتبر في الممكنة الامكان كيفية له فصارت قضية بالفعل نعم ذلك لامكان ضعف المدارج للدلالة على

ان النسبة بين الثاني والثالث فعموم من وجه لتصادقهما في مادة الضرورة الذاتية كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة وصدق الاول بدون الثاني في المادة التي يكون الوصف فيها مقارفا كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة مادام كاتبا وصدق الثاني بدون الاول في المادة التي لا يكون المحمول ضروريا فيها لذات الموضوع كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة لاجل الوصف واما النسبة بين الاول والثالث فعموم وخصوص مطلقا لانه اذا كانت الضرورة لاجل الوصف كان للوصف مدخل فيها من غير عكس الرابع من لمباحث ذهب قوم منهم شايخ المطلاع والقاضى اللاهورى الى ان الممكنة لها ليست قضية بالفعل لعدم اشتغالها على الحكم هو الوقوع والا وقوع فليست موجبة اي القضية الممكنة ليست قضية بالعقل بل هي قضية بالقوة القريبة من الفعل باعتبار اشتغالها على الموضوع والمحمول والنسبة وعدما من القضايا كعدم المحيالات في القضايا ولا حكم فيها بالفعل فليست موجبة وذلك خطأ الا ترى ان الامكان كيفية النسبة وحصل النسبة الثبوتية بمعنى ان النسبة اى الوقوع والا وقوع اعتبارا ان اعتبارا تحقق واعتبار نفس النسبة من حيثها يتعلق بها الادعاء انما المعبر في القضية هو نفس النسبة لا تحققها والامكان القضايا الكاذبة قضايا حقيقة ولم يقل باحد ما هو المعبر معتبر في الممكنة الامكان كيفية له فصارت قضية بالفعل نعم ذلك لامكان ضعف المدارج للدلالة على

سلب الضرورة ومن ثم هي من اجل كون الامكان ضعفت لمدايح قالوا
الوجوب الاقتناع دالة على وثاقه الربط والامكان على منعها اي ضعف
الربط فان قيل ان الاقتناع مشاجرة للقضية ومادتها كما مر ويدل هذا الغير عليه
في بصير قولنا زيد حجر بالاعتناع قضية مادتها وجهتها الاعتناع مع ان القضية
لا بد لها من الازعان والامساخ لها ههنا كما لا يخفى قلنا حقيقة القضية هي الثبوت
مطلقا سواء كان مدعنا ولا فزيد حجر قضية تتعلق بها الكيفية التي هي الاعتناع
والا لم يكن الاعتناع كيفية للنسبة وجهتها وما هي الازعان متعلقا بخص القضية
بالاذهان فيقول ان تحقق الجهة والمواد غير مختص بالقضايا بل يوجد في غيرها
في بصير القول بعدم كون الممكنة قضية وعدم كون المطلقة العامة موجهة
حقا بلا شبهة لكن على قول من يقول بان الممكنة قضية اعترافه بان زيد حجر
ليس بقضية بعين في غاية البعد قائل وما يجب بان الازعان متعلق بالنسبة
المتكيفة بالاقتناع لا مصلح له فانه يرجع الى ان الازعان متعلق بالاقتناع
فالقضية الكلية ان زيد ميتة ان يكون حجر فالاعتناع هو المحمول مع ان الكلام
في النسبة المتكيفة بالاقتناع اللهم الا ان يوجب بان القضية ما يمكن ان يتعلق
به الازعان فزيد حجر قضية وان لم يكن مدعنا لكن يمكن ان يتعلق بها الازعان
من حيث التكيف بالاقتناع ولعل هذا مراد القول فتفكر في الثبوت بطريق
بالامكان نحو وقسم من الثبوت مطلقا لان الثبوت المطلق اعم من ان
يكون بالفعل او بالاقتناع غاية الامر المتبنا در عند الاطلاق هو الوقوع على
سج الفعلية لان الذين يمتنع الى الفرد الكامل وذلك التبا در لا يضر في

عموماً هي عموم الثبوت لان المتبادر لا يتألف من محال في الوجود وان المتبادر
عند الإطلاق هو الوجود الخارجي وهو مشترك بينه وبين الوجود الذهني واذا
كانت الممكنة موجبة فالمطلقة بطريق الاولى لان ما هو ليس بقضية اعني الممكنة
او اصارت موجبة فما هو قضية بالفعل باعتبار تحقق الحكم فيه اعني المطلقة لصير
موجبة البتة الاشتمالها على الحكم وامرر اذ عليه الخامس من المباحث الاول
اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة مخالفة الكيفية وموافقة
الكمية لما قيد بها وانما قال اشارة ولم يقل معناها لان المتبادر من المعنى عند
الإطلاق هو المدلول المطابق والاشارة برتبة عنه وانما المتبادر عنها بهما
هي الدلالة الغير الصريحة ودلالة اللا دوام واللاضرورة عليها انما هي لالة غير
صرحة اما اللا دوام فلان في و ام النسبة الايجابية او السلبية لكل فرد من ضوعها
يستلزم اطلاق النسبة السلبية الكمية او اطلاق النسبة الايجابية الكمية الاول
هي مطلقة عامة سالبة موافقة في الكمية لتلك النسبة مخالفة لها الايجاب السلب الثاني هي مطلقة
عامة موجبة كلية موافقة لها الكمية مخالفة لها الايجاب السلب كذا الكلام في الجزئيتين اما
اللاضرورة فلان عدم ضرورتها النسبة الايجابية او السلبية لكل فرد من ضوعها يستلزم امكان
النسبة السلبية الكمية والايجابية الكمية الاول هي ممكنة عامة سالبة كلية موافقة لها في الكمية
مخالفة لها في الايجاب السلب الثاني هي ممكنة عامة موجبة كلية موافقة لتلك النسبة في الكمية
مخالفة لها في الايجاب والسلب كذا الكلام في الجزئيتين في ذلك ان سلب
ضرورة النسبة مخالفة ليس عين سلب الضرورة النسبة الموافقة كما لا يخفى قوله
مخالفة الكيفية حال من مطلقة عامة وممكنة عامة او صفة لها وقوله موافقة

[illegible]

الكمية معطوف عليه وقوله لما قيد بها متعلق بالمجا لفة والموافقة على سبيل
التنازع وصحير التثنية فيه عائد الى الادوام واللا ضرورة والكيفية عبارة
عن الايجاب اسلب الكمية عن الكمية والكيفية والكيفية على الاشارة
بقوله لانها اي الادوام واللا ضرورة يرعان للنسبة من غير تفاوت وتجاوز
عن رفع النسبة فقط يعني ان الادوام واللا ضرورة يرعان للنسبة التي
قيدت بها لا يرعان للنسبة الكمية لوجزئية فاما محفوظان بعينها فيهما اي في
الرفع والمرفوع فيصير المطلقة العامة والممكنة العامة موافقتين للنسبة التي
قيدت بهما في الكمية ومجا لفتين لما في الكيفية لانهما فانها يلاان على
النسبة الكدائية ليس في مفهومهما اي الادوام واللا ضرورة اعتبارا للنسبة
بل هو بالاتزام كما لا يخفى فلا يكون تلك القضايا يدلو عليها الصريحة واليد اشير
سابقا ويحتمل ان يكون دليلا للمجا لفة والموافقة وبما ان الادوام واللا ضرورة
لما فان للنسبة الكدائية من غير تفاوت بين الرفع والمرفوع في الكمية والكيفية
ولا شك انها يستلزم ان يكونا قضيتين فلا بد ان يكونا على تلك الصفة
واللازم ان تخلف فقوله يرعان للنسبة اشارة الى المجا لفة وقوله من غير تفاوت
اشارة الى الموافقة والظاهر ان دليل بقوله وموافقا الكمية كما لا يخفى فتأمل
فالمركبتم قضية متعددة لان العبرة في وحدتها اي وحده القضية تعدد
اي تعدد القضية بوحدة الحكم اي الوقوع واللا وقوع وتعدده اي تعدد الحكم وتعدده
اما باختلافه اي باختلاف الحكم كفاي ايجابا وسلبا او موضوعا او محملا لار
لما اي هذه القضية بالاستقلال انما هي مائة اخلو لا يجمع اي المركبة قضية

متعددة لانها مختلفة حكمها وكل مختلفة الحكم متعدد فالمركبتم تعدد اما الكبرى
فظر اما الصغرى فلا انها شتمل على مابه الاختلاف لانه اما الاختلاف بالكيف
او الموضوع والمحمول وفيما نحن فيه اختلاف بالكيف وكل شتمل عليه مختلف
بالحكم بالضرورة فالمركبتم مختلف الحكم السادس من المباحث النسب لاربع
من التساوي والتباين والعموم والخصوص مطلقا ومن وجب في المفردات
بحسب الصدق على شئ وفي القضايا لا يتصور النسب بحسب الصدق على
شئ لانها اي القضية لا يحل على شئ وانما هي النسب فيها اي القضايا بحسب
صدقها اي صدق القضية في الواقع اي النسبة في القضايا بحسب
الصدق بمعنى التحقيق والوجود وهو يستعمل بمعنى ويتعدى به فيقر
صدق القضية في الواقع اي تحققته وجدت وفي المفردات
بحسب الصدق بمعنى يحل به يستعمل بعلة ويتعدى به فيقر الكتاب صادق
على الانسان اي محمول عليه اعلم ان اعتبار النسب في القضايا على اربعة
الحالات الاول بحسب المواد اي نسبة مواد الموجهات الى الموجهات والسوا
الى السوا لب الكمية الى الكمية والكيفية والكيفية فاذا قلنا ضرورة اخص من الكمية
فالمراد به ان كل ما صدقت الموجبة الكمية الضرورية مثلا صدقت الموجبة الكمية الله
بحسب تلك المادة كما فيقتر استقفت اخص من جبار بمعنى ان كل ما وجد استقفت
وجد الجبار من غير عكس فالمراد ان كل ما صدقت هذه القضية في نفس الامر
صدق تلك لا صدق بعضها على بعض فح لا يتصور في القضايا بحسب الصدق
بمعنى يحل لا تتناع صدق قضية على قضية الا ثلثي بحسب المقصودات فقط

الكمية معطوف عليه وقوله لما قيد بها متعلق بالمجا لفة والموافقة على سبيل
التنازع وصحير التثنية فيه عائد الى الادوام واللا ضرورة والكيفية عبارة
عن الايجاب اسلب الكمية عن الكمية والكيفية والكيفية على الاشارة
بقوله لانها اي الادوام واللا ضرورة يرعان للنسبة من غير تفاوت وتجاوز
عن رفع النسبة فقط يعني ان الادوام واللا ضرورة يرعان للنسبة التي
قيدت بها لا يرعان للنسبة الكمية لوجزئية فاما محفوظان بعينها فيهما اي في
الرفع والمرفوع فيصير المطلقة العامة والممكنة العامة موافقتين للنسبة التي
قيدت بهما في الكمية ومجا لفتين لما في الكيفية لانهما فانها يلاان على
النسبة الكدائية ليس في مفهومهما اي الادوام واللا ضرورة اعتبارا للنسبة
بل هو بالاتزام كما لا يخفى فلا يكون تلك القضايا يدلو عليها الصريحة واليد اشير
سابقا ويحتمل ان يكون دليلا للمجا لفة والموافقة وبما ان الادوام واللا ضرورة
لما فان للنسبة الكدائية من غير تفاوت بين الرفع والمرفوع في الكمية والكيفية
ولا شك انها يستلزم ان يكونا قضيتين فلا بد ان يكونا على تلك الصفة
واللازم ان تخلف فقوله يرعان للنسبة اشارة الى المجا لفة وقوله من غير تفاوت
اشارة الى الموافقة والظاهر ان دليل بقوله وموافقا الكمية كما لا يخفى فتأمل
فالمركبتم قضية متعددة لان العبرة في وحدتها اي وحده القضية تعدد
اي تعدد القضية بوحدة الحكم اي الوقوع واللا وقوع وتعدده اي تعدد الحكم وتعدده
اما باختلافه اي باختلاف الحكم كفاي ايجابا وسلبا او موضوعا او محملا لار
لما اي هذه القضية بالاستقلال انما هي مائة اخلو لا يجمع اي المركبة قضية

الانسان في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب لا داما
بدون صدق مادام اداة الاجتماع فقولنا كل منصف مظلم وان شئت لا اطلاع
على النسب فارجع الى شرح المطالع وغيره فصل في اقسام شرطية احكامها
الشرطية وهي قضية لا يحكم فيها بالثبوت والسلبان حكم فيها اي في الشرطية
ثبوت نسبة على تقدير اخرى لزوما كقولنا ان كانت الشمس طلعت فانهار
موجودا واثقا فقولنا ان زيد ناطقا فاجاز ناطق او اطلاقا اي لم يعتبر
شيئ منها متصلة لزومية او اتفاقية او مطلقة وان حكم فيها اي في الشرطية
تبا في النسبتين صدقا وكذا ما كقولنا زيد امان ان يكون انسانا او فرسا او
صدقا فقط كقولنا هذا الشيء امان ان يكون انسانا او فرسا او كذا فقط كقولنا هذا الشيء
اما ان يكون انسانا او لا فرسا عنادا او اتفاقا او اطلاقا فمتصلة حقيقة او لاهية
اجمع او فائدة اخلو عنادية او اتفاقية او مطلقة تفصيل ان الشرطية على نحو
لان حكم فيها ثبوت نسبة على تقدير نسبة اخرى او السلب في كمال ثبوت
فمتصلة موجبة مثالة ما ووسالبة كقولنا ليس البتة ان كانت الشمس طلعت
فالنهار موجود وان حكم فيها بالتبا في بين النسبتين ولا التبا في بينهما فمتصلة
موجبة ومثالة ما ووسالبة كقولنا ليس البتة امان ان يكون هذا العدد زوجا او
منقبا بمساويين فالمتصلة على ثلثة اقسام لانه ان حكم فيها لزوما اي بعلاقة
وهي امر يقضي الاتصال بين النسبتين في نفس الامر كالحلية وهي لا يخلو انا
ان يكون المقدم على مستلزمه للتالي او يكون التالي علة له سواء كانت مستلزمة
او لا كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طلعت او يكونا معلولي علة مستلزمة

واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضمنا واما المتصايف فاقولنا
ان كان زيد اباعه ورفكان عمرو ابنته فلزومية وان لم يحكم فيها ذلك الحكم بل
حكم فيها بعدم العلاقة اتفاقية موجبة عرفت مثاله او سالبية كقولنا ليس ان
كان زيد كاتب فعمرو ضاحك ان لم يحكم بهذا وذاك فمطلقة ومتفصلة اي
على ثلثة اقسام لانه ان حكم بالتبا في صدقا وكذا ما اي تحققا وانتقادا لان
الشرطية ليسا قضيتين او باعتبار ما كان ولا التبا في حقيقة موجبة كما عرفت
مثاله او سالبية كقولنا ليس امان ان يكون هذا الحيوان انسانا او امان ان يكون
كاتبان حكم به صدقا فقط فماتعة اجمع اما الموجبة فعرفت مثاله واما السالبة
فكقولنا ليس امان ان يكون زيد انسانا او ناطقا وان حكم به كذا فقط فماتعة اخلو
وعرفت مثاله الموجبة واما السالبة فكقولنا ليس امان ان يكون هذا انسانا
او فرسا وكل واحد من هذه ثلثة لا يخلو اما عنادية او اتفاقية او مطلقة لان
الحكم امان بالتبا في لذات النسبتين اعني ان مفهوم كل واحد منهما ينافي الا
مع قطع النظر عن خصوص المواد بان يكون بينهما ما يقضي التبا في عنادية
فان كان صدقا وكذا ما فماتعة عنادية وهي ان يؤخذ مع الشيء نقيضه
كقولنا امان ان يكون هذا العدد زوجا او لا يكون زوجا او مساوي
نقيضه كقولنا امان ان يكون هذا العدد زوجا او فرسا وهذا في الموجبة واما في
السالبة فبان يؤخذ ذلك فيصدق في العين مساوية مثلا وان كان صدقا
فقط فماتعة اجمع عنادية وهي بان يؤخذ مع الشيء ما هو اخص من نقيضه
كقولنا امان ان يكون هذا الشيء شجرة او حجر فممتنع اجتماعهما لا ستلزام صدق

الانسان في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب لا داما
بدون صدق مادام اداة الاجتماع فقولنا كل منصف مظلم وان شئت لا اطلاع
على النسب فارجع الى شرح المطالع وغيره فصل في اقسام شرطية احكامها
الشرطية وهي قضية لا يحكم فيها بالثبوت والسلبان حكم فيها اي في الشرطية
ثبوت نسبة على تقدير اخرى لزوما كقولنا ان كانت الشمس طلعت فانهار
موجودا واثقا فقولنا ان زيد ناطقا فاجاز ناطق او اطلاقا اي لم يعتبر
شيئ منها متصلة لزومية او اتفاقية او مطلقة وان حكم فيها اي في الشرطية
تبا في النسبتين صدقا وكذا ما كقولنا زيد امان ان يكون انسانا او فرسا او
صدقا فقط كقولنا هذا الشيء امان ان يكون انسانا او فرسا او كذا فقط كقولنا هذا الشيء
اما ان يكون انسانا او لا فرسا عنادا او اتفاقا او اطلاقا فمتصلة حقيقة او لاهية
اجمع او فائدة اخلو عنادية او اتفاقية او مطلقة تفصيل ان الشرطية على نحو
لان حكم فيها ثبوت نسبة على تقدير نسبة اخرى او السلب في كمال ثبوت
فمتصلة موجبة مثالة ما ووسالبة كقولنا ليس البتة ان كانت الشمس طلعت
فالنهار موجود وان حكم فيها بالتبا في بين النسبتين ولا التبا في بينهما فمتصلة
موجبة ومثالة ما ووسالبة كقولنا ليس البتة امان ان يكون هذا العدد زوجا او
منقبا بمساويين فالمتصلة على ثلثة اقسام لانه ان حكم فيها لزوما اي بعلاقة
وهي امر يقضي الاتصال بين النسبتين في نفس الامر كالحلية وهي لا يخلو انا
ان يكون المقدم على مستلزمه للتالي او يكون التالي علة له سواء كانت مستلزمة
او لا كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طلعت او يكونا معلولي علة مستلزمة

الاخص صدق الاعم ولا يمنع ارتفاعهما كما في الفرد الاخر للنقيض وذا في الحقبة
 والسالبة لصدق اذا لم يؤخذ مع الشيء اخص من نقيضه بل يؤخذ مساويه
 او اعم منه وان كان كذا بانقط نالته اعمو عاوية فوجبها تصديق بان يؤخذ
 مع الشيء ما يدوم من نقيضه كقولنا اما ان يكون زيد في البحر او لا يغرق فيمتنع
 ارتفاعهما ضرورة استلزام ارتفاع الاعم ارتفاع الاخص لا يمنع اجتماعهما
 كما في الفرد الاخر لذلك الاعم والسالبة لصدق في غير هذا وان كان التنا
 لالذات النسبتين بان لا يوجد بينهما ما يقتضيه ذلك الثاني فالتفاقيه فان
 كان احدهما صادقا والاخر كاذبا فالتفاقيه حقيقه كما يقتر في الاسود والكتاب
 اما ان يكون اسودا ولا كتابا وان وقعت كاذبيتين فالتا جمع عناويه كما في
 قولنا اما ان يكون لا اسودا ولا كتابا وان وقعتا صادقتين فالتا اعمو عاوية
 كما في قولنا اما ان يكون اسودا ولا كتابا وقس السوالب عليها فان كان التنا
 لا يبرأ ولا بذلك فان كان صدقا وكذا باسما مطلقه حقيقه وان كان صدقا
 فقط فمطلقه نالته اجمع وان كان كذا بانقط مطلقه نالته اعمو عاوية فالتا اعمو عاوية
 قضايا ثلثه متصلات لازمه اتفاقيه ومطلقه وتسعة منفصلات حقيقه نالته اجمع ومانعه
 اعمو عاوية ومانعه اتفاقيه ومطلقه فان قلت النسبه بين هذه الثلث
 وتلك الثلث عموم وخصوص من وجه فكيف يكون قساما لها ضرورة ان
 الاقسام انما يكون اخص من المقسم قلنا ما هو قسم اخص من المقسم ان الحقيقه
 العناويه مثلا اخص من الحقيقه كما لا يخفى نعم العناويه ليست اخص من الحقيقه
 بل اعم من وجه وهي ليست قساما منها وانما لم يورد الا هذا البيان لئلا ينتشر

فذهبن الطالب اتباعا لمسلك القوم وربما اعتبرني مائة الجمع ومائة الحكم
 الثاني في الصدق والكذب مطلقا يحتمل الوجهين احدهما ان يكون الحكم
 في مائة الجمع بالتثاني في الصدق ولم يحكم فيها بالتثاني في الكذب سواء
 حكم بعدم التثاني في الكذب ولم يحكم بشئ من التثاني وعدمه وحكم في
 مائة التخلو بالتثاني في الكذب ولا يحكم بالتثاني في الصدق سواء حكم بعدم
 التثاني في الصدق او لم يحكم بشئ منها اى من التثاني وعدمه والاخر ان
 يحكم في مائة الجمع بالتثاني في الصدق سواء حكم بالتثاني في الكذب او بعدم
 التثاني او لم يحكم بشئ منها اى من التثاني وعدمه وحكم في مائة التخلو بالتثاني
 في الكذب سواء حكم بالتثاني في الصدق او بعدم التثاني او لم يحكم بشئ
 منها فاعلم ان كل واحد منهما يطلق على ثلثة معان احدهما ما اعني الحكم
 بالتثاني صدقا فقط او كذا فقط فعوله فقط يحتمل الوجهين احدهما لم يمتنع
 في الكذب وعدم التثاني في الصدق والاخر اول الوجهين المذكورين و
 ثانيا ما اذا التما من الوجهين المذكورين وبهذا المعنى اى الحكم بالتثاني في
 الصدق وفي الكذب مطلقا يكونان اى مائة الجمع والتخلو اعم من الحقيقة
 ومن المعنى الاول اليه فكل واحدة منهما بالعينين الاخرين اعم من الحقيقة باعتبار
 المواد وبالمعنى الثالث خاصة اعم من الحقيقة ومن المعنيين اللين بحسب
 المفهوم وهذه التعريفات حقائق الموجبات من جميع اقسام اشطية و
 اما سواها اى سوا تلك الاقسام فرغ ايجاباتها فاما سالبه كل منها
 ففى التى يحكم فيها برفع الحكم الذى فى موجبها فالسالبة للزموتية ما يحكم اى

[illegible]

بعض السلب كالتقيد
 عنه ومن المراه اي
 يقضي السلب بالحد
 التبريزي فان قال
 نقض كل شيء فانفد
 ليس اربعه يقضي
 ليس من اربعه
 ونزق من الاجماع
 منقذه فان الالام
 من على ان التناقض
 حازق الجائين فنقول
 اذ ايق الاجماع ليس
 نقضا للسلب كسلب
 السلب ايضا فداي
 نقه السلب

[illegible][illegible]

والواجب ان لا يكون له في ذلك وقت بل هو شرط لا يلزم على المانع الشرطي وهو
 تحقيق امر على امر اخر اعم من ان يكون بالضرورة والاتفاق فلا دلالة على اللزوم صلا كما لا يخفى
 واطراف الشرطية لاحكام النسبة التامة انجزية فيها اي في تلك الاطراف لان اي في وقت التركيب
 واحكام الشرطي ضرورة ان النسبة التامة وقت وجوده لا يرتبط بغيره ولا يلزم احكام قبله
 قبل احكام الشرط ولا بعد التحليل بل بعد خذف ما يدل على الحكم الشرطي كان الفاء
 والتفصيل ان اطراف الشرطي لاحكام فيها بعد التحليل على تحقيق من قال الحق التقاضا
 ان المانع عن الحكم في الاطراف ادوات شرط فاذا زال عاد احكام فاطراف شرطية
 بعد التحليل فضايا لان ركنا من اركان الاطراف لا ينفي من الادوات بل انما
 انجزها عن اتمام وصحة السكوت فاذا زالت عادت الى ما كانت
 عليه من كونها قضيا فادفعه المص بان اطرافها لا يلزم فيها قبل
 التركيب ولا بعد التحليل بل انما يكون بعد اعتبارها فاذا حذفنا الادوات
 فليس في الاطراف نسبة خاكية الابد الاعتبار فلا يكون قضية بالفعل لمجرد
 التحليل قبل الاعتبار ولا يلزم الاعتبار سيما مع بداهة كذب الاطراف
 لقولنا ان كان زيدا اركانا بها وان اجتمع النقيضان حصل احدهما
 مع الآخر لا غير وهذا على ان القضية ليست مشروطة بالاذعان كما اختاره المص ولنا
 على القول المشهور فلا طرف ليست قضيا بعد التحليل فلا بد من الاذعان انه مستف وما
 اوجب بان كلامنا هو في القضية الملفوظة ولا شك في اما اذا
 حذفنا الادوات يبقى الالفاظ مالا بد منه في الحكم لية الملفوظة
 ليس بسدده لانه ايضا لا بد من اعتد الحكم وانما في الموضوع والمحمول فقط

فقط لا غير اللهم الا ان يقر المراد ان القضية من كونها قضائية ليست منتزعة
الى الاذعان كما هو المشهور وانما يتم بالاجزاء الثلثة والاربع بشرط صحة
السكوت وليزيد ذلك النسبة التامة بخبرية ان لم يمنع مانع ومن المعلوم
بالضرورة ان النسبة التامة موجودة في الاطراف والالم بين الاطراف
قضائية بالقوة القرينية من الفعل فادام الادوات انتهى صحة السكوت
فلا يكون الاطراف قضائية وقت الحكم الشرطي فاذا زالت فنقضت النسبة
ما يفيد فيصير قضايح لان جميع ما لا بد منه موجود فتأمل ومن ثم ان
اجل ان اطراف الشرطية الحكم فيها كان مناط صدق الشرطية وكذبها
هو الحكم بالاتصال بالانفصال لا اطرافا لان الصدق والكذب صفة
الحكم كالايجاب السلبى كما ان مناط ايجاب الشرطية وسلبها هو الحكم
لا الاطراف نعم يكون الاطراف شبيهة بجليتين مثل كلما كان اشئ انسانا
فهو حيوان ومنفصلتين مثل كلما كان دائما اما ان يكون زواجا وفردا
فدائما اما ان يكون منقسما بتساويين او غير منقسم بهما او متصلتين مثل كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالعالم مظن
او مختلفين مثل ان كان طلوع الشمس على لوجود النهار فكذلك كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وعلى هذا يقتصر الباقي فالاقسام ستة وعند التفصيل
سبعة باعتبار التقديم والتأخير في المختلفتين وهذا معنى على تاويل الجملة
الانشائية الواقعة جزاء عند المطلقين على الاستفاد من قصر سجا اتم كقولنا
ان جاءك زيد فاكرمه فانه ما دل مثل وجب عليك كرامة فتلك الاقسام

كلها معتبرة في المتصلة وغير معتبرة في المفصلة وانما اعتبرت فيها النسبة
لا اثنى الباقية كحاصلها من العكس فان مفهوم مقدم المتصلة التي هي صدق
اللازم على تقدير صدق الملزوم بتغير في صورة العكس لان الملزوم من حيث
انه ملزوم محتمل ان لا يكون لازما حصل الفارقة في صورة العكس بخلاف المفصلة
التي هي الحكم بالتثاني لان مفهوم المقدم اعني المعادة بالفتح ومفهوم التالي
المعادة بالضم لا يميزان البعبع بالوصفين كون المقدم مقدورا كون التالي تابعا فلما فرق بينهما
بدون اعتبار هذين الوصفين بوجه آخران مفهوم المتصلة بتغير التقديم والتأخير
لان ثبوت نسبة على تقدير اخرى يعارض ثبوت نسبة اخرى على تقدير ثبوت النسبة
بخلاف المفصلة لان التثاني لا تغير التقديم والتأخير في ذاته وانما يتغير باعتبار الوصف
كما لا يخفى على المتأمل فكلما لم يشرطيات وقاعدت مع قلة جدها بسبب سيطرة في المطول
وقليل من ذلك ان المتصلة الملزومية الموجبة الكلية يستلزم منع الجمع
موجبة كلية بين الملزوم ونقيض اللازم ويستلزم منع الجمع موجبة كلية بين
نقيض الملزوم وبين اللازم وهذان الانفصالان جميعا كسان على الملزومية
الموجبة الكلية اي منع الجمع يستلزم المتصلة الملزومية الكلية التي مقدمها عين
احد جزئي ذلك منع الجمع بين شيئين تاليفهما نقيض الآخر منع الخلو يستلزم لمصلحة الموجبة
التي مقدمها نقيض احد جزئي منع الخلو بين شيئين تاليفهما عينا لا يستلزم لمصلحة الانفصال
فلانه لو لم يكن بين عين الملزوم ونقيض اللازم منع الجمع بجاز ثبوت الملزوم مع نقيض اللازم فلا
يكون اللازم لازما ههنا ولو لم يكن بين نقيض الملزوم وبين اللازم منع الجمع بجاز ثبوت
الملزوم بدون اللازم فيجوز ارتفاع الملزوم وعين اللازم فلا يكون اللازم لازما ههنا واما

ان الانفصالين يستلزمان المتصلة فلانه لو لم يكن عين كل احد منهما مستلزما
لنقيض الآخر بجاز ثبوت عين احد هاتين عين الآخر فلا يكون بينهما منع الجمع
ولو لم يكن نقيض كل واحد منهما مستلزما لعين الآخر بجاز ثبوت احد هاتين نقيض
الآخر فلا يكون بينهما منع الخلو والمفصلة بحقيقة يستلزم اربع متصلات
اشتان مقدمها عين احد الجزئين تاليفهما نقيض الآخر واخران مقدمهما نقيض
احد الجزئين تاليفهما عين الآخر اما الاول فلانه لو لم يكن ثبوت نقيض الآخر على
تقدير عين كل واحد منهما بجاز ثبوت عين الآخر مع احد هاتين فلا يكون بينهما انفصال
حقيقة واما الثاني فلانه لو لم يكن ثبوت عين الآخر على تقدير عين نقيض كل واحد
منهما بجاز ثبوت نقيض الآخر على تقدير نقيض كل واحد فلا يكون بينهما انفصال
حقيقة مثلاً قولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا يستلزم قولنا كلما كان
زوجا لم يكن فردا وكلما كان فردا لم يكن زوجا وكلما لم يكن فردا كان زوجا
ومنع الجمع بين الشيئين يستلزم منع الخلو بين نقيضيهما فانه لو جاز اجتماع
النقيضين لجاز اجتماع النقيضين فلا يكون بينهما منع الجمع وكذا منع الخلو بين
الشيئين يستلزم منع الجمع بين نقيضيهما فانه لو جاز اجتماع النقيضين لجاز ارتفاع
العينين فلا يكون بينهما منع الخلو مثلاً اذا صدق اما ان يكون اشئ فرسا
او حمرا ما نفى الجمع صدق اما ان يكون لا فرسا ولا حمرا ما نفى الخلو
وان شئت زياذة تفصيل فارجع الى المطولات تتمتها فبها مباحث الاول
قد اشتهر بين القدماء ان المتلازمين يجب ان يكون احدهما علته الاخر
كلها معلولى علة واحدة كالتضاديين مثل الابوة والنبوة فانما معلولا

ان الانفصالين يستلزمان المتصلة فلانه لو لم يكن عين كل احد منهما مستلزما
لنقيض الآخر بجاز ثبوت عين احد هاتين عين الآخر فلا يكون بينهما منع الجمع
ولو لم يكن نقيض كل واحد منهما مستلزما لعين الآخر بجاز ثبوت احد هاتين نقيض
الآخر فلا يكون بينهما منع الخلو والمفصلة بحقيقة يستلزم اربع متصلات
اشتان مقدمها عين احد الجزئين تاليفهما نقيض الآخر واخران مقدمهما نقيض
احد الجزئين تاليفهما عين الآخر اما الاول فلانه لو لم يكن ثبوت نقيض الآخر على
تقدير عين كل واحد منهما بجاز ثبوت عين الآخر مع احد هاتين فلا يكون بينهما انفصال
حقيقة واما الثاني فلانه لو لم يكن ثبوت عين الآخر على تقدير عين نقيض كل واحد
منهما بجاز ثبوت نقيض الآخر على تقدير نقيض كل واحد فلا يكون بينهما انفصال
حقيقة مثلاً قولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا يستلزم قولنا كلما كان
زوجا لم يكن فردا وكلما كان فردا لم يكن زوجا وكلما لم يكن فردا كان زوجا
ومنع الجمع بين الشيئين يستلزم منع الخلو بين نقيضيهما فانه لو جاز اجتماع
النقيضين لجاز اجتماع النقيضين فلا يكون بينهما منع الجمع وكذا منع الخلو بين
الشيئين يستلزم منع الجمع بين نقيضيهما فانه لو جاز اجتماع النقيضين لجاز ارتفاع
العينين فلا يكون بينهما منع الخلو مثلاً اذا صدق اما ان يكون اشئ فرسا
او حمرا ما نفى الجمع صدق اما ان يكون لا فرسا ولا حمرا ما نفى الخلو
وان شئت زياذة تفصيل فارجع الى المطولات تتمتها فبها مباحث الاول
قد اشتهر بين القدماء ان المتلازمين يجب ان يكون احدهما علته الاخر
كلها معلولى علة واحدة كالتضاديين مثل الابوة والنبوة فانما معلولا

[illegible]

وجود الواجب عدم عدم مصداقهما واحد وهو ذات البارى تعالى شئيه
اللبته فاشترط العلوية انما هو فى المتكازمين المتغايرين مصداقا ولا فيكفى
اتحاد الذات فتدبر لعله اشارة الى ذلك الاصلح بحال المقصود استبدال
على بطلان ذلك بان السالبة الدائمة كقولنا لاشئ من الانسان بغير
سببها ضرورة وكذا عكسها ولا شك فى ان الاصل والعكس متكازمان و
ليس بمعلولين لثالث لانها ضروريان وكذا لا يكون احدهما علته الا
وكذا الحال فى الموجبة البحرية الا ان يقر ان النسبتين بينهما تصاحب
اتقافى محض انما المتكازم بين صدقهما وصدقهما مع مغايرة الافراد من
حيث انها افراد الانسان والفرس على هذا فقس فتأمل ان شئت
زيادة تفصيل فارجع الى الكتب المتداولة الثانى اختلفت فى المتصلة
اللزومية الصادقة فى استلزام المقدم المحل لكما فى نفس الامر فمنهم من
انكره مطاى بعضهم انكر استلزام المقدم المحل للسالى سواء كان محالا
او ممكنا فى نفس الامر زاعمان صدق الشرطية انما هو باعتبار حقيقة
الطرفين ففى هذه الصورة احد الطرفين والطرفين غير حقيقة فى نفس الامر
فكيف لا استلزام ولا يحفى بطلانه فان صدقهما وكذا به ليس على الاطراف
كما عرفت على انه يلزم ان لا يصدق عكس النقيض مع صدق الاصل
فان المتصلة اللزومية الصادقة لا تتركب على هذا التقدير الا من الصادقين
ومنهم من انكره اذا كان التالى صادقا وعليه يدل كلام الرئيس وتفصيل
على ما ذكر فى تلخيص كلام الشيخ فى شرح المطالع ان المقدم المحل بغيره التالى

الصدق قولنا ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حساسا لزومية ولم
يصدق اتفاقية لعدم صدق التالي واذا كان المقدم صادقا والتالي كاذبا
فقولنا ان الانسان ناطقا ناكرا ما هو لم يصدق لزومية واتفاقية و
اما اذا كان المقدم محالا والتالي صادقا في نفسه كقولنا ان كانت خمسة زوجا
فهو عدو فيصدق اتفاقية واما بطريق اللزوم فهو صادق من جهة الالتزام
وليس بصادق في نفس الامر اصادق من جهة الالتزام فلان من يرى ان
الخمس زوج يلزمه ان يقول انه عدو واما ان ليس بحق في نفس الامر فلان
ما هو محقق بعض مقدماته كاذب فاذا كذب ما هو محقق كذب ما هو عليه محقق
فالمحقق قياس من الشكل الاول المركب هو من الوجهين هو ان الخمسة زوج
وكل زوج عدل يلزمه ان الخمسة عدو فاستلزام زوجية الخمسة العدوية بسبب
الكبرى التي هي قولنا كل زوج عدو وهو كاذب على الفرض المذكور لانه
يصدق الاشياء من الخمسة الزوج بعد فلا شيء من العدد بخمسة زوج فكل
زوج عدو ليس بحق في نفس الامر لان سلب الشيء عن جميع افراد الاخص
يستلزم سلبه عن بعض افراد الاعم وايضا لو صدق قولنا كلما كاتب الخمسة
زوجا كانت عدد الصدق قولنا كل خمسة زوج عدو انه كاذب فيكون المتصلة
التي في قوة باطله هذا من كلام الشيخ واعترض عليه شارح المطالع عتقا
الاول انا لا نصدق قولنا لا شيء من العدد بخمسة زوج على تقدير ما لم لا
ما جوز كذب قولنا كل زوج عدو على ذلك التقدير فلم لا يجوز كذب هذه
القفية في نفس الامر الثاني ان من ناقض لما صرح به من الصادق في

نفس الامر باق على فرض كل محال الثالث سلنا ذلك لكن غاية ما فيه ان
القياس المنج للقفية لا يعقد اتفاقا الدليل لا يستلزم اتفاقا المدلول اراهم
انا لا نعلم انه لا يلزم على كون خمسة زوجا ان يكون عدو على تقدير صدق هذه القضية
اعني قولنا لا شيء من الخمسة الزوج بعد وجوبه استلزام الملح محالا والخاص
انا لا نعلم انه اذا صدقت هذه القضية اعني قولنا اذا كانت خمسة زوجا كانت
عدد اصدق قولنا كل خمسة زوج عدو لا استدعاء الايجاب وجود الموضوع
وعدم استدعاء شرطية اللزومية وجودا المقدم السادس لوصح
احد الدليلين لازم ان لا يصدق اللزومية المركبة من محالين لانا اذا
قلنا كلما كانت الخمسة زوجا كانت منقسمة مبتسا وبين من المحقق
قولنا كل زوج منقسم مبتسا وبين لکن لم يصادق على ذلك التقدير
لانه يصدق قولنا لا شيء من المنقسم مبتسا وبين خمسة زوج ولا شيء من خمسة
الزوج منقسم مبتسا وبين فليس كل زوج منقسم مبتسا وبين كل ولا نها
لو صدقت لصدق قولنا كل خمسة زوج منقسم مبتسا وبين لکن بطرابطا
الثاني فلان الشيخ يساعده على ذلك انه لو لم يجز استلزام الملح لم ينكسر
الموجبة الكلية الصادق الطرفين لعكس النقيض وليس كك ولدفع هذه
الاعتراضات ختمار المقدمتين ليس لما اثر في كتاب الشيخ احداهما ان اللزومية
لا يجوز ان يكون مقدمها متناهيها سيا في بيانه انشاء الله تعالى مع ما يحل
منه فانتظروا الاخرى ان تجوز استلزام الملح محالا ليس مطلقا بل اذا كان
بينهما علاقة بها ليقض تحقق احدهما تحقق الاخرى عتقريب ونا حفظ

الصدق قولنا ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حساسا لزومية ولم
يصدق اتفاقية لعدم صدق التالي واذا كان المقدم صادقا والتالي كاذبا
فقولنا ان الانسان ناطقا ناكرا ما هو لم يصدق لزومية واتفاقية و
اما اذا كان المقدم محالا والتالي صادقا في نفسه كقولنا ان كانت خمسة زوجا
فهو عدو فيصدق اتفاقية واما بطريق اللزوم فهو صادق من جهة الالتزام
وليس بصادق في نفس الامر اصادق من جهة الالتزام فلان من يرى ان
الخمس زوج يلزمه ان يقول انه عدو واما ان ليس بحق في نفس الامر فلان
ما هو محقق بعض مقدماته كاذب فاذا كذب ما هو محقق كذب ما هو عليه محقق
فالمحقق قياس من الشكل الاول المركب هو من الوجهين هو ان الخمسة زوج
وكل زوج عدل يلزمه ان الخمسة عدو فاستلزام زوجية الخمسة العدوية بسبب
الكبرى التي هي قولنا كل زوج عدو وهو كاذب على الفرض المذكور لانه
يصدق الاشياء من الخمسة الزوج بعد فلا شيء من العدد بخمسة زوج فكل
زوج عدو ليس بحق في نفس الامر لان سلب الشيء عن جميع افراد الاخص
يستلزم سلبه عن بعض افراد الاعم وايضا لو صدق قولنا كلما كاتب الخمسة
زوجا كانت عدد الصدق قولنا كل خمسة زوج عدو انه كاذب فيكون المتصلة
التي في قوة باطله هذا من كلام الشيخ واعترض عليه شارح المطالع عتقا
الاول انا لا نصدق قولنا لا شيء من العدد بخمسة زوج على تقدير ما لم لا
ما جوز كذب قولنا كل زوج عدو على ذلك التقدير فلم لا يجوز كذب هذه
القفية في نفس الامر الثاني ان من ناقض لما صرح به من الصادق في

الصدق قولنا ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حساسا لزومية ولم
يصدق اتفاقية لعدم صدق التالي واذا كان المقدم صادقا والتالي كاذبا
فقولنا ان الانسان ناطقا ناكرا ما هو لم يصدق لزومية واتفاقية و
اما اذا كان المقدم محالا والتالي صادقا في نفسه كقولنا ان كانت خمسة زوجا
فهو عدو فيصدق اتفاقية واما بطريق اللزوم فهو صادق من جهة الالتزام
وليس بصادق في نفس الامر اصادق من جهة الالتزام فلان من يرى ان
الخمس زوج يلزمه ان يقول انه عدو واما ان ليس بحق في نفس الامر فلان
ما هو محقق بعض مقدماته كاذب فاذا كذب ما هو محقق كذب ما هو عليه محقق
فالمحقق قياس من الشكل الاول المركب هو من الوجهين هو ان الخمسة زوج
وكل زوج عدل يلزمه ان الخمسة عدو فاستلزام زوجية الخمسة العدوية بسبب
الكبرى التي هي قولنا كل زوج عدو وهو كاذب على الفرض المذكور لانه
يصدق الاشياء من الخمسة الزوج بعد فلا شيء من العدد بخمسة زوج فكل
زوج عدو ليس بحق في نفس الامر لان سلب الشيء عن جميع افراد الاخص
يستلزم سلبه عن بعض افراد الاعم وايضا لو صدق قولنا كلما كاتب الخمسة
زوجا كانت عدد الصدق قولنا كل خمسة زوج عدو انه كاذب فيكون المتصلة
التي في قوة باطله هذا من كلام الشيخ واعترض عليه شارح المطالع عتقا
الاول انا لا نصدق قولنا لا شيء من العدد بخمسة زوج على تقدير ما لم لا
ما جوز كذب قولنا كل زوج عدو على ذلك التقدير فلم لا يجوز كذب هذه
القفية في نفس الامر الثاني ان من ناقض لما صرح به من الصادق في

الصدق قولنا ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حساسا لزومية ولم
يصدق اتفاقية لعدم صدق التالي واذا كان المقدم صادقا والتالي كاذبا
فقولنا ان الانسان ناطقا ناكرا ما هو لم يصدق لزومية واتفاقية و
اما اذا كان المقدم محالا والتالي صادقا في نفسه كقولنا ان كانت خمسة زوجا
فهو عدو فيصدق اتفاقية واما بطريق اللزوم فهو صادق من جهة الالتزام
وليس بصادق في نفس الامر اصادق من جهة الالتزام فلان من يرى ان
الخمس زوج يلزمه ان يقول انه عدو واما ان ليس بحق في نفس الامر فلان
ما هو محقق بعض مقدماته كاذب فاذا كذب ما هو محقق كذب ما هو عليه محقق
فالمحقق قياس من الشكل الاول المركب هو من الوجهين هو ان الخمسة زوج
وكل زوج عدل يلزمه ان الخمسة عدو فاستلزام زوجية الخمسة العدوية بسبب
الكبرى التي هي قولنا كل زوج عدو وهو كاذب على الفرض المذكور لانه
يصدق الاشياء من الخمسة الزوج بعد فلا شيء من العدد بخمسة زوج فكل
زوج عدو ليس بحق في نفس الامر لان سلب الشيء عن جميع افراد الاخص
يستلزم سلبه عن بعض افراد الاعم وايضا لو صدق قولنا كلما كاتب الخمسة
زوجا كانت عدد الصدق قولنا كل خمسة زوج عدو انه كاذب فيكون المتصلة
التي في قوة باطله هذا من كلام الشيخ واعترض عليه شارح المطالع عتقا
الاول انا لا نصدق قولنا لا شيء من العدد بخمسة زوج على تقدير ما لم لا
ما جوز كذب قولنا كل زوج عدو على ذلك التقدير فلم لا يجوز كذب هذه
القفية في نفس الامر الثاني ان من ناقض لما صرح به من الصادق في

الكل مجزئ مطلقا كما هو مختار شاح المطالع ومنهم من قال انه مجزئ العقل
باستلزام محال محالا او ممكنا سواء كان مبنيا على علاقة اولاد اصلا ثم التجوز اى
تجزئ العقل بذلك لاستلزام لا تجزئيه وظاهر كلامه يقتضيه السلب الكلى لكن
المصحل على السلب مجزئ حيث قال في الجاشية المراد نفى المجزئ كليا و
ابتداء فانه قد يجزئ به اذا كان لازما مجزئ آخر كما اذا فرضنا كلما وجد العلول
الاول وجد اللوجب فيلزم ان مجزئ بواسطة عكس النقيض ان كلما لم يوجد اللوجب لم يوجد
العلول الاول فتدبر وهو الحق فان العقل حاكم في عالم الواقع واذا
كان شئ خارجا عنه اى عن عالم الواقع لم يكن ذلك الشئ تحت حكمه اى
حكم العقل ولعل حاصله ان الاستلزام اى استلزام محال لا يمكن
مطلقا ليس مجزئ لانه خارج عن عالم الواقع وكلما هو خارج عنه ليس
بمجزئ فلا استلزام ليس مجزئ واما الكبرى فلان العقل حاكم وجازم باه
في الواقع وليس هذا منه واما الصغرى فظو بعبارة اخرى بيانه انه
ليس مما هو في عالم الواقع وكلما هو ليس منه ليس مجزئ فينتج ما هو المظهر بيان
الكبرى مثل ما عرفت آتقا ولا يخفى ان الدليل بغير السلب الكلى فليس
التقريب ههنا كما لا يخفى ومجرد فرضه اى فرض العقل له اى لذلك الشئ
او الاستلزام منه اى من عالم الواقع لا يجزئ في جريان الحكم جازم ان
مقدرو تقرير السؤال ان الاستلزام المذكور وان لم يكن في عالم الواقع
لكنه فيه فرضا فيكفى المجزئ وفيه المطلوب وتقرير الجواب ان المجزئ ما هو فيه
حقيقة لان المجزئ هو اذعان لما هو مطابق لما في نفس الامر وليس الاستلزام

فيه حقيقة بل فرضا فلا ينفع مجرد فرضه له منه في جريان حكم العقل حقيقة بقا
الاحكام الواقعية في عالم التقدير مشكوك وتعل هذا ايضا جواب سوال
مقدرو تقرير السؤال ان الاستلزام المذكور وان لم يكن في عالم الواقع
حقيقة لكنه فيه تقدير افلم لا يكون مجزئا باعتبار التقدير وان المجزئ ليس مخصوص
في عالم الواقع حقيقة بل اعم من ان يكون فيه حقيقة او تقدير او تقرير الجواب
ان الاحكام الواقعية في عالم التقدير اى الاحكام التقديرية بقا واما في الواقع
باعتبار التقدير مشكوك ومسترد وفيه الشك ينال في المجزئ فكيف يكون مجزئا
باعتبار التقدير فاعلم بالاصواب الثالث الشيخ الرئيس قيد التقاوير
والاوضح في تفسير الكلية الشرطية الزمنية والعنادية التي يمكن اجتماعها مع
المقدم وان كانت محالة في نفسها ولم يشترط اسكان تلك الاوضاع في
نفسها المشتمل ما اذا كان المقدم كاذبا كقولنا كلما كان الفرس انسانا كان
حيوانا فان مناه ان الحيوان لازمة للانسانية على جميع الاوضاع التي يمكن
اجتماعها مع المقدم اعني الانسانية الفرس من كونه ضاحكا وكاتبنا وناطقا
وراكبا وناهما الى غير ذلك ان كانت محالة في نفسها لكنها ممكنة الا اجتماع
معها واذا قلنا اما ان يكون هذا العدد زوجا وفردا منعاه انه يتا في الثاني اعم
فروية العدد والمقدم اعني الزوجية على جميع الاوضاع التي يمكن اجتماعها مع
المقدم وكذا قياس غير الحقيقة وبين بانه لو عمننا الاوضاع في الكلية بحيث
يتناول المستقاة الاجل مع المقدم يلزم ان لا يصدق كلية اذ فرض
المقدم مع عدم التالي او مع وجوده لا يستلزم التالي او لا ينافيه هذا الف

الكل مجزئ مطلقا كما هو مختار شاح المطالع ومنهم من قال انه مجزئ العقل
باستلزام محال محالا او ممكنا سواء كان مبنيا على علاقة اولاد اصلا ثم التجوز اى
تجزئ العقل بذلك لاستلزام لا تجزئيه وظاهر كلامه يقتضيه السلب الكلى لكن
المصحل على السلب مجزئ حيث قال في الجاشية المراد نفى المجزئ كليا و
ابتداء فانه قد يجزئ به اذا كان لازما مجزئ آخر كما اذا فرضنا كلما وجد العلول
الاول وجد اللوجب فيلزم ان مجزئ بواسطة عكس النقيض ان كلما لم يوجد اللوجب لم يوجد
العلول الاول فتدبر وهو الحق فان العقل حاكم في عالم الواقع واذا
كان شئ خارجا عنه اى عن عالم الواقع لم يكن ذلك الشئ تحت حكمه اى
حكم العقل ولعل حاصله ان الاستلزام اى استلزام محال لا يمكن
مطلقا ليس مجزئ لانه خارج عن عالم الواقع وكلما هو خارج عنه ليس
بمجزئ فلا استلزام ليس مجزئ واما الكبرى فلان العقل حاكم وجازم باه
في الواقع وليس هذا منه واما الصغرى فظو بعبارة اخرى بيانه انه
ليس مما هو في عالم الواقع وكلما هو ليس منه ليس مجزئ فينتج ما هو المظهر بيان
الكبرى مثل ما عرفت آتقا ولا يخفى ان الدليل بغير السلب الكلى فليس
التقريب ههنا كما لا يخفى ومجرد فرضه اى فرض العقل له اى لذلك الشئ
او الاستلزام منه اى من عالم الواقع لا يجزئ في جريان الحكم جازم ان
مقدرو تقرير السؤال ان الاستلزام المذكور وان لم يكن في عالم الواقع
لكنه فيه فرضا فيكفى المجزئ وفيه المطلوب وتقرير الجواب ان المجزئ ما هو فيه
حقيقة لان المجزئ هو اذعان لما هو مطابق لما في نفس الامر وليس الاستلزام

[illegible][illegible][illegible][illegible]

معلولى عليه واحدة ايضا فلو كان بنفسه مفيدا للتلازم فلا شك ان كان
موجودا في الاتفاقية ايضا فيصير شئ على علاقة ولو كان ما يفيد التلازم
ح هو الا ارتباط الافتقار الى كمال فاما القائمه في اعتباره بل لابد من
ان يفتر ان التلازمين لابد من ان يكون احدهما معلولا للآخر والافتقار
الارتباطى بينهما فيلزم عليهم انكار الاتفاقية او القول بالارتباط الافتقار
والفرق بالشعورية وعدمها غير جيد لان الاستدلال بجعلها مشعوره بها كما
لا يخفى وكذا الفرق صاحب العتس من ان العلاقة في الاتفاقية نادرة
الوقوع فتدبر ليجادل كلام فافهم انما مس بالاول الانفصال الحقيقية لا يمكن بين
جزئين بجملة مائة اجمع ومائة اخلو لا لابد ان يوجد في الحقيقة الشئ مع
نقيضه او مساوى نقيضه ليحقق الثاني صدقا وكذا باسما ولا يكون النقيض الا
واحد ولا لو تركبت من ثلثة اجزاء فاجزائها الثالث اما ان يكون صادقا
او كاذبا والاول فيها صادق والثاني كاذب فان كان صادقا لم يعاند الاول
وان كان كاذبا لم يعاند الثاني بخلاف ما نفى الجمع واخلو لا مكان تركبها مما هو
فوق اجزئين واورد على اليليين اما على الاول فبان الحقيقة لا تركب الا
من شئ ونقيضه او مساوى نقيضه ثم بل يتركب عن شئ وعن شئيين كل واحد
منهما انحص من نقيضه كما في مثل قولنا المفهوم اما واجب وممكن وممتنع
واما على الثاني فبان اللازم منه ان لا يكون انفصال حقيقة بين كل واحد
من تلك الاجزاء بالقياس الى الآخر لان لا يكون بين مجموع الاجزاء الثلثة
بمعنى ان تلك الاجزاء الثلثة ليست مجموعة صدقا ولا كذبا فالحقيقة ايضا

الافتقار الى كمال
الافتقار الى كمال
الافتقار الى كمال

الافتقار الى كمال
الافتقار الى كمال
الافتقار الى كمال

الافتقار الى كمال
الافتقار الى كمال
الافتقار الى كمال

بحسب الظاهر تتركب من اكثر من جزئين كما في المذكور وغيره من لنا
الكلمة اما اسم وفعل وحرف والشكل اما اول وثان او ثالث ورابع
والكل اما نوع او جنس وفصل وعرض عام او خاصة الى غير ذلك من التقسيمات
التي يمتنع فيها اجتماع الاخر صدقا وكذبا وذويت جملة الى ان الانفصال
مطلقا اي سواء كان انفصالا حقيقيا او مائة الجمع او مائة اخلو لا يحصل الا
بين اثنين لا ازيد ولا نقص فانه لابد من تعيين الطرفين حتى يحكم بالانفصال
قاذا فرض من اجزاء الثلثة مثلا احد طرفيه فالطرف الآخر اما الثاني
او الثالث على التعيين ولا على التعيين فاما ان الاول فتم الانفصال ويصير
الآخر ايدا بل قاعدة وان كان الثاني فالانفصال بين كملية ومفصلة مثلا
يكون الا بين شئيين هذا هو المطلوب ومثل كل مفهوم اما واجب وممكن وممتنع
في الحقيقة ومثل هذا الشئ اما ان يكون شجرا او حجرا او حيوانا في مائة اجمع ومثل
هذا الشئ اما ان يكون لا شجرا ولا حجرا ولا حيوانا في مائة اخلو كل منهما مركب من
حملية ومفصلة فانه يرجع الى ان اكل مفهوم واجب ولا فان لم يكن فهو
اما ممكن او مستبعد وعلى هذا نقس فمذه منفصلة مائة اخلو مساوية لنقيض كملية
الا انه حذف واقيم مقامه وزعم بعضهم انه اي الانفصال مطلقا اي سواء كان
حقيقيا او مائة اخلو يمكن تركب من اجزاء اثنى في هذا مختار الفاصل للاهور
وقال بعد ابطال الادلة التي يذكر على خلافه فالحق ان اعتبار اجزئين في التقاربت
الافتقار على اقل ما يوجد فيه الانفصال فتدبر والحق هو الثاني اي الانفصال
عطا اخلو لا بين اثنين لا ازيد ولا نقص لان الانفصال نسبة واحدة

الافتقار الى كمال
الافتقار الى كمال
الافتقار الى كمال

الافتقار الى كمال
الافتقار الى كمال
الافتقار الى كمال

الافتقار الى كمال
الافتقار الى كمال
الافتقار الى كمال

الافتقار الى كمال
الافتقار الى كمال
الافتقار الى كمال

[illegible]

ففي جميع افراد المجموع ثم وان اريد ان الكل يستلزم مجرد سواد كان
لكل واحد من اجزاءه دخل بذاته اى بلا واسطة ثم لا تفكر في الاواسط ثم فان
المجموع مجرد ان يستلزم في الصغرى باعتبار جزء واحد لا دخل فيه
جزء الاخر وفي الكبرى باعتبار جزء آخر بهذا الاعتبار بل هذا ليس
باستلزام حقيقة انما هو تكرار في القول كما لا يخفى فانه قد ما ورد من
انه ان اريد من الاقتضاء العلة فيروا انه ليس بدى ان يكون المقضية علة
للتالى مع ان الكل ليس علة للجزء وان اريد الاستلزام بمعنى انه كلما
تحقق الملزوم تحقق اللازم وكان المقصود ان الاستلزام صفة للزوم
فما له دخل في تحقق الملزوم يجب ان يكون له دخل في صفة مع ان الجزء
الاخير لا دخل له في استلزام نفسه كذا الجزء فيروا عليه ان الجزء الاخير لا دخل له في استلزام
اللزوم وما ثبت مدخلية ولا يمكن انكاره ضرورة انه اذا لم يكن في كذا الجزء الاخير لم يكن
الكل حتى يستلزم شيئا وكذا لان المراد هو استلزام ليس باعتبار مجموع من حيث
المجموع بل انما هو باعتبار الجزء وكل استلزام ثبت للكل باعتبار
احد الاجزاء ولا يلزم ان يكون باعتبار جزء آخر الا فيروا ان كان له
مدخل في تحقق المجموع والسفوية ان هذا الاستلزام ليس باستلزام
حقيقة ومن هنا ترفع ما ورد له المص كما ستقف عن قريب فتأمل تامل دقيق
فيه ان اللزوم بين اثنين لا يقتضيه ان يكون للملزوم الاقتضاء اى
اقتضاء اللازم والتاثير فيه فانه عبارة عن امتناع الانفكاك بينهما فارتبا
الامر بهذا النمط اى بامتناع الانفكاك كات فيه اى في اللزوم



الاشارة الى ان السلب الكلي الذي هو رفع اللزوم بالذات وهذا هو المراد لما يلزم من ذلك من انتفاء السلب الكلي الذي ليس من المقاصد فلا يضربا فان قلت ان السلب الكلي تحقق فيما بينهم ويلزم من ذلك انتفاء ما هو متحقق وبهت قلنا ما هو متحقق ليس بمنتف وبهذا السلب الكلي بالمعنى المعتبر الاخص لانه ليس بمتناهي لهذا المعنى وما هو منتف غير متحقق كما لا يخفى فلا خلف ما يلزم من البرهان هو اللزوم الجزئي باعتبار الاختراع وهو غير متناهي لما هو المقصود مثل ذلك اقاده الفاضل مرزا جان في حواشيه المتعلقة على شرح المطالع قائل فانه حقيق بالتامل فحصل في التناقض من احكام قضيا كل امرين سواء كانا مفردين او قضييتين احدهما رفع الآخر سواء كان عدليا او سلبيا فاما اي ذينك الامرين ليقضيان اي كل واحد منهما ليقض الآخر فان كان الاول ففي المفردات وان كان الثاني ففي القضايا وانما فيه او التعريف مطلق التناقض لئلا يتوهم ان التناقض حقيقة في القضايا ومجازي المفردات وتنبه على ان التناقض في اصطلاحهم اعم من تناقض القضايا والمفردات اشيع استعماله في المفردات ايضا كما في بحث النسب سيأتي في بحث عكس النقيض وثانيا خص بتعريف تناقض القضايا الكلي بمقرب تبينها على ان الكلام فيه ومن ثم اى لاجل كون كل امرين احدهما رفع الآخر ليقضين قالوا ان التناقض من نسب المتكررة كالاحدية والقرب والبعد والابوة والبنوة لا يقران بالاستنباط من ظاهر قولهم نقيض كل شيء رفعه يحكم بجلالت ذلك فكيف يكون من النسب

المتكررة لا نقول انهم متساوون في العبارة وصرحوا بما قالوا فلا احتمال قتال وان لكل شيء نقيضا اى لاجل ذلك قالوا هذا ما قبل ان التصورات لتناقضها فهو بمعنى اخر من سلب معنى تناقض القضايا لا مطلق المعنى وعلم انهم قالوا ان التصورات لا تقابلها وينبغي ان كانت المتناقضات المفهومات المتماثلان لذاتها ولا تلغ في التصورات فان الانسان الانسان الفرس الفرس مثلا لا تلغ بينهما الا اذا اعتبر ثبوتهما شيئا يحصل القضيان المتناقضتان صدقا وكذا بمن ان يقارن انسانا زيدا ليس بانسانا حالما يتماثلان لا بلاحظة النسبة الارباعية والسلبية بعد رعاية شرائط التماثل فيها واطلاق النقيض على اطراف القضايا سواء اخذت تلك الاطراف بمعنى السلب او العدول كما وقع في كتب هذا الفن مجازي سبني على التاويل اللهم الا ان يقع المتناقضان هما المفهومان المتماثلان لذاتها والثاني اما في التحقق والانتفاء كما في القضايا واما في المفهوم بانه اذا قيس احدهما الى الآخر كان اشد بعدا عما سواه فيؤخذ في التصورات كما في مفهوم الفرس والابليس وهذا المعنى قبل رفع كل شيء نقيضه سواء كان رفعه او رفعه عن شيء وهذا من كلامهم ويظهر منه ان التناقض انما يتحقق بالنسبة فلا نقا لنقض التصورات الانتفاء النسبة عنها وان التفسير الثاني يحكم لصدق المرفوع لكن التفسير الاول حقيق واشبه والتفسير الثاني مجازي وقول المطلقين في بعض المباحث كبحث النسب وبحث عكس النقيض محمول على المجاز ولا يخفى فيه فان الفرق غير ظاهري كما لا يخفى ولو سلم فيلزم ان يكون النزاع لقضايا سببيا على تفسير التناقض على ان قولهم نقيض كل شيء رفعه يقتضيه مفهوم ما يقتضيه

الاشارة الى ان السلب الكلي الذي هو رفع اللزوم بالذات وهذا هو المراد لما يلزم من ذلك من انتفاء السلب الكلي الذي ليس من المقاصد فلا يضربا فان قلت ان السلب الكلي تحقق فيما بينهم ويلزم من ذلك انتفاء ما هو متحقق وبهت قلنا ما هو متحقق ليس بمنتف وبهذا السلب الكلي بالمعنى المعتبر الاخص لانه ليس بمتناهي لهذا المعنى وما هو منتف غير متحقق كما لا يخفى فلا خلف ما يلزم من البرهان هو اللزوم الجزئي باعتبار الاختراع وهو غير متناهي لما هو المقصود مثل ذلك اقاده الفاضل مرزا جان في حواشيه المتعلقة على شرح المطالع قائل فانه حقيق بالتامل فحصل في التناقض من احكام قضيا كل امرين سواء كانا مفردين او قضييتين احدهما رفع الآخر سواء كان عدليا او سلبيا فاما اي ذينك الامرين ليقضيان اي كل واحد منهما ليقض الآخر فان كان الاول ففي المفردات وان كان الثاني ففي القضايا وانما فيه او التعريف مطلق التناقض لئلا يتوهم ان التناقض حقيقة في القضايا ومجازي المفردات وتنبه على ان التناقض في اصطلاحهم اعم من تناقض القضايا والمفردات اشيع استعماله في المفردات ايضا كما في بحث النسب سيأتي في بحث عكس النقيض وثانيا خص بتعريف تناقض القضايا الكلي بمقرب تبينها على ان الكلام فيه ومن ثم اى لاجل كون كل امرين احدهما رفع الآخر ليقضين قالوا ان التناقض من نسب المتكررة كالاحدية والقرب والبعد والابوة والبنوة لا يقران بالاستنباط من ظاهر قولهم نقيض كل شيء رفعه يحكم بجلالت ذلك فكيف يكون من النسب المتكررة لا نقول انهم متساوون في العبارة وصرحوا بما قالوا فلا احتمال قتال وان لكل شيء نقيضا اى لاجل ذلك قالوا هذا ما قبل ان التصورات لتناقضها فهو بمعنى اخر من سلب معنى تناقض القضايا لا مطلق المعنى وعلم انهم قالوا ان التصورات لا تقابلها وينبغي ان كانت المتناقضات المفهومات المتماثلان لذاتها ولا تلغ في التصورات فان الانسان الانسان الفرس الفرس مثلا لا تلغ بينهما الا اذا اعتبر ثبوتهما شيئا يحصل القضيان المتناقضتان صدقا وكذا بمن ان يقارن انسانا زيدا ليس بانسانا حالما يتماثلان لا بلاحظة النسبة الارباعية والسلبية بعد رعاية شرائط التماثل فيها واطلاق النقيض على اطراف القضايا سواء اخذت تلك الاطراف بمعنى السلب او العدول كما وقع في كتب هذا الفن مجازي سبني على التاويل اللهم الا ان يقع المتناقضان هما المفهومان المتماثلان لذاتها والثاني اما في التحقق والانتفاء كما في القضايا واما في المفهوم بانه اذا قيس احدهما الى الآخر كان اشد بعدا عما سواه فيؤخذ في التصورات كما في مفهوم الفرس والابليس وهذا المعنى قبل رفع كل شيء نقيضه سواء كان رفعه او رفعه عن شيء وهذا من كلامهم ويظهر منه ان التناقض انما يتحقق بالنسبة فلا نقا لنقض التصورات الانتفاء النسبة عنها وان التفسير الثاني يحكم لصدق المرفوع لكن التفسير الاول حقيق واشبه والتفسير الثاني مجازي وقول المطلقين في بعض المباحث كبحث النسب وبحث عكس النقيض محمول على المجاز ولا يخفى فيه فان الفرق غير ظاهري كما لا يخفى ولو سلم فيلزم ان يكون النزاع لقضايا سببيا على تفسير التناقض على ان قولهم نقيض كل شيء رفعه يقتضيه مفهوم ما يقتضيه

من غير محض مع ان كل قول لم في بعض المباحث على الجاز غير ظاهرا ولا وجه
له فالصواب ان التناقض حقيقة في التصورات والقضايا وفي التناقض
عن التصورات انما هو بتناقض القضايا فالتناقض فيها بان يعتبر مفهوم من
المفاهيم منها في نفسه بدون صدق على شيء ويضم اليه النفي فيحصل مفهوم
آخر غير في غاية البعد عنه ويسمى رفع المفهوم في نفسه وليس في شيء منها
صدق ولا صدق على شيء اصله فاذ حمل على شيء واحد كان اثبات ذلك
المفهوم له محصلا واثبات رفعه له عدو لا فيتناهين صدقا اذ لا يجوز صدقا
على شيء واحد من جهة واحدة ولا كذا يجوز ارتقاء عما عن شيء واحد اذا
ارتفع واليه اشار المصنف بقوله فومعنى آخر وما قال في الحاشية وهو الترفع
في التحقق قال المتكلمون عليه بنوا تعريفهم العلم بانه صفة يوجب محلها تميزا
بين المعاني لا يحتمل التقيض كما ذكر في شرح المواضع توضيح ان التناقض
بمعنى الترفع في التحقق اى ترفع التقيضين صدقا وانه باليس للتصورات
وهذا معنى آخر غير المعنى الذي ذكره اوله قال المتكلمون وهو اعلية تعريف
العلم بانه صفة اى امر قائم بالغير يوجب تلك الصفة محلها اى موصوفها تميزا
بين المعاني اى باليس من الاعيان المحسوسة بالحواس الظاهرة لا يحتمل
التقيض اى لا يحتمل متعلق التميز بفيض ذلك التميز وفي التصديق
اليعني ظهري في التصور ايضا فلا يفيض له به المعنى وبناشك هو انما
اذا اخذنا جميع المفاهيم بحيث لا يشذ عنه شيء فرفع اى رفع ذلك
الجميع فيقضي ذلك الرفع داخل في الجميع فاجز فيفيض الكل هو محال

لان جزء شيء من مقوماته والمقوم لا يكون نقضا انا في الاجزاء المحولة فقط
اذا في الاجزاء الغير المحولة فلا يلزم اجتماع التقيضين كذا العينية للكل يلزم
اجتماع التناقضين من الاتحاد وعدمه وحاصله ان اذا اخذنا جميع المفاهيم
بحيث لا يخرج عنه مفهوم من المفاهيم فكل مفهوم اعتبره فيصير اخلافه
فرعه مفهوم فيكون داخل فيه وجزء منه فيلزم ان اجز يكون نقضا للكل
لان رفعه وهذا في مثله اى مثل الشك المذكور يورد على تناهيه النسبة
المتساوية من تاخر النسبة عن المتساوية اما تحريرا الاول فهو انه اذا اخذ جميع
المفاهيم بحيث لا يشذ عنه مفهوم فاذا شبهناه الى جزء تحقيق النسبة بينه
وبين الكل فتلك النسبة داخله في ذلك الجميع فاما فرضنا بحيث لا يشذ
عنه شيء وخارج عنه ايضا لان النسبة خارجة عن المتساوية هذا في الخارج
الثاني فهو انه اذا فرض جميع المفاهيم بالحيثية المذكورة فلا شك ان هذا الجميع
لنسبة الى كل واحد من اجزاء تلك النسبة داخله في هذا الجميع والالم يكن
الحيثية المذكورة وهذا خلاف المفروض فيلزم تقدم النسبة على المتساوية لان
اجز مقدم على الكل وهذا في حله ان اعتبارا المفاهيم لا تقف عنده
لان العقل غير قادر على استحصار امور غير متناهية مفعلا فاما اعتبارا بعد
امر فكل مرتبة اعتبره متناهية وعدم الزيادة اى بحيث لا يشذ عنه شيء فيقضي
التوقف الى حد اى يقضي عدم التناهي فاخذنا جميع تلك اى بحيث لا يشذ
عنه شيء اعتبارا المتساوية من التناهي وعدمه واعتبار المتساوية من غير
ان يستلزم محال آخر من كون اجز فيقضي للكل كون النسبة داخله وخارجة

المفهوم لا يتصور من غير محض مع ان كل قول لم في بعض المباحث على الجاز غير ظاهرا ولا وجه
له فالصواب ان التناقض حقيقة في التصورات والقضايا وفي التناقض
عن التصورات انما هو بتناقض القضايا فالتناقض فيها بان يعتبر مفهوم من
المفاهيم منها في نفسه بدون صدق على شيء ويضم اليه النفي فيحصل مفهوم
آخر غير في غاية البعد عنه ويسمى رفع المفهوم في نفسه وليس في شيء منها
صدق ولا صدق على شيء اصله فاذ حمل على شيء واحد كان اثبات ذلك
المفهوم له محصلا واثبات رفعه له عدو لا فيتناهين صدقا اذ لا يجوز صدقا
على شيء واحد من جهة واحدة ولا كذا يجوز ارتقاء عما عن شيء واحد اذا
ارتفع واليه اشار المصنف بقوله فومعنى آخر وما قال في الحاشية وهو الترفع
في التحقق قال المتكلمون عليه بنوا تعريفهم العلم بانه صفة يوجب محلها تميزا
بين المعاني لا يحتمل التقيض كما ذكر في شرح المواضع توضيح ان التناقض
بمعنى الترفع في التحقق اى ترفع التقيضين صدقا وانه باليس للتصورات
وهذا معنى آخر غير المعنى الذي ذكره اوله قال المتكلمون وهو اعلية تعريف
العلم بانه صفة اى امر قائم بالغير يوجب تلك الصفة محلها اى موصوفها تميزا
بين المعاني اى باليس من الاعيان المحسوسة بالحواس الظاهرة لا يحتمل
التقيض اى لا يحتمل متعلق التميز بفيض ذلك التميز وفي التصديق
اليعني ظهري في التصور ايضا فلا يفيض له به المعنى وبناشك هو انما
اذا اخذنا جميع المفاهيم بحيث لا يشذ عنه شيء فرفع اى رفع ذلك
الجميع فيقضي ذلك الرفع داخل في الجميع فاجز فيفيض الكل هو محال

المفهوم لا يتصور من غير محض مع ان كل قول لم في بعض المباحث على الجاز غير ظاهرا ولا وجه
له فالصواب ان التناقض حقيقة في التصورات والقضايا وفي التناقض
عن التصورات انما هو بتناقض القضايا فالتناقض فيها بان يعتبر مفهوم من
المفاهيم منها في نفسه بدون صدق على شيء ويضم اليه النفي فيحصل مفهوم
آخر غير في غاية البعد عنه ويسمى رفع المفهوم في نفسه وليس في شيء منها
صدق ولا صدق على شيء اصله فاذ حمل على شيء واحد كان اثبات ذلك
المفهوم له محصلا واثبات رفعه له عدو لا فيتناهين صدقا اذ لا يجوز صدقا
على شيء واحد من جهة واحدة ولا كذا يجوز ارتقاء عما عن شيء واحد اذا
ارتفع واليه اشار المصنف بقوله فومعنى آخر وما قال في الحاشية وهو الترفع
في التحقق قال المتكلمون عليه بنوا تعريفهم العلم بانه صفة يوجب محلها تميزا
بين المعاني لا يحتمل التقيض كما ذكر في شرح المواضع توضيح ان التناقض
بمعنى الترفع في التحقق اى ترفع التقيضين صدقا وانه باليس للتصورات
وهذا معنى آخر غير المعنى الذي ذكره اوله قال المتكلمون وهو اعلية تعريف
العلم بانه صفة اى امر قائم بالغير يوجب تلك الصفة محلها اى موصوفها تميزا
بين المعاني اى باليس من الاعيان المحسوسة بالحواس الظاهرة لا يحتمل
التقيض اى لا يحتمل متعلق التميز بفيض ذلك التميز وفي التصديق
اليعني ظهري في التصور ايضا فلا يفيض له به المعنى وبناشك هو انما
اذا اخذنا جميع المفاهيم بحيث لا يشذ عنه شيء فرفع اى رفع ذلك
الجميع فيقضي ذلك الرفع داخل في الجميع فاجز فيفيض الكل هو محال

جميع المفهومات وهو مفهوم واحد مغاير لذلك الجمع فليس في الحقيقة ههنا
كل وجزء ونسبة وطرف فضلا ان يكون الجزء تقضيا لكل ان يكون النسبة
داخلية في الطرف ومقدمة عليه فتفكر وتناقض القضيتين اختلافا في اختلاف
القضيتين بحيث يقتضي لذاته ويرجع الضمير الى قوله صدق لا الـ
الاختلاف لان المقضي هو الصدق لا الاختلاف صدق كل واحد منهما
كذب الاخرى وبالعكس اي كذب كل واحد منهما صدق الاخرى وانما
اور هذا التعريف ولم يور واختلافا بحيث يقتضي لذاته صدق احدهما
كذب الاخرى او بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب لاخرى وبالعكس
لذا يلزم القول بالمساحة لان الاختلاف لا صورة له وانما هي للقضية
بجملات الصدق والكذب فانه ليس بخارج عنها فاعلم ان الاختلافات جنس
بعيد لانه اعم من اختلاف القضيتين غير من اختلاف المفردين
كالانسان والفرس واختلاف قضيتيه ومفردا ضيف اليها لخراج غيرهما
واختلافا اعم من التناقض وغيره كما اذا كان بالعدول والتحصيل الابهال
والحصر فبقوله لذاته اخرج لخراج ما ليس تناقضا والمراوغة لا يقتضيه
صورة صدق كل منهما صورة كذب الاخرى مع قطع النظر عن خصوصية
المواد ومعنى ان صورة صدق احدهما انما تحقق يقتضيه صورة كذب لاخرى
اي يمتنع صدقهما معا وكذا المراد بقوله وبالعكس فخرج اختلاف القضيتين
لذاته بل بواسطة استلزام كل واحد منهما نقيض الاخرى كقولنا زيد
انسان وزيد ليس بناطق ويخرج مثل اختلاف الموجبة الكلية السالبة

الكلية كقولنا كل انسان ناطق ولا شيء من الانسان بناطق واختلاف
الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية كقولنا بعض الانسان ناطق وبعضه ليس
بناطق فان الكليتين المذكورتين وان كانتا يقتضيه صدق كل منهما كذب
الاخرى وبالعكس لكن ان لا افتضاء ان ليسا بصورتها بل بخصوصية المادة
تختلف الافتضاء الثاني عن صورتها في مادة يكون الموضوع فيها اسم من
المحمول كقولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بالانسان وكذا الجزئيتان
المذكورتان وان كانتا يقتضيه صدق كل منهما كذب الاخرى وبالعكس لكن
هذان الافتضاءان ليسا باعتبار صورتها بل باعتبار المادة تختلف الافتضاء
الاول في تلك المادة كقولنا بعض الحيوان انسان وبعضه ليس انسان فخرج
ينظر فائدة قوله وبالعكس ولذا لم يكتف بما سواه كما اكتفوا بذلك لاختلاف
حاصل بالايجاب السلب اذا كان السلب رفعه اي رفع الايجاب بعينه
وهذا دفع لما يرد على التعريف من انه بدون قيد الايجاب والسلب الذي
هو رفع هذا الايجاب غير مطرد لانه صادق على اختلاف الموجبة المحصلة الموجبة
السالبة المحمول ذلك ان المراد باختلاف الصوري وهذا انما يكون بالايجاب
والسلب الذي هو رفع هذا الايجاب فحيث لا حاجة الى تقييد الاختلاف بهما
كما قيدوا اختلاف تينك القضيتين ليس بحسب صورتها وهو بحسب
القضيتين مع ما فيها من الوجودات غير وحدة المحمول تختلف ذلك الاختلاف
عن صورتها في مثل قولنا كل انسان حيوان وبعضه ليس بحيوان او بيان
لتحقق التناقض فالمعنى ان التناقض بين القضيتين لا يتحقق الا بالايجاب

الكلية كقولنا كل انسان ناطق ولا شيء من الانسان بناطق واختلاف
الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية كقولنا بعض الانسان ناطق وبعضه ليس
بناطق فان الكليتين المذكورتين وان كانتا يقتضيه صدق كل منهما كذب
الاخرى وبالعكس لكن ان لا افتضاء ان ليسا بصورتها بل بخصوصية المادة
تختلف الافتضاء الثاني عن صورتها في مادة يكون الموضوع فيها اسم من
المحمول كقولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بالانسان وكذا الجزئيتان
المذكورتان وان كانتا يقتضيه صدق كل منهما كذب الاخرى وبالعكس لكن
هذان الافتضاءان ليسا باعتبار صورتها بل باعتبار المادة تختلف الافتضاء
الاول في تلك المادة كقولنا بعض الحيوان انسان وبعضه ليس انسان فخرج
ينظر فائدة قوله وبالعكس ولذا لم يكتف بما سواه كما اكتفوا بذلك لاختلاف
حاصل بالايجاب السلب اذا كان السلب رفعه اي رفع الايجاب بعينه
وهذا دفع لما يرد على التعريف من انه بدون قيد الايجاب والسلب الذي
هو رفع هذا الايجاب غير مطرد لانه صادق على اختلاف الموجبة المحصلة الموجبة
السالبة المحمول ذلك ان المراد باختلاف الصوري وهذا انما يكون بالايجاب
والسلب الذي هو رفع هذا الايجاب فحيث لا حاجة الى تقييد الاختلاف بهما
كما قيدوا اختلاف تينك القضيتين ليس بحسب صورتها وهو بحسب
القضيتين مع ما فيها من الوجودات غير وحدة المحمول تختلف ذلك الاختلاف
عن صورتها في مثل قولنا كل انسان حيوان وبعضه ليس بحيوان او بيان
لتحقق التناقض فالمعنى ان التناقض بين القضيتين لا يتحقق الا بالايجاب

في احد النقيضين مجموع ذلك الوقت وفي الاخرى بعضها في الجملة و
معلوم انه لم يخرج بالقييد بجميع الوقت عن البوقية والثالث انه
منقوض باعتبار اشتراط اتحاد الزمان والاربع ان التخصيص في
غير موقع فان الضرورة شاهدة بان الاختلاف في الجهة ان ثبت فيثبت
في الكل فتفكر ولعل المص لم يلفت الى ما اجاب شارح المطالع لاجل
ذلك فاجاب بقوله فقد غلط فان الثبوت في وقت معين كجوز
برفع الوقت اى لانهم ان رفع النسبة المقيدة بوقت يساوى لرفع
النسبة في ذلك الوقت بجواز ان يتحقق برفع ذلك الثبوت برفع
الوقت ولما قصد وان ياخذوا النقائص القضايا قضايا محصلة
مضبوطة ليسهل استعمالها في العكس وفي قياس الخلف وان
كان ما سبق كافيا في اخذ التناقض وربما اطلقوا اسم النقيض على
لوازمه المساوية التي هي بعد رعاية اتحاد الموضوع والمحمول فنصد
المص بها على سبيل التفصيل لتحصل الاطاعة التامة فالبسائط
نقاياها البسائط ضرورة ان رفع النسبة الواحدة في الوقت يكون
نسبة واحدة فقال فان النقيض للضرورة اى المكنة العامة لان سلب ضرورة
الايجاب ممكن عام سالب وسلب ضرورة السلب ممكن عام موجب
والنقيض للدائمة المطلقة العامة لان نقيضها رفعها ويلزمه الثبوت
والسلب في الجملة سواء كان في جميع الاوقات او في بعضها فقط والا
في وقت اذا تذكر ما سبق في تعريف الدائمة يحكم بخلاف ذلك

من ان يقتض الدائمة ليس المطلقة العامة بل نقيضها القضية التي حكم
فيها بفصلية النسبة ما دام ذات الموضوع موجودة اعني ان القيد الذي
اعتبر في الدائمة عبر في نقيضها ايضا قال اي المطلقة اعم من المطلقة المنتشرة
المحكوم فيها بالفعل في وقت ما فان الحكم بالفعل يتحقق فيما لا يثبت
فيه مقيد بوقت بدون الحكم الانتشاري كقولنا الزمان حادث بالفعل
والزمان غير تار الذات بالفعل للما يلزم ان يكون للوقت وقت
وهذا اشارة الى رفع التوهم بالتساوي والتفصيل ان يقهر نقيض
الدائمة المطلقة العامة لان الثبوت في جميع الاوقات والسلب في
بعض الاوقات مما يتناقضان جزاء وبالعكس اي السلب في جميع
الاوقات يناقض الثبوت في بعضها واورد بان هذا يدل على ان
نقيض الدائمة المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة واجبت ان المطلقة
كما لمهمة محمولة على بعض الاوقات حيث تساوى المطلقة المنتشرة وان
تغايرتا بحسب المفهوم واعترض شارح المطالع ومن تبعه بالانه يلزم
من صدق الحكم بالفعل صدقه في شئ من الاوقات بجواز ان يكون
الموضوع نفس الوقت فلا يصدق الحكم عليه في وقت والا لكان
للكوقت وقت كما يقع الزمان موجود في الجملة او مقدرا الحركة او غيره
قارلذات الى غير ذلك واعترض ايضا بانه يلزم من كون المطلقة
المطلقة المنتشرة نقيضا لسائر تفاريع النقيضين فانه
ايكون فرع لازم اسبه

فرع لا فتاح فلا يصدق الدائمة ولا المطلقة

inn

مَجْرَانِ مِغْصِ الدَّوَامِ الْبَلْبِي

[illegible]

لا متنازع الا في ان كل واحد من
 اياها كان له الحق في ان يملك
 الاصل من حيث هو الاصل
 لا متنازع الا في ان كل واحد من
 اياها كان له الحق في ان يملك
 الاصل من حيث هو الاصل

[illegible]

ان القياس لا يصدق بالقياس الى القياس بل بالقياس الى الحقيقة
فان القياس لا يصدق بالقياس الى القياس بل بالقياس الى الحقيقة
فان القياس لا يصدق بالقياس الى القياس بل بالقياس الى الحقيقة

[illegible]

بالتقاء اتحاد الزمان في ليس نقضنا لها فلا يضر في المقصود اذا اعتبر اتحاد
الزمان في المثال المذكور لا يصدق سلب الضرورة كما لا يخفى على
المقابل الصادق فالمراد ان الحكم بالثبوت والسلب بالفعل ليس
بشرط الوصف في زمان الحكم ولا خفاء ان الخيرية بهذا المعنى تناقض
المشروطة بالارسية واما الحكم بسلب الضرورة سواء كان في وقت الوصف
او في غير وقت سواء كان الحكم بالفعل او لا فليس من نقضها وهو لا
من العقلا وكيف يمكن باهوا بل صرحا ولعل مرادهم ما قلنا والا فكلام
لا طائل تحته والله اعلم بالصواب فتأمل فانقيض لعرفية العامة
الخيرية المطلقة المحكوم فيها بالفعلية الوصفية فان الايجاب في جميع اوقات
الوصف يناقضه السلب في بعضها والسلب في جميعها يناقضه الايجاب
في بعضها كما عرفت في نقض الدائمة من المطلقة العامة فنقيض قولنا
بالدوام كل مجنون ليسعل مادام مجنونا قولنا بالاطلاق ليس كل مجنون
يسعل في بعض اوقات كونه مجنونا والنقيض للوقعية المطلقة الممكنة
الوقعية المحكوم فيها بسلب الضرورة الوقعية فان الضرورة في وقت
معين يناقضه سلب الضرورة الوقعية بلا اشتباه والنقيض للمشروطة
المطلقة الممكنة الدائمة المحكوم فيها بسلب الضرورة المنتهية فان ضرورة
في وقت ما سلبها ما يتناقضان جزا ما علم ان نقا لخص لقضايا حقيقية
ليست الا رفعا للقضايا التي اعتبرت نقا لخص لقضايا اخرى ليست من
النقائص الحقيقية بل كلها من النقائص المجازية المساوية لنقائصها

الحقيقية وهي رفعا اما الممكنة فليست نقضا حقيقيا للضرورة لان رفع
النسبة الضرورية ليس عنها النسبة التي ليس جانب من النقص ضروريا
وكذا المعنى الذي هو غير هذا فسرنا هذه القضايا الاربع البسائط مما
هذا قس غيره وانا لم يفسر المصنف هذه القضايا الاربع البسائط مما
سبق في تحقيق الموجبات مع انها محتاج الى معرفتها في باب
الاحكام تبينها على التمييز بين الموجبات المشهورة وغير المشهورة فنص
ببحث الموجبات المشهورة وبين غير المشهورات في كل موضع
وعت الحاجة الى ذكر شيء منها وذلك انما يتم اذا كان الظروف في
سوالب هذه الموجبات قيد المرفوع لا للرفع فان قيل هذا اعترف
ما قاله الفاضل الا هو يرى في رفع الشك الثاني الذي اورد على
تعريف الضرورية المطلقة المشهورة فيرد عليه ما اورد عليه فلو قال
مكان المرفوع الرفع لصار صحيحا قلنا المراد التناقض بين القضايا
انما يتم اذا كان الظروف اعني مادام في تعريف القضايا في سواب
هذه الموجبات قيد المرفوع اي السلب وهو الثبوت لا للرفع
اي السلب لئلا يلزم ارتفاع النقيضين فان السالبة الضرورية
مثلا لا يصدق اذا كان الظروف قيد السلب في التعريف لا اذا
كان الموضوع موجودا ونقيضها الممكنة الموجهة لا يصدق ايضا
بدون وجود الموضوع لاقتضاء الايجاب في وجود الموضوع فكلاهما
يرتفعان اذا كان الموضوع معدوما وهذا هو ارتفاع النقيضين

بالتقاء اتحاد الزمان في ليس نقضنا لها فلا يضر في المقصود اذا اعتبر اتحاد
الزمان في المثال المذكور لا يصدق سلب الضرورة كما لا يخفى على
المقابل الصادق فالمراد ان الحكم بالثبوت والسلب بالفعل ليس
بشرط الوصف في زمان الحكم ولا خفاء ان الخيرية بهذا المعنى تناقض
المشروطة بالارسية واما الحكم بسلب الضرورة سواء كان في وقت الوصف
او في غير وقت سواء كان الحكم بالفعل او لا فليس من نقضها وهو لا
من العقلا وكيف يمكن باهوا بل صرحا ولعل مرادهم ما قلنا والا فكلام
لا طائل تحته والله اعلم بالصواب فتأمل فانقيض لعرفية العامة
الخيرية المطلقة المحكوم فيها بالفعلية الوصفية فان الايجاب في جميع اوقات
الوصف يناقضه السلب في بعضها والسلب في جميعها يناقضه الايجاب
في بعضها كما عرفت في نقض الدائمة من المطلقة العامة فنقيض قولنا
بالدوام كل مجنون ليسعل مادام مجنونا قولنا بالاطلاق ليس كل مجنون
يسعل في بعض اوقات كونه مجنونا والنقيض للوقعية المطلقة الممكنة
الوقعية المحكوم فيها بسلب الضرورة الوقعية فان الضرورة في وقت
معين يناقضه سلب الضرورة الوقعية بلا اشتباه والنقيض للمشروطة
المطلقة الممكنة الدائمة المحكوم فيها بسلب الضرورة المنتهية فان ضرورة
في وقت ما سلبها ما يتناقضان جزا ما علم ان نقا لخص لقضايا حقيقية
ليست الا رفعا للقضايا التي اعتبرت نقا لخص لقضايا اخرى ليست من
النقائص الحقيقية بل كلها من النقائص المجازية المساوية لنقائصها

[illegible]

على انه يلزم التخصيص بالموجبات السوالب المحمولات بناء على ان السلب
 لا يضاف الى السلب بلا مخصص يمكن ايضا ان يوجه ان احد نقيض
 المطلقة الوقيعية مطلقة وقيعية انما يتم اذا كان الطرف اى بالفعل في
 وقت معين في سوالب هذه الموجبات والجمعية باعتبار الافراد
 قيد المرفوع اى النسبة الثبوتية لا المرفوع اى النسبة السلبية فان رفعها
 وسلبها يحتمل ان البتة فان السالبة حى سلب النسبة الثبوتية
 المقيدة لقب كذا لا السلب المقيد ولا يخفى بعده عدم مصاحبة لفظ
 الجمع ونظم الكلام فتأمل واشهد علم بالصواب والمركبة قضية متقدمة
 لا فادتها حكيم ورفع المتعد ومتعد بنا على ان تمايز الاعداد انما هو
 باعتبار تمايز المضافات اليه دفع لما تير اى ان رفع الجز عين رفع
 الكل بان وجود الجز وجود الكل فكيف يكون رفعه عين رفع الكل
 بل يستلزمه ويدل عليه الحاشية اى نحو تحققه متعدد فان عدم كل
 جزء يستلزم عدم الكل وليس عدم عدم الجز عين عدم الكل كما توهمه
 عبارة شرح المواقف وغيره فان العدم رفع الوجود ولما كان
 وجود الجز غير وجود الكل فلا جرم كان رفعه غير رفعه فان الاعداد انما
 بتمايزها كالتمايز برانتهت وهو اى رفع المتعد رفع احد الجزين
 على سبيل منع اخلو فان رفع الجزين اما برفعها معا او برفع احدهما
 وفيه اشارة الى رفع ما ورد على قولهم ورفع المجموع انما يكون برفع
 احد الجزين من ان لا يستلزم المساواة بينهما يجوز ان يكون رفع الجميع

فان قيل...
والترتيب صحيحا بين الاتساج كان الملح ناشيا من نقيض فكيف لا يكون
العكس حقا فان قيل جائز ان يكون الملح لازما لمجموع العكس ونقيض العكس لا يكون احد
منها بخصوصه لا بنية الترتيب فلا يلزم الملح من النقيض فلا يكون محالا لا ترى قعوده
ليس محال ولا عدم القعود واجتماع احدهما مع الآخر يستلزم الملح اعني اجتماع النقيضين
فاجاب بالصدق لا بقوله صدق مع الال متنع والمرد ان من اجل اجتماع النقيضين مع الال
لا استحالة النقيض في نفسه وجاز مع استحالة الاجتماع ان يكون النقيض
في نفسه ممكنا وذلك الاستحالة حاصل الاستلزام الملح وهو سلب
الشيء عن نفسه فيجب صدق العكس وهو المطلوب وثانيا بما حاصله
ان الملح يلزم من النقيض لان صدق كل منهما في نفس الامر يستلزم
ذلك الاجتماع فصار متحققا وحقا فيها فيلزم من الاجتماع تحقق النقيض
فانه فرع الا ندرج واما الترتيب فلا دخل له في الاستحالة فانه انما
يحتاج في علمنا بالبنية ولا يخاف انه صحيح بين الاتساج ولانه من الافعال
الاختيارى فلا يلزم منه الملح لان افعال الاختيارى لا يستلزم الملح
بالضرورة فلا يلزم الملح الا من النقيض وهذا هو المطلوب وهذا الجواب
مذكور في الحاشية ولا يخفى عليك ان لقائل ان يمنع الاستلزام
فان من الممكن صدق كل منهما على الانفرد ومع قطع النظر عن الآخر
فيجوز ان يكون الاجتماع محالا فلا يخلص الا بدعوى الضرورة بان
صدق احدهما في نفس الامر لا ينافي ان يجامع مع صدق الآخر
فيها قائل فان قيل قولنا لاشي من الجسم بمته في الجملات الثلث

الى غير النهاية صادق بلا شبهة مع ان عكسه كاذب اعني قولنا لاشي
من المتمد في الجملات الثلث الى غير النهاية بجسم فان كل متمد جسم
فاجاب المص بقوله وقولنا لاشي من الجسم بمته في الجملات الثلث
الى غير النهاية ان اخذت تلك القضية قضية خارجية فمكس اي قولنا
المذكور صادق بانتفاء الموضوع بطلان لاشي الابعاد بالبراهين
المذكورة في موضعها من التطبيق وغيره وان اخذت تلك القضية
قضية حقيقة منعنا صدقها اي الحقيقة لان كل متمد في الجملات الثلث
لا الى نهاية جسم فان البراهين انما يدل على تناهي الاجسام الموجودة
في الخارج لا على تناهي الاجسام مطلقا وحاصله ان الاصل المذكور
ان اخذ قضية خارجية منعنا كذب العكس فان السالبة الخارجية
قد يصدق بانتفاء الموضوع في الخارج والمتمد الى غير النهاية ليس
بموجود في الخارج بالبراهين التي نورد على البطلان لاشي الابعاد وان
اخذ قضية حقيقية منعنا صدق الاصل على هذا التقدير فان كل متمد كذا
على تقدير وجوده جسم فان التناهي في الخارج ثبت بالبراهين لا مطلقا
واجواب بان المحول في القضية ان كان ممتدا في الجملات منعنا
صدق الاصل ضرورة ثبوت لكل جسم وانما المطلوب هو الا نهاية وان كان
المحول الا نهاية منعنا كذب العكس فانه يصدق لاشي من غير التناهي
بجسم ضعيف لان الكلام انما هو باعتبار المجموع وسلب المجموع صادق
ولان سلب الجزي يستلزم سلب الكل اللهم الا ان يتكلف ويقر المراد

والترتيب...
فان قيل...
والترتيب صحيحا بين الاتساج كان الملح ناشيا من نقيض فكيف لا يكون
العكس حقا فان قيل جائز ان يكون الملح لازما لمجموع العكس ونقيض العكس لا يكون احد
منها بخصوصه لا بنية الترتيب فلا يلزم الملح من النقيض فلا يكون محالا لا ترى قعوده
ليس محال ولا عدم القعود واجتماع احدهما مع الآخر يستلزم الملح اعني اجتماع النقيضين
فاجاب بالصدق لا بقوله صدق مع الال متنع والمرد ان من اجل اجتماع النقيضين مع الال
لا استحالة النقيض في نفسه وجاز مع استحالة الاجتماع ان يكون النقيض
في نفسه ممكنا وذلك الاستحالة حاصل الاستلزام الملح وهو سلب
الشيء عن نفسه فيجب صدق العكس وهو المطلوب وثانيا بما حاصله
ان الملح يلزم من النقيض لان صدق كل منهما في نفس الامر يستلزم
ذلك الاجتماع فصار متحققا وحقا فيها فيلزم من الاجتماع تحقق النقيض
فانه فرع الا ندرج واما الترتيب فلا دخل له في الاستحالة فانه انما
يحتاج في علمنا بالبنية ولا يخاف انه صحيح بين الاتساج ولانه من الافعال
الاختيارى فلا يلزم منه الملح لان افعال الاختيارى لا يستلزم الملح
بالضرورة فلا يلزم الملح الا من النقيض وهذا هو المطلوب وهذا الجواب
مذكور في الحاشية ولا يخفى عليك ان لقائل ان يمنع الاستلزام
فان من الممكن صدق كل منهما على الانفرد ومع قطع النظر عن الآخر
فيجوز ان يكون الاجتماع محالا فلا يخلص الا بدعوى الضرورة بان
صدق احدهما في نفس الامر لا ينافي ان يجامع مع صدق الآخر
فيها قائل فان قيل قولنا لاشي من الجسم بمته في الجملات الثلث

[illegible]

ومن ههنا منع منع استلزام صدق الممكنة صدق الفعلية فانه اذا
فرض انه لا بد ان يكون بعض الانسان ليس بكاتب انما لا لبعض المعبر
بل بعض ما ويكون كل بعض فرض قابلا للكتابة وثبت له الكتابة
بالامكان في صدق الممكنة اذ كل واحد من افراد الانسان يمكن له
ثبوت الكتابة في الجملة سواء كان على سبيل الاجتماع او البدلية ولا
يمكن صدق الفعلية اذ لا يمكن ان يصدق ان جميع افراد الانسان
لا يكتب انما وبعبارة اخرى ان الاستلزام اى استلزام صدق الممكنة
مع الاصل امكان صدق المطلقة معه ممحوظ ان يكون امكان وجود
شئ مخالف لثبوت آخر وجوده بالفعل محال فانه قولنا زيد كاتب
بالفعل الا ان يصدق معه زيد ليس بكاتب بالامكان مع ان
صدقه بالفعل معصم وذلك لان المراد من الضرورة ههنا المعنى
الاعم فيكون مساوية للعدم في تصير الممكنة في قوة الفعلية والضرورة
في قوة الدائمة فثبت الاستلزام بلا اشتباه لكن النزاع يحصر
لفظيا كما لا يخفى فتأمل فلهذا نقس البيان في المشروطة العامة لان
نسبة ايجينية الممكنة الى ايجينية المطلقة كنسبة الممكنة الى المطلقة فالبيان انه
لو لا يصدق عكس المشروطة العامة مشروطة عامة لصدقت ايجينية الممكنة
التي هي من نقيضها وصدق ايجينية الممكنة مستلزم لصدق ايجينية المطلقة
لكن ايجينية المطلقة محالة استلزامه سلب الشئ عن نفسه وصدق ايجينية
الممكنة مح فيصير المشروطة العامة حقيقة ومشهور ان الضرورية تنعكس

[illegible]

باعتبار الوصف بوصف الموضوع فان اتحاد ذات الموضوع والمحمول انما هو في
الموجبة واما المشروطة العامة لاجل الوصف فتعكس كنفها لان الذات
بين وصفي الموضوع والمحمول متحققة بهنا فان منشاء الضرورة السلبية هو وصف
الموضوع فاذا تحقق وصف المحمول امتنع صدق وصف الموضوع فالمناقاة
يتحقق بين ذات المحمول ووصف الموضوع لاجل وصف المحمول وهذا هو
مفهوم العكس قبال وانما التعرض للمصر عدم انعكاس المشروطة في المشهور
اعتمادا على المقاييس فتعرف يرد عليها اي على المشهور انه يلزم انفكاك الدوام
عن ضرورة في الكليات المبحوث عنها في العلوم فالمبحوث هو الضرورة
بالمعنى الاعم وانه مساو للدوام فلو كان انعكاس الضرورية كنفها يلزم انفكاك
الدوام عن الضرورة المبحوث عنها والعلوم لا يبحث عن تجريبيات فالضرورة
بالمعنى الاخص لا يكون مبحوثا عنها لانها جزئى عنها بالمعنى الاعم فان قيل ان
التجزيات الغير المبحوث هي التجزيات الحقيقية لا مطلقا واما الضرورة بالمعنى
الاخص ليس منها بل كلي فيصير مبحوثا عنها قلنا المراد بالكليات القواعد الكلية
المستقرة بجميع التجزيات بحيث لا يخرج عنها شئ من التجزيات فلهذا المبحوث
عنها في العلوم فالضرورة بالمعنى الاعم يصير مبحوثا عنها في العلوم لا بالمعنى
الاخص فح يلزم الانفكاك وليس المراد منها القضايا الكلية او في جميع الاوتان
حتى يلزم عدم فائدها قبال وهذا بناء على تخصيص نظر بالكليات اما اذا لم
يخصص النظر بالكليات فلا باس في الانفكاس على المشهور وبالحكمة من النزاع
لفظه كما لا يخفى على المتدبر فتدبر من ههنا اي من وقوع الاختلاف في

عكس الضرورية السالبة اختلافوا في انعكاس المنكسبات العامة والخاصة الموجبتين
فمن يقول بالانعكاس الضرورية يقول بالانعكاسها اي بالانعكاس للممكنة ككاي
نفسها ومن لا يقول بالانعكاسها كنعكسها فلا يقول بالانعكاسها كالتسوية ان
الممكنة نقيص الضرورية فاذا لم ينعكس الضرورية كنعكسها لم ينعكس الممكنة ككافان
السالمين الضروريتين لا تلازم متلازمة المتكثرتان الموجبتان الموجبتان البتة
لكنها نقيصها ثم الاختلاف الذي وقع في انعكاس المنكسبات انما هو على راي
الشيخ فاعلم ان القوم اختلفوا في انعكاس المنكسبات على راي الشيخ فذهب
القدماء الى انعكاسها واستدلوا عليه بوجه ثلثة اختلف انعكاسها الافتراض
مثلا اذا صدق قولنا بعض ج ب بالامكان صدق بعض ج ب بالامكان
فانه لولا صدق نقيصه اعني قولنا لا شيء من ج ب بالضرورة فجلنا كبرى
والاصل صغرى فنتبع بعض ج ليس ج هـ وينعكس الى قولنا لا شيء من
ج ب بالضرورة وهو مناف للاصل واما فرضنا ذات الموضوع وذهب
بالامكان ووجه بعض ج ب بالامكان ذهب بعضهم الى عدم انعكاسها و
اجابوا عن الاول المذكورة اما عن الاول والثالث فبان كل واحد منهما موقوف
على اتيان الصغرى الممكنة في الشكل الاول والثالث وهو م واما عن الثاني
بانه موقوف على انعكاس السالبة الضرورية ضرورة وقد عرفت خلاف
ذلك ذهب بعضهم الى التوقف في انعكاسها وعدم انعكاسها ولا يخفى فساد
على التامل الصادق وقد عرفت هذا فاعلم ان الامكان بالمعنى المساوي
للاطلاق العام يعكس بالاختفاء واذا اخذنا المعنى الاعم عن الاطلاق العام

م ١٤

الاجابة ان انعكاسها بالضرورة لا يمكن في هذه الاشياء غير قادر
الاجابة ان انعكاسها بالضرورة لا يمكن في هذه الاشياء غير قادر
الاجابة ان انعكاسها بالضرورة لا يمكن في هذه الاشياء غير قادر

الاجابة ان انعكاسها بالضرورة لا يمكن في هذه الاشياء غير قادر
الاجابة ان انعكاسها بالضرورة لا يمكن في هذه الاشياء غير قادر
الاجابة ان انعكاسها بالضرورة لا يمكن في هذه الاشياء غير قادر

فلا ينعكس في هذا المعنى على تفسير الضرورية بالمعنى المساوي للضرورة وبالمعنى الاخص
الضرورة ومن هنا يستنبط ان النزاع بين الفريقين فلفظ كما لا يخفى كما يظهر من
من عبارة المصنفات اما على مذهب الفارابي فتتفق على انعكاسها كنعكسها كما
لا يخفى كما يظهر من عبارة المصنفات اما على مذهب الفارابي فتتفق على انعكاسها كنعكسها كما
لا يخفى على التامل فاعلم ان انعكاس السالبة الدائمة كنعكسها شك للقدماء
في الموضع هو ان الكتابة ممكنة للانسان غير ضرورية له في وقت الصدق قولنا
لا شيء من الانسان كاتب الا مكان في وقت والممكن اي كل ممكن ممكن انما
والا اي ان لم يكن الممكن فكلما دلتنا ان الانعكاس من الامكان الذاتي الى
الامتناع الذاتي لتعلقه بالسلب فان سلب الكتابة عن الانسان ممكن في
جميع الادوات فالسلب الدائم ممكن في هذا المعنى على استلزام دوام الامكان
امكان الدائم فلو وقع امكان السلب له اعم مع الانعكاس لصدق قولنا لا شيء
من الكاتب انسان انما فان صدق اصل يستلزم صدق انعكاسه قد ثبت
صدق قولنا لا شيء من الانسان كاتب انما وهذا اي صدق لا شيء من الكاتب
بالانسان انما ضرورة صدق بعض الكاتب لسان بفعل لم يلزم هذا المح
من فرض الممكن لا وان لم يكن الممكن فكلما هو اي المحال المذكور من انعكاس
فيكون محالا وان لم يكن على الاستلزام بان يقال مقام قوله بالسلب الدائم
ممكن الممكن يلزم من فرض وقوعه في احد من مخرج فهو من الانعكاس
بحوزان يكون من كون الواقع دائما من وقوع الامكان فان الدائم
الامكان لا غير فاذا وقع بحوزان لا يكون اما لاصل المصنفات على الاستلزام

١٤٥

الاجابة ان انعكاسها بالضرورة لا يمكن في هذه الاشياء غير قادر
الاجابة ان انعكاسها بالضرورة لا يمكن في هذه الاشياء غير قادر
الاجابة ان انعكاسها بالضرورة لا يمكن في هذه الاشياء غير قادر

الاجابة ان انعكاسها بالضرورة لا يمكن في هذه الاشياء غير قادر
الاجابة ان انعكاسها بالضرورة لا يمكن في هذه الاشياء غير قادر
الاجابة ان انعكاسها بالضرورة لا يمكن في هذه الاشياء غير قادر

الذي مر انفا واما الرابع الباقية فلان خصها الضرورية المطلقة وهي لا تنعكس
فانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بشئ بالضرورة مع كذب قولنا بعض
الانسان ليس بحيوان بالامكان العام واذ لم ينكس الاخص لم ينكس العام ولا
فرغ من بيان انعكاس السوال بشرح في بيان انعكاس الموجودات فقال ومن
الموجبات ينكس الوجود وبيان الوجود والادامة والوجودية اللاحقة لوقوعها
في الوجودية والانتشقة والمطلقة العامة مطلقة عامة بخلافه هو ان ينكس
الى الال اصل فينتج من الشكل الاول سلب الشئ عن نفسه هذا هو الفرد المستقل في
العكس اما انكس مطلقا فثبت المطلوب بابطال نقيضه سواء كان يضم
نقيض العكس مع الال وبكس النقيض مثلاً اذا صدق قولنا كل انسان كاتب
او بعضه كاتب بالاطلاق وجب ان يصدق قولنا بعض الكاتب انسان بالاطلاق
والا لصدق نقيضه هو قولنا لا شئ من الكاتب انسان لما في جعله كبرى وصل
القضية صفري فينتج بعض الانسان ليس بشئ انساناً او انشراح لوجود الانسان
لا يجاب الال باللمح اما يلزم من صورة القياس هو مح لا يميز لان لا يلزم
من مادته ولا من اساس صفري وهو ايضا مح لانها من مفروضة الصدق ومن
الكبرى في مح فيكون العكس حقاً وبالافتراض هو ان يفرض ان الموضوع شيئاً
محمل عليه وصف الموضوع ووصف المحمول كما هو في الال سواء كان بالاجاب
او بالسلب اما اعتبر الفرض لشميل القضية الخارجية والحقيقية لاستعماله في
الحق المقدرة فنقول الفرض في الذي هو بقر فب بفعل لان القضية فعلية و
وج بفعل لان في الموضوع يجب ان يتصف بال عنوان بفعل فبعض بقر

الذي مر انفا واما الرابع الباقية فلان خصها الضرورية المطلقة وهي لا تنعكس
فانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بشئ بالضرورة مع كذب قولنا بعض
الانسان ليس بحيوان بالامكان العام واذ لم ينكس الاخص لم ينكس العام ولا
فرغ من بيان انعكاس السوال بشرح في بيان انعكاس الموجودات فقال ومن
الموجبات ينكس الوجود وبيان الوجود والادامة والوجودية اللاحقة لوقوعها
في الوجودية والانتشقة والمطلقة العامة مطلقة عامة بخلافه هو ان ينكس
الى الال اصل فينتج من الشكل الاول سلب الشئ عن نفسه هذا هو الفرد المستقل في
العكس اما انكس مطلقا فثبت المطلوب بابطال نقيضه سواء كان يضم
نقيض العكس مع الال وبكس النقيض مثلاً اذا صدق قولنا كل انسان كاتب
او بعضه كاتب بالاطلاق وجب ان يصدق قولنا بعض الكاتب انسان بالاطلاق
والا لصدق نقيضه هو قولنا لا شئ من الكاتب انسان لما في جعله كبرى وصل
القضية صفري فينتج بعض الانسان ليس بشئ انساناً او انشراح لوجود الانسان
لا يجاب الال باللمح اما يلزم من صورة القياس هو مح لا يميز لان لا يلزم
من مادته ولا من اساس صفري وهو ايضا مح لانها من مفروضة الصدق ومن
الكبرى في مح فيكون العكس حقاً وبالافتراض هو ان يفرض ان الموضوع شيئاً
محمل عليه وصف الموضوع ووصف المحمول كما هو في الال سواء كان بالاجاب
او بالسلب اما اعتبر الفرض لشميل القضية الخارجية والحقيقية لاستعماله في
الحق المقدرة فنقول الفرض في الذي هو بقر فب بفعل لان القضية فعلية و
وج بفعل لان في الموضوع يجب ان يتصف بال عنوان بفعل فبعض بقر

بالفعل من الشكل الثالث فان قيل انتزاع الثالث موقوف على عكس الصفري ليرتد
الى الشكل الاول فيلزم الدور فاجاب ان القوم وان جرت عادتهم في ترتيب
الافتراض على هيئة الشكل الثالث فلا قياس ههنا من الشكل الثالث لا انتفاء
وصف ثالث يكون من سطر لان الشئ المفروض هو اعتبار ذات الموضوع غير
معنونه بوصف الموضوع فانه يحل هذا الوصف على الذات لا يلزم حمل الشئ على
نفسه لو سلم ان الافتراض على هيئة الشكل الثالث فالمتصور منه الاعتقاد باجتماع
وصفي الموضوع والحمل في ذات احد من المعلوم بالضرورة ان الوصفين
اذا اجتمعا في ذات واحدة يحل احدهما على الآخر فالعبر بالمحمول ثبت للموضوع
وهذا هو المطلوب وليس المراد اثبات المطالب بالافتراض على هذه الهيئة بل المراد اثبات
المطلب المنتج فلا خلاف فاعلم ان العكس هو ان ينكس نقيض العكس ليرتد الى
منافي الال انما قال انما قال منافي الال لشميل النقيض ان كان جزئياً
صريحاً ان كان كلياً مثلاً اذا صدق كل ج او بعضه ب بالاطلاق صدق بعض
ب ج بالاطلاق والال صدق نقيضه هو قولنا لا شئ من ب ج واما وينكس الى شئ
من ج ب واما وقد كان كل ج او بعضه ب واذ تبين ان انعكاس في المطلقة فثبت
في الباقى اما بحريان الوجود الثلاثة واما لان المطلقة اعما ولازم الاعمال لازم الاخص
وآبايان عدم لزوم لزوم فان الواقعة الكلية اخص من لا ينكس الى الاخص
من المطلقة كالحقيقة يجوز ان في وصفي الموضوع والمحمول فلا يصدق وصف الموضوع
على ذات المحمول حين تصافه بوصف الموضوع مثلاً يصدق كل منخسف بالوقية
لا واما ويكذب بعض المضى منخسف حين مضى و عدم انعكاس الاخص سيزم عدم انعكاس

بالفعل من الشكل الثالث فان قيل انتزاع الثالث موقوف على عكس الصفري ليرتد
الى الشكل الاول فيلزم الدور فاجاب ان القوم وان جرت عادتهم في ترتيب
الافتراض على هيئة الشكل الثالث فلا قياس ههنا من الشكل الثالث لا انتفاء
وصف ثالث يكون من سطر لان الشئ المفروض هو اعتبار ذات الموضوع غير
معنونه بوصف الموضوع فانه يحل هذا الوصف على الذات لا يلزم حمل الشئ على
نفسه لو سلم ان الافتراض على هيئة الشكل الثالث فالمتصور منه الاعتقاد باجتماع
وصفي الموضوع والحمل في ذات احد من المعلوم بالضرورة ان الوصفين
اذا اجتمعا في ذات واحدة يحل احدهما على الآخر فالعبر بالمحمول ثبت للموضوع
وهذا هو المطلوب وليس المراد اثبات المطالب بالافتراض على هذه الهيئة بل المراد اثبات
المطلب المنتج فلا خلاف فاعلم ان العكس هو ان ينكس نقيض العكس ليرتد الى
منافي الال انما قال انما قال منافي الال لشميل النقيض ان كان جزئياً
صريحاً ان كان كلياً مثلاً اذا صدق كل ج او بعضه ب بالاطلاق صدق بعض
ب ج بالاطلاق والال صدق نقيضه هو قولنا لا شئ من ب ج واما وينكس الى شئ
من ج ب واما وقد كان كل ج او بعضه ب واذ تبين ان انعكاس في المطلقة فثبت
في الباقى اما بحريان الوجود الثلاثة واما لان المطلقة اعما ولازم الاعمال لازم الاخص
وآبايان عدم لزوم لزوم فان الواقعة الكلية اخص من لا ينكس الى الاخص
من المطلقة كالحقيقة يجوز ان في وصفي الموضوع والمحمول فلا يصدق وصف الموضوع
على ذات المحمول حين تصافه بوصف الموضوع مثلاً يصدق كل منخسف بالوقية
لا واما ويكذب بعض المضى منخسف حين مضى و عدم انعكاس الاخص سيزم عدم انعكاس

ونعكس الذاتان العاتقان حينية مطلقة بالوجود المذكورة اما انعكاس الذاتين
 الموجبتين حينية مطلقة موجبة جزئية فبالخلق بيانه انهما اذا لم يصدق عكسهما
 اعني حينية المطلقة الموجبة الجزئية لا يمكن صدق نقيضها معهما وهو السالبة الكلية
 العرفية العامة فامكن ان يضم الى الاصل حتى ينتج سلب الشيء عن نفسه مثلا
 كل انسان وبعضه حيوان بالضرورة او بالعدم ولا شيء من حيوان بانسان
 وانما مادام انسانا فينتج الاشئ من الانسان وليس بعضه بانسان وانما مادام
 انسانا وهذا هو سلب الشيء الموجود عن نفسه لكون الانسان موضوعا للصدق
 الموجبة واما انعكاس العاتقين حينية مطلقة فنفس عليه بالافراض في بيانه ان
 يفرض ان الموضوع وفدب ووج حين فهو بان ثبوت ب لدا بالضرورة
 او بالعدم في جميع اوقات فبعض ب ج حين فهو على هذا نفس العاتقين
 وبالعكس بان يعكس نقيض العكس ليرد الى منافي الاصل كما عرفت سابقا وان شئت ان
 يتبين عكس العرفية العامة الموجبة بالوجود المذكورة ونعكاس البواقي ان لازم الاعم لازم
 الاخص لما عدم لزوم ان اذ فلان خصل الاربعة وهي بالضرورة لا انعكاس الى الاخص من حينية
 كالعرفية يجوز ان نقول ان صفة الموضوع عن صفة المحمول فلا يصدق صفة الموضوع مادام
 وصف المحمول مثلا يصدق قولنا كل ضاحك انسان بالضرورة مع انه كذلك في بعض الاحوال
 ضاحك مادام انسانا ونعكس انما صتان حينية لادائمة واما لزوم حينية فلان
 لازم العام وهو ههنا العاتقان لازم الخاص وهو ههنا الخاصتان واما لزوم
 الالادوام فلو لاه اى ذلكا للزوم لدام بعنوان اعني ج فدام المحمول اعني
 ب فان البادوام الجيم وقد فرض المحمول في الاصل فهو ب دائما فيصدق

بعض بـ ج حين هوب لادائما وتخصيصه ان لزوم الادوام فلان بعض
الذي هوب حين هوب ليس ج بالاطلاق لان كان ج دائما فيكون ج بالادام انما
بدوام مجرم وقد فرض ج بالافيدق الادوام وهو لا يصدق له لولا لاهل الصدق
وهو قولنا كل بـ ج دائما فيجعل صغرى تارة للجزء الاول من الاصل فهو قولنا كل بـ ج
بالضرورة والادام مادام ج فنتج كل بـ ج دائما وتارة للجزء الثاني منه فهو الادوام كقولنا
لا شيء من ج بالاطلاق فيلزم اجتماع النقيض فان انتجته اثنائية يستلزم قولنا بعض
بـ ليس بـ بالاطلاق وهو يقضي لقولنا كل بـ ج دائما او بالاقضاء على ضمنه
الى الجزء الثاني لنتج سلب الشيء عن نفسه موجع لوجود الموضوع فلا يكفي فان
استحالة ذلك في المطلقة مما لا ترى الى صدق قولنا لا شيء من ايضا كاشفا
بالاطلاق لان معناه سلب الوصف للمفارق في الجملة عن فـ ات منتصف بـ في
الجملة واما هذا البيان فلما يجري في عكس الجزئين لان جزئي الجزئية جزئيان
والجزئية لا يصح كبرى في الشكل الاول ايضا لا يجري طريق العكس لان نقض
الجزء الثاني موجبة كلية دائمة وعكسها موجبة جزئية حينئذ مطلقة وهي لا ينافي
الاصل فلماذا لم يورد انصار هذا البيان على قيد الادوام واكتفى على ما اوردوه
قصرا للمسافة واعلم ان هذه الوجوه كما تجري في الموجبات تجري في اسوالب
لكن لا قراض في اسوالب المركبة اما العكس فبان بغير مثلا اذا صدق لا
من ج بـ انما فيصدق لا شيء من بـ ج دائما ولا ببعض بـ ج بالفعل
ونعكس الى بعض ج بـ بالفعل وهو يناقض الاصل لان المصداق يقتصر في
السوالب بالتحلف في بعض المواد بالاقتراض للملا يلزم الدور فانه لو عين

الانسان لا يكون موجودا الا في زمان ومكان...
المقدمة الممهدة وهو قولنا كلما لم يستلزم وجوده رفع عدمه في
الواقع لم يكن الحادث موجودا وهذه الشبهة منقولة عن ابن كيو...
منع المناقاة بين الموضوعين اللزوميين...
رفع عدم واقعي كان موجودا...
واقعي لم يكن موجودا...
موجودا وانما قولنا لم يكن الحادث موجودا...
عكس النقيض...
استلزام الح...
بناء على حوار استلزام الح...
وفيما نحن في الاستحالة...
يكون قديما او حادثا...
عنه وان كان يستلزم وجوده رفع عدمه...
فذلك لعدم كان موجودا...
ما بها البتة وان كان الواقع خلاف ذلك...
النقيضين صحيح على ما هو مبناه...
ان الاستلزام بين المحالين...
العقل والقول...
استقيم قابل ويمكن ان يجاب...
موجودا عم من الحقيقة والتقدير...

بجواز ان يكون معدوما...
دائما كان معدوما...
انه لو لم يكن...
رفع عدم واقعي...
لا يستلزم وجوده...
حقيقته...
المناقية للمقدمة...
اتقافلسنا...
فرد لا ينافي...
القبيل فان...
التقدير...
صدق الاصل...
اريد بها...
بها فان...
عدم واقعي...
مناف...
مختلف...
كما لا يخفى...
المنافاة...
الانسان لا يكون موجودا الا في زمان ومكان...
المقدمة الممهدة...
الواقع لم يكن...
منع المناقاة...
رفع عدم واقعي...
لا يستلزم وجوده...
حقيقته...
المناقية للمقدمة...
اتقافلسنا...
فرد لا ينافي...
القبيل فان...
التقدير...
صدق الاصل...
اريد بها...
بها فان...
عدم واقعي...
مناف...
مختلف...
كما لا يخفى...
المنافاة...

والتصديق... فان التصديق...
فان التصديق... فان التصديق...
فان التصديق... فان التصديق...

صحت الملازمة بين التقيضين على انعكاس فصيح قولنا كلما لم يستلزم وجوده
رفع عدم واقع لم يكن موجودا وزلا وابدأ وقد كان بالتعميد ان عدم استلزام
ارتفاع عدم واقع ملزوم وجوده في الازل والابد وبهت فقد ظهر ان
جائز الذات تتحقق الوجود بالفعل في الازل والابد فاذا لم يلزم قدم العالم
وقد انعقد على صدق جماع العقلاء لم يتجربا باجاب فان الاستلزام في
الحوادث ليس ح من قبيل اللوازم الثابتية كما لا يخفى على المتأمل فتأمل
واجيب بان عدم الاستلزام على معنيين احدهما عدم الاستلزام وانتفاءه
راسا والثاني انتفاءه بعد تحققه فرفع الاستلزام في المقدمته للمهمدة بالمعنى
الاول يستلزم وجوده وانما عدم الاستلزام فيما هو متنا فيها اي الحوادث
ليس على هذا المعنى لان الاستلزام يتحقق ههنا ولازم لما عند اعتبار عدم
عدم الاستلزام بالمعنى الثاني ولما كان الاستلزام لازما لحوادث انتفاء اللازم
يستلزم انتفاء الملزوم فعدم الاستلزام يستلزم عدم الحوادث بالمعنى الثاني
فلا يتأني ما هو في المقدمته المهمدة لان عدم الاستلزام ههناك بالمعنى الاول
ولو اريد في المقدمته اعم من عدم الاستلزام بالمعنى الاول والثاني فصحة مم
بجواز ان يكون الاستلزام لازما لوجوده وشي كافي الحوادث اليومية فعدمه
يستلزم عدم ذلك الشيء فلا يكون موجودا وزلا وابدأ على تقدير عدم الاستلزام
والدليل على ذلك غير تام كما لا يخفى انما يتم لو اخذ في المقدمته المهمدة القديم فقط
وفيما تنافى الحوادث فقط واما اذا اريد اعم كما عرفت سابقا فنفى حيز انتفاء
قائل ولما فرغ من بيان ما هو موصل الى المطلوب التصوري من مباداة

فان التصديق... فان التصديق...
فان التصديق... فان التصديق...
فان التصديق... فان التصديق...

فان التصديق... فان التصديق...
فان التصديق... فان التصديق...
فان التصديق... فان التصديق...

ومن اجابات الحق في بيان الحق التي هي من مقاصد اقصى فقال
فصل الموصل الى التقرية ودليل العلم ان الموصل قسمان موصل الى
التصور وهو المعرفة وقدم تفصيله في باب موصل الى التصور وهو معرفة
دليل هذا هو من مقصد اقصى من المعرفة في هذا الفن لا يصح على اعل
مراتب التصديق دون المعرفة لانه دون المصلحة اكتساب العلوم المقصود
في العلوم هي المسائل التي اكتسابها بالحق دون تصورات اطرافها التي
اكتسابها بالمعرفة وتخصيل اليقين الذي هو الغاية المقصود في تجميع
التصديقات اتما هو بالقياس فيصير من المقاصد الا على والسر في ذلك
ان مرتبة اليقين يمكن تجميعها بخلاف تصور كنه الحقيقة الذي هو علو درجة
قيام التصورات بمنزلة اليقين في التصديقات فانه متعسر لتعسر لا يتأخر
بين الذاتي والعرضي او البساطة للماهية والتصورات انما تقبض من حيث انها
من وسائل التصديقات وقد لطلق الدليل والحق على معنيين عندتم احدهما
الموصل الى التصديق وهذا المعنى لعم التمسك والآخر ما يلزم من العلم به العلم
بشيء آخر وهذا المعنى انخصر بالقياس بل بالقطعة واذ ائنه اولا المعنى على معني
الحق والدليل فاشارة انما الى تسمية فقال وليس بد من مناسبة اي مناسبة
الموصل الى التصديق بذكر ذلك ما باشتغال ذلك الموصل على ذلك التصديق
كما في الاقتراني او استلزام ذلك الموصل للتصديق اي ما هو الموطون ولا
مصدق به والا فلا يفيد المطلب يلزم الترجيح بلا مرجح وسيجي عن قريب
تفصيلها انشاء الله تعالى ونحصر ذلك الموصل في ثلثة اقسام من القياس

فان التصديق... فان التصديق...
فان التصديق... فان التصديق...
فان التصديق... فان التصديق...

فان التصديق... فان التصديق...
فان التصديق... فان التصديق...
فان التصديق... فان التصديق...

نصف النصف لا يكون نصفا بل يكون ربعا والتضاعف كما في قولنا ضعف
ترب ضعف كج فانه لا يلزم منه ضعف كج فان ضعف ضعف لا يكون
ضعفا والتباعد كما في قولنا تباعد من كج فانه لا يلزم منه تباعد
كج لان مبائن المبائن لا يلزم ان يكون مبائنا بل قد يكون هم في بعض مخصص في
البعض مساويا في البعض كجوان المبائن للجوان المبائن لانسان كالا انسان المبائن للجوان
المبائن كجوان كالا انسان المبائن للبعض المبائن للناطق نتيجة عليه ان القياس المساواة
ليس بخارج عن القياس فانه لو خرج يلزم ان لا يكون قسام الدليل
والجثة ثلثة فانه ليس من التمثيل والاستقرار كما لا يخفى وموصل الى التصديق
مع انهم حصروا الدليل في اثنتي عشرة فمختل احصوه وبحث لجاب عنه المص
بقوله لا يجتدل احصواي حصرا الدليل في اثنتي عشرة باخراج اى القياس
المساوات فانه اى احصواي اثنتي عشرة للموصل بالذات وذلك القياس
ليس من الموصل بالذات فلا اختلال فان قلت مبائن احصواي
بالذات لكن لان ان القياس المساوات ليس من الموصل بالذات فان
ما يلزم بالذات من قولنا مساو كج ب مساو كج مساو كج واذ
ضمت هذه النتيجة مع المقدمة الاجنبية هكذا المساو كج وكل مسا
لمساو كج مساو له يلزم منه مساو كج وهذا هو المطلب فاجاب بقوله وانما مع
تلك المقدمة مزاج الى قياسين وموصل بالذات كما عرفت آنفا كما ان
قياس بالنسبة الى ان مساو كج وحاصله ان للقياس المساواة
اعتبار ان احدهما ان النتيجة المطلوبة يلزم منه باعتبار ملاحظة المقدمة

انما هو عدم تعاقب
الذات من حيث
الاعتبار
فان لا يكون
الذات من حيث
الاعتبار
فان لا يكون
الذات من حيث
الاعتبار

انما هو عدم تعاقب
الذات من حيث
الاعتبار
فان لا يكون
الذات من حيث
الاعتبار
فان لا يكون
الذات من حيث
الاعتبار

انما هو عدم تعاقب
الذات من حيث
الاعتبار
فان لا يكون
الذات من حيث
الاعتبار
فان لا يكون
الذات من حيث
الاعتبار

الاجنبية واذ اخرا تلك النتيجة يلزم من قياس يترب من نتيجة وهي
يلزم بالذات من القياس المساواة ومن مقدمة اجنبية فهو باعتبار
الاول خارج عن القياس بلا اشتباه وباعتبار الثاني داخل فيه راجع
الى قياسين وموصل بالذات في الاختلال اصلا فان قلت يشترط
في القياس تكرار الاوسط فانه يقد كل قياس اقتراني مركب من مقدمتين
يشتركان في حد وليس في القياس المساوات تكرار الاوسط فان موضوع
الكبرى هو متعلق محمول الكبرى فكيف يحكم بدخوله في القياس باعتبار
النتيجة التي يلزم منه بالذات فاجاب بقوله وتكرر الحد تمامه ما دل على
وجوب دليل وحاصله ان لزوم النتيجة بالذات في الاقتراني لا بد فيه من
الاندرج وفيما نحن فيه لتحقيق الاندرج في الجملة واشترط تكرار الاوسط
تمامه ليس بين لا مبين فلا يعتبر في المقصر حاصل على التقييم فالاشراط ليس
من المسلمات كما لا يخفى على المتدرب فتأمل او لازمة متناقضة في الحد
عطف على قوله غير لازمة وهو عكس النقيض كما تقول جزء الجوهري حجب تفاه
ارتفاع الجوهري وكما ليس بجوهري لوجب ارتفاعه ارتفاع يلزم منه بوسطة
عكس النقيض المقدمة الثانية وهو كمالا لوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهري فوجوه
ان جزء الجوهري هو اى القياس المبين بعكس النقيض كما في قولنا المذكور
يلزم منه نتيجة وهو في قولنا المذكور جزء الجوهري لان المقدمة الثانية
يعني كمالا ليس بجوهري لوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهري بعكس النقيض
الى قولنا الذي ذكر وهو صريح الصغرى المذكور في شكل اول نتيجة المذكور

انما هو عدم تعاقب
الذات من حيث
الاعتبار
فان لا يكون
الذات من حيث
الاعتبار
فان لا يكون
الذات من حيث
الاعتبار

انما هو عدم تعاقب
الذات من حيث
الاعتبار
فان لا يكون
الذات من حيث
الاعتبار
فان لا يكون
الذات من حيث
الاعتبار

انما هو عدم تعاقب
الذات من حيث
الاعتبار
فان لا يكون
الذات من حيث
الاعتبار
فان لا يكون
الذات من حيث
الاعتبار

انما هو عدم تعاقب
الذات من حيث
الاعتبار
فان لا يكون
الذات من حيث
الاعتبار
فان لا يكون
الذات من حيث
الاعتبار

انما هو عدم تعاقب
الذات من حيث
الاعتبار
فان لا يكون
الذات من حيث
الاعتبار
فان لا يكون
الذات من حيث
الاعتبار

انما هو عدم تعاقب
الذات من حيث
الاعتبار
فان لا يكون
الذات من حيث
الاعتبار
فان لا يكون
الذات من حيث
الاعتبار

انما هو عدم تعاقب
الذات من حيث
الاعتبار
فان لا يكون
الذات من حيث
الاعتبار
فان لا يكون
الذات من حيث
الاعتبار

انما هو عدم تعاقب
الذات من حيث
الاعتبار
فان لا يكون
الذات من حيث
الاعتبار
فان لا يكون
الذات من حيث
الاعتبار

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

شخص و اکلام بالنظر
 البه و دون الطبيعة
 و اسلصف هذا
 بالكتاب اشار
 الا فانهم في كل
 حركه اشارة الى
 الله سبحانه و تبارك
 و تعالی و ان في قدره
 الا سلكوا في ان
 اسكن ما يقاس
 في مقدار القوة
 ان يكون انما في
 بالقياس الى ان يكون
 من حيث انه قد فانه
 بالقياس اليه نظر
 و ان كان

[illegible]

هذا القادر على كل شيء
 لا يفتقر إلى العلم بالاشياء
 بل هو الذي يخلقها
 واما العلم بالاشياء
 فهو من جملة الخلق
 الذي لا يفتقر إلى العلم
 بل هو الذي يخلق العلم
 واما العلم بالاشياء
 فهو من جملة الخلق
 الذي لا يفتقر إلى العلم
 بل هو الذي يخلق العلم

الاشكال الى الثاني وهو اقرب من الاول وكلمة من صلة اسم تفصيل من التفصيلية
مستروكة وذلك لانه موافق له في اشرف المقدمتين اعني الصغرى اشتد
على اشرف طرفي المظهر وهو الموضوع اولاً لانه يتبع السلب الكلي وهو شرف
من الاشكال الجزئي لكونه اضبطاً اولاً لانه يتجلى الضروب لاربعة فقط وان
لم يكن بحسب مطالب الاربعة بخلاف الآخرين ولهذا سمي الثاني
موضوعاً اي موضوع الصغرى والكبرى فالثالث اي هو الشكل الثالث
لانه موافق الاول في الكبرى اولاً لانه يتبع الاشكال الجزئي اولاً لان ضربه
شدة وعكس الاول بان يكون الاوسط محمول الكبرى وموضوع الصغرى
فالرابع اي هو الشكل الرابع لكونه مخالفاً الاول في كلا الطرفين ولانه
بعيد عن الطبع المستقيمة واليه اشار المصنف بقوله وهو بعد عن الطبع
جد احتي اسقط الشيخان الشيخ ابو نصر فارابي والشيخ ابو علي سينا عن الاربعة
في الحجة ولما كان انتاج ما سوى الاول نظرياً فاما المطلوب انما يصدر
بليزج الاشكال الى الاول فاشارة المصنف اليه فقال كل شكل سوى
الاول يزيد الى الشكل الآخر بعكس ما يخالفه اي بعكس مقدمة من
شكل من الاشكال مخالفت مقدمة الشكل الآخر وهو الاول والمراو
بيان حال الاشكال مطلقاً فعلى الاول يرتد الثاني الى الاول بعكس
الكبرى والثالث بعكس الصغرى والرابع بعكس المقدمتين وعلى
الثاني يرتد كل من الاول والثاني الى الآخر بعكس الكبرى وكل من الثاني
والثالث الى الآخر بعكس المقدمتين وكل من الثالث والاول الى الآخر

بشكل الصغرى والرابع الى الاول بعكس المقدمتين الى الثاني بعكس
الصغرى والى الثالث بعكس الكبرى وبالعكس على هذا العكس يشترك
الاشكال الاربعة في ان لا قياس من جزئيتين سواء كانتا موجبتين او
احدهما موجبة والاخر سالبة ولا سالبتين كلتین كانتا اوجزئيتين احدهما
كلية والاخر جزئية ولا صغرى سالبة ولا كبرى باجزئية الا في الشكل الرابع
كما سيأتي والنتيجة تبع حسن المقدمتين من الصغرى والكبرى كما وكيفا
وهذه القواعد عرفت بالاسقف اى استقراء الجزئيات عند معرفة
شرائط انتاج الاشكال كلها ومعرفة ما يلزم من النتيجة ولما فرغ من الاشكال
الاربعة شرع في بيان شرائط انتاجها فقال ويشترط في الشكل الاول
بحسب كيفية اشكال الصغرى لانه لو كانت سالبة لا يعدي الحكم
من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما ثبت له الاوسط
والاصغر ليس منه فلا يلزم من الحكم عليه الحكم على الاصغر فان الحكم
على احد المتبانيين لا يستلزم الحكم على الآخر بحسب الكلية الكلية الكبرى
ليلزم الاندرج اي اندرج الاصغر تحت الاوسط فان الكبرى لو كانت
جزئية لا يتحقق الاندرج لان الحكم على بعض الاوسط ومن الجائز ان
يكون الاصغر غير ذلك البعض كما في قولنا كل انسان حيوان وبعض
الحيوان فرس واما لو تعين ذلك البعض بحيث يتحقق الاندرج في
الانصير القضية شخصية او كلية باعتبار ذلك البعض لا نزاع في انتاجها
على ان المتعين ليس بداخل في مفهوم القضية والاحكام انما هي باعتبار

الاشكال الى الثاني وهو اقرب من الاول وكلمة من صلة اسم تفصيل من التفصيلية
مستروكة وذلك لانه موافق له في اشرف المقدمتين اعني الصغرى اشتد
على اشرف طرفي المظهر وهو الموضوع اولاً لانه يتبع السلب الكلي وهو شرف
من الاشكال الجزئي لكونه اضبطاً اولاً لانه يتجلى الضروب لاربعة فقط وان
لم يكن بحسب مطالب الاربعة بخلاف الآخرين ولهذا سمي الثاني
موضوعاً اي موضوع الصغرى والكبرى فالثالث اي هو الشكل الثالث
لانه موافق الاول في الكبرى اولاً لانه يتبع الاشكال الجزئي اولاً لان ضربه
شدة وعكس الاول بان يكون الاوسط محمول الكبرى وموضوع الصغرى
فالرابع اي هو الشكل الرابع لكونه مخالفاً الاول في كلا الطرفين ولانه
بعيد عن الطبع المستقيمة واليه اشار المصنف بقوله وهو بعد عن الطبع
جد احتي اسقط الشيخان الشيخ ابو نصر فارابي والشيخ ابو علي سينا عن الاربعة
في الحجة ولما كان انتاج ما سوى الاول نظرياً فاما المطلوب انما يصدر
بليزج الاشكال الى الاول فاشارة المصنف اليه فقال كل شكل سوى
الاول يزيد الى الشكل الآخر بعكس ما يخالفه اي بعكس مقدمة من
شكل من الاشكال مخالفت مقدمة الشكل الآخر وهو الاول والمراو
بيان حال الاشكال مطلقاً فعلى الاول يرتد الثاني الى الاول بعكس
الكبرى والثالث بعكس الصغرى والرابع بعكس المقدمتين وعلى
الثاني يرتد كل من الاول والثاني الى الآخر بعكس الكبرى وكل من الثاني
والثالث الى الآخر بعكس المقدمتين وكل من الثالث والاول الى الآخر

مفهوم القضية وقد اوربان عدم الاتساج قد يتحقق عند تحقق الشرائط
 والاتساج عند عدمها اما الاول فكما في قولنا مورد القسمية علم وكل علم اما
 ضروري او نظري اما الصغرى فاصدقها لان الكلام في تقسيم العلم
 واما الكبرى فلما ذكرتم من ان تقسيم العلم انما هو الى الضروري والنظري
 وقولنا بعض النوع انسان ولا شيء من الانسان بنوع فان ما يلزم منها
 كاذب اما كذب نتيجة الاول فلان ما هو ضروري ليس بنظري او بالعكس
 واما كذب نتيجة الثاني فظاهر لاختلافها اما الثاني فكما في قولنا لا شيء من الحجر
 يحيو ان وبعض الحيوان صها ل فانه شئ قولنا لا شيء من الحجر بصها ل
 لان سلب شئ عن كل افراد شئ وحصر شئ اخر في المسلوب بعيد سلب
 المحصور عن ذلك الكل ولا يخاف في صدقه مع انه يقتضيه الامر ان اجيب
 عن الاول بان الصغرى كاذبة فان مورد القسمية مفهوم العلم وهو
 معلوم لا علم وان اريد من حيث حصوله في الذهن فكذب النتيجة ثم
 فان افراد مورد القسمية لا يخلو من الضروري والنظري بمعنى القضية
 ضروري ونقيضه نظري وبان الصغرى ليست من القضايا المتعارفة
 قال الحكم من قبيل الكل الاول لا من قبيل حل الكاتب على افراد
 وعن الثاني بان الاتساج في الصورة المذكورة من خصوصية المادة و
 كون المجمول محصور ليس باعتبار هيئة الشكل فانه لو بدل الكبرى لقولنا
 بعض الحيوان جسم كان الحق خلاف ما يفيد وهو الايجاب لاجتماع الضرورة
 في كل شكل ستة عشر فان الخصوصية في حكم الكلية في اننا جازا جعلت

هذا الشكل كذا هذا زيد وريدا انسان او غير معتبر في الانتاج فانه لا يبحث
 في العلوم الجزئية عن الجزئيات والمهمله في حكم الجزئية فكل من اصغرى
 والكبرى يكون من احد المخصوصات الاربع فيكون الضروب الممكنة الاعضا
 في كل شكل ستة عشر حاصله من ضرب اربعة في اربعة واسقط ههناى
 في الشكل الاول بشرط الايجاب ثمانية ضرب حاصله من ضرب اصغرى
 السالبة كلية كانت او جزئية في الكبريات الاربع واسقط منه بشرط الكلية
 اربعة حاصله من ضرب الكبريتين الجزئيتين في الصغريتين الموجبتين
 وبقي اربعة بعد الاسقاط وهى الموجبتان مع الكئيتين منجبا لطالب اربعة
 بالضرورة فالاول من موجبتين كئيتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل ج ب
 وكل ب اكل ج او الثانى من كئيتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية
 كقولنا كل ج ب ولا شئ من ب ا فلا شئ من ج او الثالث من موجبتين
 والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب ا بعض
 ج او الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
 كقولنا بعض ج ب ولا شئ من ب ا فليس بعض ج ا وههنا طريقتان
 طريق الخذف والاسقاط وطريق التحصيل فاشار المص الى الاول بقوله
 واسقط الخ والى الثانى بقوله وبقي الخ وذلك اى انتج هذا الشكل لطالب
 اربعة من خواصه اى من خواص هذا الشكل كالايجاب الكلى اى كما ان
 انتج الايجاب الكلى من خواصه وههناى فى الشكل الاول شكك شهور
 من وجهين لاول منهما ان النتيجة موقوفة على كلية الكبرى وبالعكس

[illegible][illegible]

٣ بالنسبة الى الضرورى والفكرى الترتيب فلا بد من عند الاصراف الحديث عن مناه فالا نسب ان يعبر الحديث

[illegible]

٢
ان التوقيف بالقرينة
فان عن السائل
والفكرات لنا هذا
منع فان ملاحظة
المعتول موجودية
على ان هذا لا يقف
عدم المخاض لغيره
فالا بدعية من افادة
الاتصال كحل منه
بضرورة الا ان
يجال ان التعريف
بالقرينة دليل الكونية
مخال

بأن العلم والبرهان
هو الذي يثبت
الوجود في العلم
بأن العلم والبرهان
هو الذي يثبت
الوجود في العلم

أو الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية أي الضرب الأول والثالث
والخامس مع موجبة جزئية وليتبع الموجبتان مع السالبة الكلية أو السالبة
الكلية عطف على قوله والموجبتان الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية سالبة
جزئية أي الضرب الثاني والرابع والسادس ينتج سالبة جزئية وانما ينتج جزئية
لأن جنس الضروب المنتجة في الإيجاب هو المركب من كليتين وفي السالب المركب
من موجبة كلية وسالبة كلية وكلها لا يمتجان كلمتيه بحوزان يكون الأصغر
من الأكبر لا يصح حل الأكبر عليه لا إيجابا ولا سلبا كقولنا كل إنسان حيوان
وكل إنسان ناطق وكقولنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بفرس
وإذا لم ينتج الاخص فلم ينتج الاعم بالمثل الذي يجري في الضروب كلها و
طريقة أن يجعل تقيض النتيجة لكليتها كبرى وصغرى القياس لا إيجابا بصغرى
فينتج في جميع الضروب ما ينافي كبرى القياس المفروضة الصدق وهذا
محال ثم تقيض النتيجة فيلزم صدق النتيجة على الصغرى أو الكبرى ثم الترتيب ثم النتيجة
تعكس الصغرى الكبرى في الثالثة المقدمه والرابع كيرجع الى الشكل الاول لأن
ما به التماثل هو كون الاوسط موضوعا في صغرها والأكبر محولا فإذا عكست
الصغرى يصير شكلا اوليا وينتج النتيجة المطلوبة ولا يجري في الخامس والسادس
كون كبرها جزئية وتعكس الكبرى الكبرى في الاول وانما من أن يعكس الكبرى
ويجعل صغرى وصغرى الاصل كبرى ثم يعكس النتيجة مثلا إذا صدق كل ج
ب وبعض ب فبعض ا ب وكل ب ج فينتج بعض ا ج ويعكس الى بعض
ج ا وهو المطلوب ولا يجري في الاربعة الباقية أما في الثاني والسادس

بأن العلم والبرهان
هو الذي يثبت
الوجود في العلم
بأن العلم والبرهان
هو الذي يثبت
الوجود في العلم

بأن العلم والبرهان
هو الذي يثبت
الوجود في العلم
بأن العلم والبرهان
هو الذي يثبت
الوجود في العلم

فلان عكس الكبرى منها سالبة فلا يصلح لصغرى الشكل الاول واما الثالث
والرابع فلان صفرا جزئية فلا يصلح لكبرى الشكل الاول او الراد الى الثاني
بعكسها أي بعكس المقدمتين هذا يجري في الثاني والرابع ولا يجري في الباقي
لاشروط الاختلاف وكلية الكبرى في الثاني واما الافتراض فيجري في الاربعة
الاخيرة لاستعمالهم في الجزئيات كبرها في الثالث والرابع فبعض الصغرى
مثلا إذا صدق بعض ب ج وكل ا ب لفرض موضوع الصغرى وفكل و
ب وكل ج و ب يجعل الادلى صغرى لكبرى القياس بهذا كل دب وكل
ب ا فكل دا ويجعلها كبرى للثانية بهذا كل ج و ب وكل دا ينتج من اول هذا
الشكل بعض ج ا وهو المطلوب وكذا الحال في الرابع واما في الخامس
والسادس فبعض الكبرى مثلا إذا صدق كل ب ج وبعض ب لفرض موضوع
الكبرى وفكل دب وكل دا يجعل الادلى صغرى وصغرى القياس كبرى
بهذا كل دب وكل ب ج فكل ج و ب ويجعلها صغرى الثانية بهذا كل
ج و ب وكل دا من اول هذا الشكل فبعض ج ا وهو المطلوب وكذا الحال في
السادس ما قبل الا انه يشترط أن يكون السالبة فيه مركبة ليتحقق وجود الموضوع
منظورا لان موضوع الكبرى ما هو موضوع الصغرى الموجبة ولعل المصنعا
يتعرض الافتراض لان اثبات لطفيه بهذا الشكل لا غير لعدم كونه قويا
في الاستدلال في الشفاه ان هذين الشكليين أي الثاني والثالث وان
رجعا الى الشكل الاول لهما خاصية وهي ان الطبيعي والسابق الى الذهن
في بعض المقدمات من الثاني والثالث ان احد الطرفين أي الموضوع

بأن العلم والبرهان
هو الذي يثبت
الوجود في العلم
بأن العلم والبرهان
هو الذي يثبت
الوجود في العلم

بأن العلم والبرهان
هو الذي يثبت
الوجود في العلم
بأن العلم والبرهان
هو الذي يثبت
الوجود في العلم

من الاشكال الثالث وهذا يجري في الاولين الرابع والخامس والسادس ولا
يجري في الباقية لان الشكل الثالث لا يكون سالبه واما الافتراض فحجري
في الثاني والخامس اما الثاني فكلونا كل ب ج وبعضه في فرض موضوع
الكبرى وكل داوكل دب ويجعل المقدمة الثانية كبرى وصغرى القياس
صغرى هكذا كل ب ج وكل دب ينتج من اول هذا الشكل بعض ج د
يجعلها صغرى للمقدمة الاولى هكذا بعض ج د وكل دا ينتج من اول
الاول بعض ج د وهو المطودان ضمت المقدمة الثانية الى صغرى
القياس هكذا كل دب كل ب ج ينتج كل د ج ويجعلها صغرى والمقدمة
الاولى كبرى هكذا كل د ج وكل دا ينتج من اول الشكل الثالث بعض
ج د ا ما في الخامس كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب ج في فرض موضوع صغرى وكل
د ج ويجعل المقدمة الاولى صغرى لكبرى القياس هكذا كل دب ولا شيء
من ب ج ينتج من الشكل الثاني لا شيء من دا ويجعلها كبرى للمقدمة
الثانية هكذا كل د ج ولا شيء من دا ينتج من الشكل الثالث بعض ج
ليس او هذا هو المطود ولعل المص تركه لما ذكرنا وبعدها فرغ عن بيان شرط
انتاج الاشكال بحسب الحكم والقياس شرع في بيان اشتراطها بحسب البهجة
فقال واما الاشتراط بحسب البهجة في المختلطات وهي الاقيسة الحاصلة من
خلط بعض الموضوعات مع بعض ففي الاشكال الاول فعلية الصغرى بناء على
كون الوصف العنوانى بالفعل واما اذا اعتبر العنوان بالامكان كما ذهب
اليه الفارابي فلا خلاف في الانتاج في الشكل الاول على مذاهب الشيخ

من الاشكال الثالث وهذا يجري في الاولين الرابع والخامس والسادس ولا
يجري في الباقية لان الشكل الثالث لا يكون سالبه واما الافتراض فحجري
في الثاني والخامس اما الثاني فكلونا كل ب ج وبعضه في فرض موضوع
الكبرى وكل داوكل دب ويجعل المقدمة الثانية كبرى وصغرى القياس
صغرى هكذا كل ب ج وكل دب ينتج من اول هذا الشكل بعض ج د
يجعلها صغرى للمقدمة الاولى هكذا بعض ج د وكل دا ينتج من اول
الاول بعض ج د وهو المطودان ضمت المقدمة الثانية الى صغرى
القياس هكذا كل دب كل ب ج ينتج كل د ج ويجعلها صغرى والمقدمة
الاولى كبرى هكذا كل د ج وكل دا ينتج من اول الشكل الثالث بعض
ج د ا ما في الخامس كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب ج في فرض موضوع صغرى وكل
د ج ويجعل المقدمة الاولى صغرى لكبرى القياس هكذا كل دب ولا شيء
من ب ج ينتج من الشكل الثاني لا شيء من دا ويجعلها كبرى للمقدمة
الثانية هكذا كل د ج ولا شيء من دا ينتج من الشكل الثالث بعض ج
ليس او هذا هو المطود ولعل المص تركه لما ذكرنا وبعدها فرغ عن بيان شرط
انتاج الاشكال بحسب الحكم والقياس شرع في بيان اشتراطها بحسب البهجة
فقال واما الاشتراط بحسب البهجة في المختلطات وهي الاقيسة الحاصلة من
خلط بعض الموضوعات مع بعض ففي الاشكال الاول فعلية الصغرى بناء على
كون الوصف العنوانى بالفعل واما اذا اعتبر العنوان بالامكان كما ذهب
اليه الفارابي فلا خلاف في الانتاج في الشكل الاول على مذاهب الشيخ

من الاشكال الثالث وهذا يجري في الاولين الرابع والخامس والسادس ولا
يجري في الباقية لان الشكل الثالث لا يكون سالبه واما الافتراض فحجري
في الثاني والخامس اما الثاني فكلونا كل ب ج وبعضه في فرض موضوع
الكبرى وكل داوكل دب ويجعل المقدمة الثانية كبرى وصغرى القياس
صغرى هكذا كل ب ج وكل دب ينتج من اول هذا الشكل بعض ج د
يجعلها صغرى للمقدمة الاولى هكذا بعض ج د وكل دا ينتج من اول
الاول بعض ج د وهو المطودان ضمت المقدمة الثانية الى صغرى
القياس هكذا كل دب كل ب ج ينتج كل د ج ويجعلها صغرى والمقدمة
الاولى كبرى هكذا كل د ج وكل دا ينتج من اول الشكل الثالث بعض
ج د ا ما في الخامس كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب ج في فرض موضوع صغرى وكل
د ج ويجعل المقدمة الاولى صغرى لكبرى القياس هكذا كل دب ولا شيء
من ب ج ينتج من الشكل الثاني لا شيء من دا ويجعلها كبرى للمقدمة
الثانية هكذا كل د ج ولا شيء من دا ينتج من الشكل الثالث بعض ج
ليس او هذا هو المطود ولعل المص تركه لما ذكرنا وبعدها فرغ عن بيان شرط
انتاج الاشكال بحسب الحكم والقياس شرع في بيان اشتراطها بحسب البهجة
فقال واما الاشتراط بحسب البهجة في المختلطات وهي الاقيسة الحاصلة من
خلط بعض الموضوعات مع بعض ففي الاشكال الاول فعلية الصغرى بناء على
كون الوصف العنوانى بالفعل واما اذا اعتبر العنوان بالامكان كما ذهب
اليه الفارابي فلا خلاف في الانتاج في الشكل الاول على مذاهب الشيخ

لما قد سلفت من الاندراج وذلك ان الصغرى لو كانت ممكنة لم تحصل
الحكم بتعدي الحكم من الاوسط الى الاصغر فان الاوسط في الكبرى بالفعل
والاصغر ليس باوسط بالفعل بل بالامكان فيجوز ان يبقى بالقوة واما فاعلم
الحكم معه الى الاصغر ولما يصدق في الفرض المذكور كل جار مر كوب زيد
بالامكان وكل مر كوب زيد فرس بالضرورة مع كذب النتيجة وذهب هو
الشيخ والامام الرازي واما بوجهها الى انتاج الممكنة لانها هي الممكنة ممكنة
مع الكبرى فالحكم وقوعها هي الممكنة معها هي الكبرى فلا يلزم من فرض
الوقوع اي وقوع تلك الممكنة مع فان الممكن لا يستلزم محالا
يستلزم النتيجة وهذا هو المطود واما لم يكتف على امكان وقوعها لان
المقصود هو انتاجها وذلك لا يثبت بامكان وقوعها في نفسها فانه لا
يستلزم امكان وقوعها مع الخير واجبه بآثاره بانه لا يلزم من ثبوت
امكان شيء مع آخر امكان ثبوت معه الا ترى من الجائز ان يكون وقوع
الصغرى رافعا لصدق الكبرى وحاصله انما لا يلزم استلزام ثبوت الامكان
مع شيء امكان الثبوت معه فان من الجائز ان يكون وقوع الصغرى رافعا
لصدق الكبرى كما في الفرض المذكور فما لا يجتمعان فلا يمكن بثبوتها مع
الكبرى مثل بان امكان الحادث ثابت مع الازل دون امكان ثبوت
وفيه ما فيه وتوجيهه في الحاشية ان الامكان كيفية ثبوت امكان المحمول
للموضوع وفعلية الامكان مستلزم لاسكان الفعلية في الجملة نعم ازلية
الامكان لا يستلزم امكان الازلية وبنيها بكون قد بر ولعل حاصله ان المراد

من الاشكال الثالث وهذا يجري في الاولين الرابع والخامس والسادس ولا
يجري في الباقية لان الشكل الثالث لا يكون سالبه واما الافتراض فحجري
في الثاني والخامس اما الثاني فكلونا كل ب ج وبعضه في فرض موضوع
الكبرى وكل داوكل دب ويجعل المقدمة الثانية كبرى وصغرى القياس
صغرى هكذا كل ب ج وكل دب ينتج من اول هذا الشكل بعض ج د
يجعلها صغرى للمقدمة الاولى هكذا بعض ج د وكل دا ينتج من اول
الاول بعض ج د وهو المطودان ضمت المقدمة الثانية الى صغرى
القياس هكذا كل دب كل ب ج ينتج كل د ج ويجعلها صغرى والمقدمة
الاولى كبرى هكذا كل د ج وكل دا ينتج من اول الشكل الثالث بعض
ج د ا ما في الخامس كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب ج في فرض موضوع صغرى وكل
د ج ويجعل المقدمة الاولى صغرى لكبرى القياس هكذا كل دب ولا شيء
من ب ج ينتج من الشكل الثاني لا شيء من دا ويجعلها كبرى للمقدمة
الثانية هكذا كل د ج ولا شيء من دا ينتج من الشكل الثالث بعض ج
ليس او هذا هو المطود ولعل المص تركه لما ذكرنا وبعدها فرغ عن بيان شرط
انتاج الاشكال بحسب الحكم والقياس شرع في بيان اشتراطها بحسب البهجة
فقال واما الاشتراط بحسب البهجة في المختلطات وهي الاقيسة الحاصلة من
خلط بعض الموضوعات مع بعض ففي الاشكال الاول فعلية الصغرى بناء على
كون الوصف العنوانى بالفعل واما اذا اعتبر العنوان بالامكان كما ذهب
اليه الفارابي فلا خلاف في الانتاج في الشكل الاول على مذاهب الشيخ

من الاشكال الثالث وهذا يجري في الاولين الرابع والخامس والسادس ولا
يجري في الباقية لان الشكل الثالث لا يكون سالبه واما الافتراض فحجري
في الثاني والخامس اما الثاني فكلونا كل ب ج وبعضه في فرض موضوع
الكبرى وكل داوكل دب ويجعل المقدمة الثانية كبرى وصغرى القياس
صغرى هكذا كل ب ج وكل دب ينتج من اول هذا الشكل بعض ج د
يجعلها صغرى للمقدمة الاولى هكذا بعض ج د وكل دا ينتج من اول
الاول بعض ج د وهو المطودان ضمت المقدمة الثانية الى صغرى
القياس هكذا كل دب كل ب ج ينتج كل د ج ويجعلها صغرى والمقدمة
الاولى كبرى هكذا كل د ج وكل دا ينتج من اول الشكل الثالث بعض
ج د ا ما في الخامس كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب ج في فرض موضوع صغرى وكل
د ج ويجعل المقدمة الاولى صغرى لكبرى القياس هكذا كل دب ولا شيء
من ب ج ينتج من الشكل الثاني لا شيء من دا ويجعلها كبرى للمقدمة
الثانية هكذا كل د ج ولا شيء من دا ينتج من الشكل الثالث بعض ج
ليس او هذا هو المطود ولعل المص تركه لما ذكرنا وبعدها فرغ عن بيان شرط
انتاج الاشكال بحسب الحكم والقياس شرع في بيان اشتراطها بحسب البهجة
فقال واما الاشتراط بحسب البهجة في المختلطات وهي الاقيسة الحاصلة من
خلط بعض الموضوعات مع بعض ففي الاشكال الاول فعلية الصغرى بناء على
كون الوصف العنوانى بالفعل واما اذا اعتبر العنوان بالامكان كما ذهب
اليه الفارابي فلا خلاف في الانتاج في الشكل الاول على مذاهب الشيخ

والا اى وان لم يوجد الامكان بهذا المعنى بل يؤخذ بالمعنى الاحتمالي وهو الاسكان
الذاتي فلا يلزم النتيجة وظاهره لا يشعر الى الجواب لكنه بعد التامل يتحمل فعل
تحريره بهذا ان الممكنة بالمعنى الخاص يساوي المطلقة فلا اشكال في اتجا
واما الممكنة بالمعنى العام فلا يتبع فان الممكن يجوز ان يكون متمنا بالغير فيجوز
ان يلزم منه الح مخمخ قوله فلا يلزم من فرض الوقوع مح كما ان عدم
العقل الاول وان كان ممكنا بالذات لكنه متمنع بالغير مع انه يلزم منه عدم
الواجب فيجوز ان يكون الممكن بالذات متمنا بالغير يلزم منه الح فما نحن
فيه يجوز ان يكون من هذا القبيل مثلا ان كل حمار مركوب زيرد بالاسكان
ممكن مع كل مركوب زيرد فرس بالضرورة مع امكان وقوعه معه ولكن
يجوز ان يكون متمنا بالغير فيجوز ان يلزم منه الح وهو عدم الاتباع فتفكر
واشد اعلم بالصواب ولما فرغ عن الاشتراط في الاول شرع في بيان جهة
النتيجة فقال ثم النتيجة كالكبرى اي تتبع الكبرى في الجهة ان كانت الكبرى
من غير الوصفيات لا السبع وهي الشيطان العرفان الا اى وان لم يكن الكبرى
من غير الوصفيات لا السبع بان يكون منها فالكبرى اي فالنتيجة تتبع الصغرى في
الجهة مخدوعا عنها اي عن الصغرى قيد الوجود وهو بالضرورة والادام والضرورة المختصة
الذاتية او الوصفية او الوقية مضمنا اليها اي الى النتيجة قيد الوجود اي الادام وام في الكبرى
بان يكون من احدى الح صتين اعلم انه يحصل من اعتبار اختلاف بعض الجهات بعضاته
وتنوعه وسنوت اختلافها وهي حاصلة من ضرب ثلثة عشر في نفسها على ما هو
المشهور لكنه اذا اشترط الفعلية سقط منها ستة وعشرون اختلاطا حاصلا

والا اى وان لم يوجد الامكان بهذا المعنى بل يؤخذ بالمعنى الاحتمالي وهو الاسكان
الذاتي فلا يلزم النتيجة وظاهره لا يشعر الى الجواب لكنه بعد التامل يتحمل فعل
تحريره بهذا ان الممكنة بالمعنى الخاص يساوي المطلقة فلا اشكال في اتجا
واما الممكنة بالمعنى العام فلا يتبع فان الممكن يجوز ان يكون متمنا بالغير فيجوز
ان يلزم منه الح مخمخ قوله فلا يلزم من فرض الوقوع مح كما ان عدم
العقل الاول وان كان ممكنا بالذات لكنه متمنع بالغير مع انه يلزم منه عدم
الواجب فيجوز ان يكون الممكن بالذات متمنا بالغير يلزم منه الح فما نحن
فيه يجوز ان يكون من هذا القبيل مثلا ان كل حمار مركوب زيرد بالاسكان
ممكن مع كل مركوب زيرد فرس بالضرورة مع امكان وقوعه معه ولكن
يجوز ان يكون متمنا بالغير فيجوز ان يلزم منه الح وهو عدم الاتباع فتفكر
واشد اعلم بالصواب ولما فرغ عن الاشتراط في الاول شرع في بيان جهة
النتيجة فقال ثم النتيجة كالكبرى اي تتبع الكبرى في الجهة ان كانت الكبرى
من غير الوصفيات لا السبع وهي الشيطان العرفان الا اى وان لم يكن الكبرى
من غير الوصفيات لا السبع بان يكون منها فالكبرى اي فالنتيجة تتبع الصغرى في
الجهة مخدوعا عنها اي عن الصغرى قيد الوجود وهو بالضرورة والادام والضرورة المختصة
الذاتية او الوصفية او الوقية مضمنا اليها اي الى النتيجة قيد الوجود اي الادام وام في الكبرى
بان يكون من احدى الح صتين اعلم انه يحصل من اعتبار اختلاف بعض الجهات بعضاته
وتنوعه وسنوت اختلافها وهي حاصلة من ضرب ثلثة عشر في نفسها على ما هو
المشهور لكنه اذا اشترط الفعلية سقط منها ستة وعشرون اختلاطا حاصلا

والا اى وان لم يوجد الامكان بهذا المعنى بل يؤخذ بالمعنى الاحتمالي وهو الاسكان
الذاتي فلا يلزم النتيجة وظاهره لا يشعر الى الجواب لكنه بعد التامل يتحمل فعل
تحريره بهذا ان الممكنة بالمعنى الخاص يساوي المطلقة فلا اشكال في اتجا
واما الممكنة بالمعنى العام فلا يتبع فان الممكن يجوز ان يكون متمنا بالغير فيجوز
ان يلزم منه الح مخمخ قوله فلا يلزم من فرض الوقوع مح كما ان عدم
العقل الاول وان كان ممكنا بالذات لكنه متمنع بالغير مع انه يلزم منه عدم
الواجب فيجوز ان يكون الممكن بالذات متمنا بالغير يلزم منه الح فما نحن
فيه يجوز ان يكون من هذا القبيل مثلا ان كل حمار مركوب زيرد بالاسكان
ممكن مع كل مركوب زيرد فرس بالضرورة مع امكان وقوعه معه ولكن
يجوز ان يكون متمنا بالغير فيجوز ان يلزم منه الح وهو عدم الاتباع فتفكر
واشد اعلم بالصواب ولما فرغ عن الاشتراط في الاول شرع في بيان جهة
النتيجة فقال ثم النتيجة كالكبرى اي تتبع الكبرى في الجهة ان كانت الكبرى
من غير الوصفيات لا السبع وهي الشيطان العرفان الا اى وان لم يكن الكبرى
من غير الوصفيات لا السبع بان يكون منها فالكبرى اي فالنتيجة تتبع الصغرى في
الجهة مخدوعا عنها اي عن الصغرى قيد الوجود وهو بالضرورة والادام والضرورة المختصة
الذاتية او الوصفية او الوقية مضمنا اليها اي الى النتيجة قيد الوجود اي الادام وام في الكبرى
بان يكون من احدى الح صتين اعلم انه يحصل من اعتبار اختلاف بعض الجهات بعضاته
وتنوعه وسنوت اختلافها وهي حاصلة من ضرب ثلثة عشر في نفسها على ما هو
المشهور لكنه اذا اشترط الفعلية سقط منها ستة وعشرون اختلاطا حاصلا

من ضرب للممكنين في ثلثة عشر فقيمت من الاختلاط المنتج مائة وثلثة
واربعين والضابطة ان الكبرى لا تخالفا ان يكون من غير الوصفيات
الاربعة اولا فان كان الاول فالنتيجة كالكبرى وح يحصل تسعة وتسعون
اختلاطا من ضرب احدى عشر في تسعة وذلك لان الكبرى دلت على ان
كلما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالكبر بالجهة التي تذكر ومنه
الاصغر فيكون محكوما عليه بتلك الجهة وهذا هو الملتصق الثاني فكا الصغرى
وح يحصل اربعة واربعون اختلاطا من ضرب احدى عشر في اربعة وذلك
لان الكبرى دلت على دوام الاكبر بدوام الاوسط ولما كان الاوسط
مستديما للاكبر كان ثبوت محمول الكبرى اعني الاكبر لموضوع الصغرى اعني
الاصغر بحسب ثبوت الاوسط له من الدوام والتوقيت والضرورة لان
الدائم للدائم للشيء دائم لذلك الشيء وكذا الضروري للضروري للشيء ضروري
لذلك الشيء ذاتا ووقتا لكنه اذا كان في الصغرى ضرورة مخصوصة وقيد الوجود
يحذف كل منها عنها اما حذف قيد الوجود فلان حمل الاكبر على الاوسط و
ان كان مقيدا بادام وصف الاوسط لكن لا يلزم منه ان يكون مقتصرا على
وقت ثبوت وصف الاوسط بل يجوز ان يكون الاكبر دائما لكل ما ثبت له
الاوسط فلا يصدق لادوام الاصغر كقولنا كل انسان ضاحك لا دائما وكل
ضاحك حيوان مادام ضاحكا مع كذب قولنا كل انسان حيوان لا دائما
وهذا هو النتيجة وقال المحقق المتقاضي ولا يخفى ان هذا ناهيتم على تقدير ان
تفسير الوصفية بادام الوصف لا لاجل الوصف لا لشرط الوصف وقيل ان صغرى

من ضرب للممكنين في ثلثة عشر فقيمت من الاختلاط المنتج مائة وثلثة
واربعين والضابطة ان الكبرى لا تخالفا ان يكون من غير الوصفيات
الاربعة اولا فان كان الاول فالنتيجة كالكبرى وح يحصل تسعة وتسعون
اختلاطا من ضرب احدى عشر في تسعة وذلك لان الكبرى دلت على ان
كلما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالكبر بالجهة التي تذكر ومنه
الاصغر فيكون محكوما عليه بتلك الجهة وهذا هو الملتصق الثاني فكا الصغرى
وح يحصل اربعة واربعون اختلاطا من ضرب احدى عشر في اربعة وذلك
لان الكبرى دلت على دوام الاكبر بدوام الاوسط ولما كان الاوسط
مستديما للاكبر كان ثبوت محمول الكبرى اعني الاكبر لموضوع الصغرى اعني
الاصغر بحسب ثبوت الاوسط له من الدوام والتوقيت والضرورة لان
الدائم للدائم للشيء دائم لذلك الشيء وكذا الضروري للضروري للشيء ضروري
لذلك الشيء ذاتا ووقتا لكنه اذا كان في الصغرى ضرورة مخصوصة وقيد الوجود
يحذف كل منها عنها اما حذف قيد الوجود فلان حمل الاكبر على الاوسط و
ان كان مقيدا بادام وصف الاوسط لكن لا يلزم منه ان يكون مقتصرا على
وقت ثبوت وصف الاوسط بل يجوز ان يكون الاكبر دائما لكل ما ثبت له
الاوسط فلا يصدق لادوام الاصغر كقولنا كل انسان ضاحك لا دائما وكل
ضاحك حيوان مادام ضاحكا مع كذب قولنا كل انسان حيوان لا دائما
وهذا هو النتيجة وقال المحقق المتقاضي ولا يخفى ان هذا ناهيتم على تقدير ان
تفسير الوصفية بادام الوصف لا لاجل الوصف لا لشرط الوصف وقيل ان صغرى

من ضرب للممكنين في ثلثة عشر فقيمت من الاختلاط المنتج مائة وثلثة
واربعين والضابطة ان الكبرى لا تخالفا ان يكون من غير الوصفيات
الاربعة اولا فان كان الاول فالنتيجة كالكبرى وح يحصل تسعة وتسعون
اختلاطا من ضرب احدى عشر في تسعة وذلك لان الكبرى دلت على ان
كلما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالكبر بالجهة التي تذكر ومنه
الاصغر فيكون محكوما عليه بتلك الجهة وهذا هو الملتصق الثاني فكا الصغرى
وح يحصل اربعة واربعون اختلاطا من ضرب احدى عشر في اربعة وذلك
لان الكبرى دلت على دوام الاكبر بدوام الاوسط ولما كان الاوسط
مستديما للاكبر كان ثبوت محمول الكبرى اعني الاكبر لموضوع الصغرى اعني
الاصغر بحسب ثبوت الاوسط له من الدوام والتوقيت والضرورة لان
الدائم للدائم للشيء دائم لذلك الشيء وكذا الضروري للضروري للشيء ضروري
لذلك الشيء ذاتا ووقتا لكنه اذا كان في الصغرى ضرورة مخصوصة وقيد الوجود
يحذف كل منها عنها اما حذف قيد الوجود فلان حمل الاكبر على الاوسط و
ان كان مقيدا بادام وصف الاوسط لكن لا يلزم منه ان يكون مقتصرا على
وقت ثبوت وصف الاوسط بل يجوز ان يكون الاكبر دائما لكل ما ثبت له
الاوسط فلا يصدق لادوام الاصغر كقولنا كل انسان ضاحك لا دائما وكل
ضاحك حيوان مادام ضاحكا مع كذب قولنا كل انسان حيوان لا دائما
وهذا هو النتيجة وقال المحقق المتقاضي ولا يخفى ان هذا ناهيتم على تقدير ان
تفسير الوصفية بادام الوصف لا لاجل الوصف لا لشرط الوصف وقيل ان صغرى

الأكبر غير مطلق وما هو شرط لازم ولهذا لا يصدق النتيجة في الفرض المذكور
قابل الثاني انه اذا لم يكن احدي المقدمتين ضرورية او دالة لحدف قيد الوجود
من الصغرى ان كانت مستقلة عينا وذلك لانه يصدق كل انسان نائم لادام
ولا شئ من الحمار يقطن بناء على الضرورة مادام حمارا يقطن لادام ساع كذب
قولنا لا شئ من الانسان بحمار يقطن لادام ضرورة صدق قولنا لا شئ من الانسان
بحمار يقطن دائما الثالث ان يخفى الضرورة المختص بالصغرى فان الضرورة انما
اختصت لها اذا كانت الصغرى مشروطة واحدي الوقتين والكبرى عينية لا المفروض
ان الدوام لا يصدق على احدي المقدمتين وان الصغرى فيها ضرورية فلا بد ان
يكون مشروطة واحدي الوقتين اذا كان التقدير ان لا يكون احد المقدمتين
ويكون الصغرى فيها ضرورة مختصة فتبين ان يكون الكبرى عينية ام عاتمة او
خاصة وهي مع المشروطة لا ينتج الضرورة والا لا ينتج هذا الحلق في الشكل الاول الضرورة
وقد تبين خلافه وعلى هذا القياس ان كانت الصغرى احدي الوقتين الرابع ان
الكبرى اذا كانت مشروطة لاحت مع المشروطة مشروطة لانا علمنا في احدي المقدمتين
لما فاة الاوسط لاحدا وصفين فاة ضرورية وفي الاخرى بانه لازم للوصف الوصف
الاخرى فيكون بينهما فاة ضرورية وهي السالبة المشروطة ومع الوقتية وقضية مطلقة و
مع المشروطة منتشرة مطلقة فان الاوسط امانات لوصف لا كبرى ضرورية الثبوت
لذات الاصغر في بعض الاوقات ولازم لوصف الاكبر ومنا بالضرورة لذات الاصغر
في بعض الاوقات فيكون صفت الاكبر مافيا لذات الاصغر بالضرورة في ذلك الوقت فية فية
وتوجيبي في الحاشية فان هذا ما يتم لو لم ينكسر السالبة الضرورية والمشرطة لنفسها وانما

حكما كما سبق عليه الدليل فلا يصح الاخصار في الدوام وكما لصغرى مع صدق الضرورة
وقيد الوجود وقد برهننا في باب الحجب البهيم في الشكل الثالث ما في الشكل الاول من فعلية
الصغرى وذلك لان انحصار الاختلاطات الممكنة وما ينقد من الصغرى الممكنة الخاصة مع
الضرورية والمشرطة الخاصة في نفس الضرورة بما الضربان الاولان عقيلان اذا فرضنا ان
زيد مركب من ساد لا مركب حمارا وعمر ايركب الحمار دون الفرس فيج يصدق كل مركب
زيد مركب عمر وبالامكان كل مركب من الفرس بالضرورة ولا يصدق بعض مركب من الاكبر فية فية
لا شئ من مركب عمر وفسر بالضرورة ولابد ان الكبرى لقولنا لا شئ من مركب
زيد مركب كان الحق الاجاب وان قلنا الكبرى كل مركب من مركب زيد ففسر بالضرورة
مادام مركب زيدا دائما ولا شئ من مركب زيدا ففسر بالضرورة مادام مركب
زيد لادام حصل اختلاط المشروطة الخاصة على هيئة الضربين والصادق في الاول
السلب وفي الثاني الاجاب واذا ثبت فعلية الصغرى فسقطت سمة
عشرون من الاختلاطات الممكنة الانعقاد وبقيت مائة وثلاثة واربعون من الاختلاطات
المنتجة والنتيجة كالكبرى في غير الوصفيات فيما كانت الكبرى من احدي
النتائج التي هي غير المشروطة والنتيجة في الاخرى ان كانت الكبرى من الوصفيات فكل
محدودا عما عن النتيجة او عن الصغرى قيد لا دام لا دام العكس ومضمونا
البديهي الى العكس لا دام الكبرى ان كانت مع احدي الخاصيتين اما جهات
النتائج فكل الصغرى يرجع الى الشكل الاول وينتج المطوب والخلف و
الا فراض على ما سبق بيانها واذا حدث قيد لا دام فكلها سالبة ولا دخل
لها في صغرى هذا الشكل واما ضم لا دام الكبرى فلا نأجبه مع الصغرى

لا ماض
كبر ما يدل عليه
على ان الاشكال ان البعض الذي
البعض فانه يتبين ان البعض الذي
لا بد ان يكون ساد لا مركب حمارا وعمر ايركب الحمار دون الفرس فيج يصدق كل مركب
زيد مركب عمر وبالامكان كل مركب من الفرس بالضرورة ولا يصدق بعض مركب من الاكبر فية فية
لا شئ من مركب عمر وفسر بالضرورة ولابد ان الكبرى لقولنا لا شئ من مركب
زيد مركب كان الحق الاجاب وان قلنا الكبرى كل مركب من مركب زيد ففسر بالضرورة
مادام مركب زيدا دائما ولا شئ من مركب زيدا ففسر بالضرورة مادام مركب
زيد لادام حصل اختلاط المشروطة الخاصة على هيئة الضربين والصادق في الاول
السلب وفي الثاني الاجاب واذا ثبت فعلية الصغرى فسقطت سمة
عشرون من الاختلاطات الممكنة الانعقاد وبقيت مائة وثلاثة واربعون من الاختلاطات
المنتجة والنتيجة كالكبرى في غير الوصفيات فيما كانت الكبرى من احدي
النتائج التي هي غير المشروطة والنتيجة في الاخرى ان كانت الكبرى من الوصفيات فكل
محدودا عما عن النتيجة او عن الصغرى قيد لا دام لا دام العكس ومضمونا
البديهي الى العكس لا دام الكبرى ان كانت مع احدي الخاصيتين اما جهات
النتائج فكل الصغرى يرجع الى الشكل الاول وينتج المطوب والخلف و
الا فراض على ما سبق بيانها واذا حدث قيد لا دام فكلها سالبة ولا دخل
لها في صغرى هذا الشكل واما ضم لا دام الكبرى فلا نأجبه مع الصغرى



المفومات من الاعراض التي لا يمكن ان تكون في نفس واحد من الاعراض...
الاعراض التي لا يمكن ان تكون في نفس واحد من الاعراض...
الاعراض التي لا يمكن ان تكون في نفس واحد من الاعراض...

كل ج ب كلما كان ب فكل ده فنتج كلما كان ج ا فكل ده وهو تقسيم على اربعة
اقسام لان الكلية اما صغرى او كبرى وايضا ما كان فالشرك بها اما مقدم المتصلة
او تاليها فمثال الاول عرفته انفا ومثال الثاني قولنا كل اب وكلما كان ج
فكل ب فنتج كلما كان ا فج ومثال الرابع قولنا كلما كان اب فكل ج د
وكل ده فنتج كلما كان اب فكل ج هـ والمطبوع فيه هو الرابع اعني ما يكون كبرى
حتمية والاشترك في الثاني وينقد فيه الاشكال الاربعة فمثال الشكل الاول قولنا
كل اب وكلما كان ب ج فكل ده فنتج قولنا كلما كان ج فكل ده ومثال الشكل
الثاني قولنا كلما كان اب فج ولا شيء من ده فنتج قولنا ليس التبع كلما كان اب
فج ومثال الشكل الثالث قولنا كلما كان اب فج ولا شيء من ده فنتج قولنا كلما
فج ومثال الشكل الرابع قولنا كلما كان اب فج وكل ده فنتج قولنا كلما كان ب
فج او حتمية ومنفصلة اي الرابع من حتمية ومنفصلة وهو تقسيم على ثلثة اقسام لان
الكليات اما تعد اجزاء المنفصلة سواء احدثت التاليات في النتيجة او اختلفت
اما الاول فكل قولنا كل ج ا ما ب واما د واما هـ وكل ب ط وكل د ط فنتج
كل ج ط واما الثاني فكل قولنا كل ج ا ما ب واما د واما هـ وكل ب ج د ط
وكل هـ فنتج كل ج ا ما ب واما ط واما ز اقل منها فكل قولنا ا ما كل ا ط وكل
ج ب وكل ب فنتج ا ما كل ا ط وكل ج د ا د ا كثر منها عليك استخراج المثال
والمطبوع منه الاولان او متصلة او منفصلة اي الخامس من متصلة ومنفصلة
تتقسم على سبعة اقسام لان المتصلة لا يخرج اما ان يكون صغرى او كبرى وايضا ما كان
فالشرك بينهما اما في جز تام منها او في جز غير تام منها او في جز تام من احداهما وغير تام من الاخرى

الاعراض التي لا يمكن ان تكون في نفس واحد من الاعراض...
الاعراض التي لا يمكن ان تكون في نفس واحد من الاعراض...
الاعراض التي لا يمكن ان تكون في نفس واحد من الاعراض...

المفومات من الاعراض التي لا يمكن ان تكون في نفس واحد من الاعراض...
الاعراض التي لا يمكن ان تكون في نفس واحد من الاعراض...
الاعراض التي لا يمكن ان تكون في نفس واحد من الاعراض...

فمثال الاول قولنا كلما كان اب فج واما ا و قد يكون ا ما ج واما د فكلما كانت
هـ الكبرى مانعة اجمع فنتج قولنا ا واما ا و قد يكون ا ما ب او هـ ز لان اجتماع
ب مع ج والذي هو لازم لاب كلما كان او جزئيا فنتج فنتج اجتماع هـ مع
اب كلما كان او جزئيا لان ما هو ممتنع الاجتماع مع اللازم دائما وفي الجملة
فيمتنع الاجتماع مع الملزوم ايضا دائما وفي الجملة وان كانت مانعة فكل فنتج
قد يكون اذا لم يكن اب فز لان رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم ومن
المعلوم ان كل امرين بينهما منع اخلو ليستلزم رفع احدهما عين الاخر الذي هو
جز و اذا استلزم نقيض اللازم الذي هو الاوسط مهنما فنقيض الملزوم الذي
هو المقدم وعين الاخرى الذي هو جز ومن منع اخلو وهو الكبرى ج يستلزم
نقيض الملزوم عين الاخر بقياس من الشكل الثالث هكذا تحقق نقيض الاوسط
تحقق الطرف الاول من النتيجة اعني نقيض المقدم وكلما تحقق نقيض الاوسط
تحقق الطرف الاخر من النتيجة وهو عين الاخر يتبع قد يكون اذا تحقق الطرف
الاول تحقق الطرف الثاني مثلا كلما لم يكن ج ولم يكن اب وكلما لم يكن ج
د فز فنتج قولنا قد يكون اذا لم يكن اب فز د هو المط ومثال الثاني قولنا كلما
كان اب فكل ج د واما ا ما كاد هـ او د ز هو مانعة اخلو فنتج قولنا كلما كان
اب فاما كل ج هـ او د ز ومثال الثالث قولنا دائما ما كلما كان اب فج واما
كلما كان هـ فز ج وكلما كان فز فنتج قولنا دائما ما كلما كان اب فج واما
كلما كان هـ فز د وهذه امثلة الاشتراك عليك استخراج امثلة الباقى والكمية
منه ما يكون الصغرى متصلة وكبرى منفصلة موجبة وينقد فيه اي في الشرطي

الاعراض التي لا يمكن ان تكون في نفس واحد من الاعراض...
الاعراض التي لا يمكن ان تكون في نفس واحد من الاعراض...
الاعراض التي لا يمكن ان تكون في نفس واحد من الاعراض...

المفومات من الاعراض التي لا يمكن ان تكون في نفس واحد من الاعراض...
الاعراض التي لا يمكن ان تكون في نفس واحد من الاعراض...
الاعراض التي لا يمكن ان تكون في نفس واحد من الاعراض...

الاعراض التي لا يمكن ان تكون في نفس واحد من الاعراض...
الاعراض التي لا يمكن ان تكون في نفس واحد من الاعراض...
الاعراض التي لا يمكن ان تكون في نفس واحد من الاعراض...

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

في جميع اقسامه الاشكال الاربع كما عرفت والعمدة الاول هو ما يتكبر من
متصلين لان الشرطية يطلع عليه حقيقة والمطبوع اي مقبول الطبع منه
اي من الشرطي اشتراك المقدمتين اي الصغرى والكبرى في جزم تام منها
لان الشرطية فيه كل فقيده اتصالا كاملا وشرائط الانتاج اي انتاج هذا الشكل
وحال النتيجة فيه اي في الشرطي كما في الحملات من ان الشرطية في الاول
ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وفي الثاني اختلافا في الكيف وكلية الكبرى
وعلى هذا القياس وكذا الحال في عدد الضروب لاني الشكل الرابع فان ضروري
هنا خمسة لان انتاج الضروب الثلاثة الاخيرة في الشرطيات غير معتبرة
وكذا حال النتائج في الكمية والكيفية فيكون نتيجة الضروب الاول من الاول
موجبة كلية ومن الثاني سالبة كلية وعلى هذا القياس وكذا الحال في الجهة ان كان
اللزوم والاتفاق منها فاما المقدمتان للزومتان ينتجان لزومية والاتفاق
اتفاقية كما ان الحملتين الضروريتان ينتجان ضرورية ودائمتان فانتاج
اللزومتين في الشكل الاول بين فانه بدعي الانتاج وفي تمام الاشكال
يبين البين الذي في الحملتي وهما اي في انتاج اللزومتين الاول شك
وروه الشيخ في الشفاء هو انه يصدق كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما
كان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا
وحله كما قيل فكله صاحب المطالع منع كون الكبرى لزومية وانما هي اتفاقية
حاصله ان الكبرى للزوج اما ان يكون اتفاقية او لزومية فان اخذت اتفاقية
فلا ينتج فانه بشرط فيلانتاجه الايجاب ان يكون الاوسط مقدا في اللزومية

والاكثر من ذلك فانه لا بد من
الاشكال الاربع كما عرفت والعمدة الاول هو ما يتكبر من متصلين لان الشرطية يطلع عليه حقيقة والمطبوع اي مقبول الطبع منه اي من الشرطي اشتراك المقدمتين اي الصغرى والكبرى في جزم تام منها لان الشرطية فيه كل فقيده اتصالا كاملا وشرائط الانتاج اي انتاج هذا الشكل وحال النتيجة فيه اي في الشرطي كما في الحملات من ان الشرطية في الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وفي الثاني اختلافا في الكيف وكلية الكبرى وعلى هذا القياس وكذا الحال في عدد الضروب لاني الشكل الرابع فان ضروري هنا خمسة لان انتاج الضروب الثلاثة الاخيرة في الشرطيات غير معتبرة وكذا حال النتائج في الكمية والكيفية فيكون نتيجة الضروب الاول من الاول موجبة كلية ومن الثاني سالبة كلية وعلى هذا القياس وكذا الحال في الجهة ان كان اللزوم والاتفاق منها فاما المقدمتان للزومتان ينتجان لزومية والاتفاق اتفاقية كما ان الحملتين الضروريتان ينتجان ضرورية ودائمتان فانتاج اللزومتين في الشكل الاول بين فانه بدعي الانتاج وفي تمام الاشكال يبين البين الذي في الحملتي وهما اي في انتاج اللزومتين الاول شك ورويه الشيخ في الشفاء هو انه يصدق كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا وحله كما قيل فكله صاحب المطالع منع كون الكبرى لزومية وانما هي اتفاقية حاصله ان الكبرى للزوج اما ان يكون اتفاقية او لزومية فان اخذت اتفاقية فلا ينتج فانه بشرط فيلانتاجه الايجاب ان يكون الاوسط مقدا في اللزومية

والاكثر من ذلك فانه لا بد من
الاشكال الاربع كما عرفت والعمدة الاول هو ما يتكبر من متصلين لان الشرطية يطلع عليه حقيقة والمطبوع اي مقبول الطبع منه اي من الشرطي اشتراك المقدمتين اي الصغرى والكبرى في جزم تام منها لان الشرطية فيه كل فقيده اتصالا كاملا وشرائط الانتاج اي انتاج هذا الشكل وحال النتيجة فيه اي في الشرطي كما في الحملات من ان الشرطية في الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وفي الثاني اختلافا في الكيف وكلية الكبرى وعلى هذا القياس وكذا الحال في عدد الضروب لاني الشكل الرابع فان ضروري هنا خمسة لان انتاج الضروب الثلاثة الاخيرة في الشرطيات غير معتبرة وكذا حال النتائج في الكمية والكيفية فيكون نتيجة الضروب الاول من الاول موجبة كلية ومن الثاني سالبة كلية وعلى هذا القياس وكذا الحال في الجهة ان كان اللزوم والاتفاق منها فاما المقدمتان للزومتان ينتجان لزومية والاتفاق اتفاقية كما ان الحملتين الضروريتان ينتجان ضرورية ودائمتان فانتاج اللزومتين في الشكل الاول بين فانه بدعي الانتاج وفي تمام الاشكال يبين البين الذي في الحملتي وهما اي في انتاج اللزومتين الاول شك ورويه الشيخ في الشفاء هو انه يصدق كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا وحله كما قيل فكله صاحب المطالع منع كون الكبرى لزومية وانما هي اتفاقية حاصله ان الكبرى للزوج اما ان يكون اتفاقية او لزومية فان اخذت اتفاقية فلا ينتج فانه بشرط فيلانتاجه الايجاب ان يكون الاوسط مقدا في اللزومية

وان اخذت لزومية فانا منع صدقها وانما يصدق لولزم زوجية الاثنتين عددية
على جميع الادضاع المكنة الاجتماع مع العددية وليس الامر لك فان من
بعض اوضاعه كونه فردا والزوجية ليست ملازمة على هذا الوضع ويوجب عن
اكل وهذا الجواب عن شراح المطالع بان قولنا كلما كان عددا كان موجودا الزوجة
لان العددية اي عددية الاثنتين متوقفة على الوجود اي وجود الاثنتين وكذا كلما
كان زوجا كان زوجا لان تحقق الاثنتين يقتضي الزوجية وحاصله اننا نختار ان الكبرى
لزومية فانه كلما كان الاثنان عددا كان موجودا والزوجة ضرورة ان عددية الاثنتين
متوقفة على وجوده وكلما كان الاثنان موجودا كان زوجا لزومية ايضا لان
تحقق الاثنتين يقتضي الزوجية فلو ان تحت اللزومتان انتج القياس ملك الكبرى
لزومية وهو اي القياس ينتج بركم لما مستقم من الكبرى وهذا جواب سوال مقد
تحرير السوال ان المجيب يناقض نفسه فانه قد اترم ان اللزومتين لا ينتجان
اذ منصبه نصب الشاك ولا شك ان منكر ذلك كما عرفت وتقريرا الجواب
ان اللزومتين ان لم يكونا متجهين على منصبه لكانا اورناه على صاحب محل
على سبيل الازام فلا يلزم التناقض ويدل عليه الحاشية وهي اشارة الى
ان الجواب الزامي فان المجيب منصبه نصب الشاك والشاك من حيث انه
شاك لا يسلم تلح للزومتين لزومية فليس يزعم ان يجيب باثبات المقدمتين
الممنوعة بهذا النمط بل بطريق الازام انتهت اقول لك ان تمنع الصغرى
فانا لانم ان عددية الاثنتين المفروض معلول الوجود لان الممتنعات غير معلولة وان
تمنع الكبرى بناء على ان العام لا يستلزم الخاص لان وجود الاثنتين المفروض معلول

والاكثر من ذلك فانه لا بد من
الاشكال الاربع كما عرفت والعمدة الاول هو ما يتكبر من متصلين لان الشرطية يطلع عليه حقيقة والمطبوع اي مقبول الطبع منه اي من الشرطي اشتراك المقدمتين اي الصغرى والكبرى في جزم تام منها لان الشرطية فيه كل فقيده اتصالا كاملا وشرائط الانتاج اي انتاج هذا الشكل وحال النتيجة فيه اي في الشرطي كما في الحملات من ان الشرطية في الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وفي الثاني اختلافا في الكيف وكلية الكبرى وعلى هذا القياس وكذا الحال في عدد الضروب لاني الشكل الرابع فان ضروري هنا خمسة لان انتاج الضروب الثلاثة الاخيرة في الشرطيات غير معتبرة وكذا حال النتائج في الكمية والكيفية فيكون نتيجة الضروب الاول من الاول موجبة كلية ومن الثاني سالبة كلية وعلى هذا القياس وكذا الحال في الجهة ان كان اللزوم والاتفاق منها فاما المقدمتان للزومتان ينتجان لزومية والاتفاق اتفاقية كما ان الحملتين الضروريتان ينتجان ضرورية ودائمتان فانتاج اللزومتين في الشكل الاول بين فانه بدعي الانتاج وفي تمام الاشكال يبين البين الذي في الحملتي وهما اي في انتاج اللزومتين الاول شك ورويه الشيخ في الشفاء هو انه يصدق كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا وحله كما قيل فكله صاحب المطالع منع كون الكبرى لزومية وانما هي اتفاقية حاصله ان الكبرى للزوج اما ان يكون اتفاقية او لزومية فان اخذت اتفاقية فلا ينتج فانه بشرط فيلانتاجه الايجاب ان يكون الاوسط مقدا في اللزومية

في الاوقات جميعا الى منع الزوم فهذا المنع يرجع الى منع الزوم وقد
فرض وجوده هت لعل حاصله ان هذا المنع غير متوجه فانه لو توجه يلزم اجتماع
القيضين كمنع بلط اما الاستلزام فلان الزوم هو امتناع الانفكاك
مسلم الوجود ومنع استلزام الرفع انما هو باعتبار عدم بقا الزوم
الاصل منع ذلك بعينه منع هذا في وقت الزوم عدم الزوم وهذا هو
اجتماع القيضين وبعبارة اخرى ان هذا المنع يستلزم رفع الزوم لهما ارتقا
والزوم مسلم الوجود بلا اختيار يلزم احد الامر من التزاحم انما انكار المنع
وقت المنع او انكار الزوم مسلم الوجود وما شئت هذا غير مسموع وهذا هو
وقية نظر لان الزوم انما هو على التقدير الممكنة الاجتماع مع المقدم وعدم
اللازم ليس من تلك التقادير بل من التقادير الممكنة فالانفكاك انما هو
على هذا التقدير فان اريد من الجميع جميع التقادير الممكنة الاجتماع فقول
وقت الانفكاك وهو وقت بقا الزوم داخل في الجميع في خير المنع فان
وقت الانفكاك هو وقت عدم اللازم وهو من التقادير الممكنة فكيف
يكون داخل في الجميع فارق الوقتان وان اريد اعم من التقادير
الممكنة الاجتماع فلا يجدي نفعا فان الزوم انما هو على التقادير الممكنة
على ان رفع اللازم اذا كان محالاً فمن الجائز ان يستلزم محالاً آخر وهو ان
يجامع الملزوم مع وجود اللازم في لا يظهر رجوع هذا المنع الى منع الزوم
كما لا يخفى على المتأمل فتفكر ويمكن ان يجاب ان رفع التالي فيما نحن فيه
متحقق بالفعل ومن الضروري ان تحققه يستلزم رفع المقدم على هذا النحو

نعم انتقاد التالي اذا كان محالاً فعلي تقدير وقوعه يستلزم محالاً آخر وهو عدم
بقا الزوم فيما نحن فيه وقوعه وانما ليس بتقدير يرى فلا يستلزم منع الزوم
وفيما كان كذلك فذلك وبالمجمل ان هذا التجزئ لا ينافي ما نحن فيه فان الرفع واقع
بلا تقدير فيستلزم الرفع بلا اختيار فان لعين يفرض فيها الزوم ولا قتال
بالنظر الدقيق حتى يظهر الحق الحقيقي والله اعلم بالصواب وفي الشريعة
المتصلة التي هي جزء القياس الاستثنائي فينتج الوضع اي وضع ايها كان
الرفع اي رفع الآخر كمنع الجمع لا متعلق الاجتماع دون العكس كجواز الارتفاع
وينتج الرفع اي رفع احد هما كان الوضع اي عين الاخر لا متعلق الارتفاع
دون العكس لجواز الاجتماع فالنتائج في كل منها اثنتان الشريعة المنفصلة
الحقيقية ينتج النتائج الاربعة اي ينتج وضع ايها كان رفع الآخر لا متعلق
الاجتماع وضع ايها كان وضع الآخر لا متعلق الارتفاع فالنتائج يحصل
اربعة وتما فرغ عن القياس شرع في لواحقه منها القياس المركب فقال
والقياس موصول النتائج ومقصودها اقيمت علم ان القياس ينتج المطلوب
بحكم الاستقراء يكون مركبا من مقدمتين لا يزيد ولا ينقص لكن ذلك
القياس قد يحتاج في مقدماته وفي احداهما الى كسب لك الى ان ينتهي
الى المبادي البديهية او المسلمة فيكون هناك قياسات مرتبة متصلة
فسموه قياسا مركبا وعدوه من لواحق القياس فان الاكثر فرع الاقل
والبسيط وتوابعه فهو على قسمين احدهما موصول النتائج وهو ان يصرح
بجميع نتائج تلك الاقيمت كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا وكل

في الاوقات جميعا الى منع الزوم فهذا المنع يرجع الى منع الزوم وقد
فرض وجوده هت لعل حاصله ان هذا المنع غير متوجه فانه لو توجه يلزم اجتماع
القيضين كمنع بلط اما الاستلزام فلان الزوم هو امتناع الانفكاك
مسلم الوجود ومنع استلزام الرفع انما هو باعتبار عدم بقا الزوم
الاصل منع ذلك بعينه منع هذا في وقت الزوم عدم الزوم وهذا هو
اجتماع القيضين وبعبارة اخرى ان هذا المنع يستلزم رفع الزوم لهما ارتقا
والزوم مسلم الوجود بلا اختيار يلزم احد الامر من التزاحم انما انكار المنع
وقت المنع او انكار الزوم مسلم الوجود وما شئت هذا غير مسموع وهذا هو
وقية نظر لان الزوم انما هو على التقدير الممكنة الاجتماع مع المقدم وعدم
اللازم ليس من تلك التقادير بل من التقادير الممكنة فالانفكاك انما هو
على هذا التقدير فان اريد من الجميع جميع التقادير الممكنة الاجتماع فقول
وقت الانفكاك وهو وقت بقا الزوم داخل في الجميع في خير المنع فان
وقت الانفكاك هو وقت عدم اللازم وهو من التقادير الممكنة فكيف
يكون داخل في الجميع فارق الوقتان وان اريد اعم من التقادير
الممكنة الاجتماع فلا يجدي نفعا فان الزوم انما هو على التقادير الممكنة
على ان رفع اللازم اذا كان محالاً فمن الجائز ان يستلزم محالاً آخر وهو ان
يجامع الملزوم مع وجود اللازم في لا يظهر رجوع هذا المنع الى منع الزوم
كما لا يخفى على المتأمل فتفكر ويمكن ان يجاب ان رفع التالي فيما نحن فيه
متحقق بالفعل ومن الضروري ان تحققه يستلزم رفع المقدم على هذا النحو

[illegible]

تکلیف از علم حاصل و فیما بین جواب ایشان از آن
محقق حریف جزو انداخته و اعتبار از این کلمات
اجاب عید بعضی از ایشان و جودی بقدر
چرا از آن بشمار و دلیل و استقصاء
اورده و بعضی را دلیل و استقصاء
بالکسب و دلیل و استقصاء
معنی الیه و دلیل و استقصاء
و الیایس ان فی
در بیان المعنی
معاذ الله من
وضع لفظ الوجود
چون معنوم

[illegible]

لا يستلزم الملزوم وهو وجود ثالث لا يكون بين احاده انتشار ولا خفاء
في عدم استلزامه وان كان مستلزما لما هو بين احاده انتشار ولا يستلزم
لا يستلزم وجود ثالث مطلقا قلت ملزوم اليقين هو اليقين بالثالث
مطلقا فكلما القسمين اي الظن واليقين ملزوم يعني ان في صورة اليقين
يحكم ملزومية الاثنين المتيقنين سواء كان بين احاده انتشار ولا فلكذلك يحكم في
الظن وليس امر فارق بينهما فكيف يحكم بالفرق والضرورة حاكمته بان وجود
الاثنين مطلقا يستلزم كفا لباقي سواء كان بين احاده انتشار او لا ولو ادعى
بان في صورة الظن انما الاستلزام اذا كان لم يكن بين الاحاد انتشار في
صورة اليقين مطلقا فيحكم كما لا يخفى على ان الظن الا ان يقر اشتراك في الفرق
بينهما لا تفاوت في صورة ملزوم اليقين لعدم الموجب للانتشار اي انتشار
الطبع والعقل بل انما التفاوت باعتبار ان يعبر عنه جديدا الاجتماع في الاخرى لا انتشارا
والا ما نحن فيه وهو ملزوم لظن بخلاف ذلك فان الطبع لا يحكم الاستلزام في صورة الانتشار
ولعل حاصله ان الضرورة حاكمته بانه كلما تيقنت اسلام اثنين على اي نحو كان تيقنت كبر
الباقي فان جب تعيين كبر الباقي تعين اسلام اثنين لا امر اخر يحصل تعين كبر الباقي سواء
كان اسلام اثنين على سبيل انتشار او على سبيل الاجتماع بخلاف الظن فان الظن باسلام
اثنين لا يلزم لظن كبر الباقي فان الفعل في صورة الانتشار غير حاكم
بالاسلام بالاستلزام فكل مله اشارة الى خفاء الفرق كما لا يخفى على
المتأمل والله اعلم بالصواب واعلم ان الشاك اذا اراد ان اراد ان
الاعم الاغلب يستلزم الحكم على كل واحد واحد لظن بالملزوم يستلزم لظن باللائم

فيلزم كفر كل واحد واحد وهذا مناف للحكم على كل واحد واحد باسلام قلنا
ان الملزوم وهو اسلام اثنين ايها كانا على سبيل التبادل لا يستلزم كفر
كل واحد واحد بل يستلزم كفر واحد واحد انما يستلزم كفر كل واحد واحد لظن
باسلام كل افراد الاثنين على الاجتماع وهذا غير متحقق ولا يستلزم لظن
على سبيل التبادل كما لا يخفى فان قيل كفر واحد واحد ايضا مناف لما ثبت اولاً
وهذا هو المطلق قلنا ان الاعم الاغلب انما يستلزم العلم لكل واحد واحد
من افراد الكل اذا لم يكن العلم على خلافه ولو ادعى كليتة فيمنعه وكيف
يدعى ذلك ويلزم اجتماع الفقيضين بهت وان اراد ان الاعم الاغلب
يستلزم العلم لكل واحد واحد لظن بالملزوم يستلزم لظن باللائم كك
قلنا مسلم ولزوم المناقاة ثم فان العلم بكفر واحد من افراد الكل بانه مسلم
غير مناف للعلم بكفر واحد منها على خلاف هذا ومن الجائز ان يكون هذا الفرد
غير ذلك الفرد وهذا ما وضع الى الآن فانهم ولعل مراده غير ما ذكرنا است
احصاه والله اعلم بالصواب ولما فرغ من الاستقراء فقد شرح في بيان
التمثيل فقال والتمثيل استدلال بخبر في على جزئي لا مشترك بان الحكم
ثابت لاهر لعله وبتقل ذلك الحكم الى امر آخر لوجودان العلة الموجبة لذلك
الحكم حقيقة معلومات تصد يقية بفيدي اثبات حكم في جزئي لثبوت في آخر
لا مشترك بينهما كما في قولنا زيد ميت لانه كعموميت في البرودة التي هي
علة الموت فيقم زيد ميت لشدة البرد وعموميت الاشتراك البرودة بينهما
واستواء نسبة اليهما وكك قولنا السماء حادث لانه كالبليت في التاييت

الاشارة الى ان الاستلزام لا يكون بين احاده انتشار ولا خفاء
في عدم استلزامه وان كان مستلزما لما هو بين احاده انتشار ولا يستلزم
لا يستلزم وجود ثالث مطلقا قلت ملزوم اليقين هو اليقين بالثالث
مطلقا فكلما القسمين اي الظن واليقين ملزوم يعني ان في صورة اليقين
يحكم ملزومية الاثنين المتيقنين سواء كان بين احاده انتشار ولا فلكذلك يحكم في
الظن وليس امر فارق بينهما فكيف يحكم بالفرق والضرورة حاكمته بان وجود
الاثنين مطلقا يستلزم كفا لباقي سواء كان بين احاده انتشار او لا ولو ادعى
بان في صورة الظن انما الاستلزام اذا كان لم يكن بين الاحاد انتشار في
صورة اليقين مطلقا فيحكم كما لا يخفى على ان الظن الا ان يقر اشتراك في الفرق
بينهما لا تفاوت في صورة ملزوم اليقين لعدم الموجب للانتشار اي انتشار
الطبع والعقل بل انما التفاوت باعتبار ان يعبر عنه جديدا الاجتماع في الاخرى لا انتشارا
والا ما نحن فيه وهو ملزوم لظن بخلاف ذلك فان الطبع لا يحكم الاستلزام في صورة الانتشار
ولعل حاصله ان الضرورة حاكمته بانه كلما تيقنت اسلام اثنين على اي نحو كان تيقنت كبر
الباقي فان جب تعيين كبر الباقي تعين اسلام اثنين لا امر اخر يحصل تعين كبر الباقي سواء
كان اسلام اثنين على سبيل انتشار او على سبيل الاجتماع بخلاف الظن فان الظن باسلام
اثنين لا يلزم لظن كبر الباقي فان الفعل في صورة الانتشار غير حاكم
بالاسلام بالاستلزام فكل مله اشارة الى خفاء الفرق كما لا يخفى على
المتأمل والله اعلم بالصواب واعلم ان الشاك اذا اراد ان اراد ان
الاعم الاغلب يستلزم الحكم على كل واحد واحد لظن بالملزوم يستلزم لظن باللائم

الذي هو علة الحدوث فاذا روي صورة صار كذا زيد سبب وكل سبب سبب
والسبب مؤلف وكل مؤلف حادث فيكون الخلل فيه من جهة الكبرى بخلاف
الاستقرار فان الخلل فيه من جهة الصغرى كما لا يخفى وانما لم يفسر باثبات
الحكم في جزئي آخر بمعنى مشترك بينهما لاشتماله على التسامح فانه من قبيل تعريف
الشيء باثره المترتب عليه والفقهاء يسمونه اى التمثيل قياسا او هو في اللغة
للتقدير والمساواة يقال قيست الخيل بالخل اي قدرتها به و فلان
لا يقاس بفلان اي لا تساوي وفيه ايضا ملحق جزئي بجزئي في الحكم والاول
اي المقيس عليه اصلا لكونه محتاجا اليه والثاني اي المقيس فرع لكونه محتاجا
فان المقصود اثبات ذلك الحكم في هذا المخل لثبوت في ذلك المخل يقاس
بذاته والمشتراك علة جامعة فان الحكم انما ثبت في واحد منهما بواسطة
ذلك المشترك وكجمبه الاصل والفرع في الحكم والمتكلمون يسمونه استلالا
بالشاهد على الغائب والفرع غائب الاصل شاهد الاثبات العلة اي
كون الوصف الجامع علة حكم جزئي غير ضروري طرق من المسالك لصحة
منها النص ما يصح وهو ما دل بوضوحه وانما ياروه وما يلزم من دل اللفظ
نحو السارق والسارقة فاقطعوا ايديها ومنها الاجماع كاجماعهم على ان
الصغر علة لثبوت الولاية عليه في المال ومنها المناسبة وهي كون الوصف
بحيث يكون ترتيب الحكم عليه متضمنا بحجب نفع او دفع ضرر معتبر في الشرع
كما يقرر الصوم شرح لكسر القوة الحيوانية فانه نفع بحسب الشرع وان كان
ضررا بحسب الطب والتفصيل في الاصول وبعض العلماء اجاب بالتقسيم

للدوران وهذا هو الاثر فيما بين الاصوليين واما اختصار المص اثنان
العلية لما يقال العلة الدوران ويعبر عنه بالطرد والعكس هو اى الدوران
الاتساع ان وجوده او عدمه اى اقتران الشيء لغيره وجودا وعدمه اى ترتيب
الحكم على الشيء الذي صلح ان يكون علة ذلك الحكم بمعنى ان الحكم مثبت
عند ثبوت ذلك الشيء وينفي عند انتقائه ويسمى الطرد والعكس كالترقيم
مع السكر فان السكر حرم او كان سكر او يزدل حرمته اذ زال اسكاره
بصيرورته خلا وقد يعبر بالاقتران وجودا فقط ويسمى الطرد وشرط البعض
وجود النص في حالي وجود الوصف وعدمه الحال انه لا حكم للنص و
ذلك لدفع احتمال اضافة الحكم الى الاسم وتعيين اضافة الى معنى الوصف
فان الحرمة مثبت للعضير اذا اسند وسمى فخر او يزدل عنه عند زوال الشدة
والاسم فاذا كان الاسم قاطعا في الحالين مرارا الحكم مع الوصف زال شبهة
علية وتعيين علية الوصف الا لا تختلف الحكم عن البعض فالاول الدوران اي
اي علامة كون المدار اى الشيء الذي صلح للعلية علة للدرا اى الحكم وفيه
اشارة الى ان هذا لا يفيد التعيين فان الجزء الاخير من العلة كذا لا شرط
المساوي لما مع انه ليس بعلية والترديد يسمى بالسبب بالباد الموحدة وبكسر
الفاء وسكون العين هو في اللغة امتحان عور او خرج وغيره والتقسيم هو اى
الترديد يبيع الاوصاف والبطال بعضها تعين الباني وسمى بالسبب او ببال
علية البعض لما فيها من النظر الدقيق والعميق وسمى بالتقسيم تبع الاوصاف
المتمثلة للعلية لكونها اقساما عقلية للعلية فهنا مقامان احدهما بيان المحررات

الاشارة الى ان الدوران هو الاثر فيما بين الاصوليين واما اختصار المص اثنان
العلية لما يقال العلة الدوران ويعبر عنه بالطرد والعكس هو اى الدوران
الاتساع ان وجوده او عدمه اى اقتران الشيء لغيره وجودا وعدمه اى ترتيب
الحكم على الشيء الذي صلح ان يكون علة ذلك الحكم بمعنى ان الحكم مثبت
عند ثبوت ذلك الشيء وينفي عند انتقائه ويسمى الطرد والعكس كالترقيم
مع السكر فان السكر حرم او كان سكر او يزدل حرمته اذ زال اسكاره
بصيرورته خلا وقد يعبر بالاقتران وجودا فقط ويسمى الطرد وشرط البعض
وجود النص في حالي وجود الوصف وعدمه الحال انه لا حكم للنص و
ذلك لدفع احتمال اضافة الحكم الى الاسم وتعيين اضافة الى معنى الوصف
فان الحرمة مثبت للعضير اذا اسند وسمى فخر او يزدل عنه عند زوال الشدة
والاسم فاذا كان الاسم قاطعا في الحالين مرارا الحكم مع الوصف زال شبهة
علية وتعيين علية الوصف الا لا تختلف الحكم عن البعض فالاول الدوران اي
اي علامة كون المدار اى الشيء الذي صلح للعلية علة للدرا اى الحكم وفيه
اشارة الى ان هذا لا يفيد التعيين فان الجزء الاخير من العلة كذا لا شرط
المساوي لما مع انه ليس بعلية والترديد يسمى بالسبب بالباد الموحدة وبكسر
الفاء وسكون العين هو في اللغة امتحان عور او خرج وغيره والتقسيم هو اى
الترديد يبيع الاوصاف والبطال بعضها تعين الباني وسمى بالسبب او ببال
علية البعض لما فيها من النظر الدقيق والعميق وسمى بالتقسيم تبع الاوصاف
المتمثلة للعلية لكونها اقساما عقلية للعلية فهنا مقامان احدهما بيان المحررات

لا يجب الا ان يتناوله او باعطاء غيره بعد اخرى لم يحصل الجرم كونه سهلا
وقد نزع بعضهم في كونها هي التجربات من اليقينات كالحديث اي نزع
بعضهم في كون التجربات والحديثات من قبيل اليقينات بل جعل كثيرين
العلماء والحديثات من قبيل الظنيات او وقوع شي على نزع واحدة بعد اخرى
لا يقتضي الجرم بحيث لا يزيل ومن الجائز ان يتخلف في بعض المواضع
باعتبار الانكشاف كالجرم وكذا الحال في الحديثات اذ من الجائز ان يكون السمع
على خلاف الواقع والسبب من المتواترات وهو ان المتواتر اخبار جماعة تتصل
بعقل توطئهم على الكذب في قضايا يحكم بعقل بها كقصة الشهادات بعد امكن
الحكم في الوقت لعدم اتفاقهم على الكذب كما حكم بوجوه وكذا بعد تعيين العددين
بشرط كما شرط بعضهم من خمسة واثنى عشر والعشرين والاربعين والستين
او يحصل علم بالمتواترات من غير عد معين بل الصابغة يبلغ يقينهم لعمري ان
الحكم في التجارب يتبعون الى حسن خبره واه وسواة الطرف الوسطاى لا بد في
المتواترات من ثلثة امور احدها حصول اليقين في زوال الاجال في ذلك ما يحدو كان
وثانيها سماع الخبر الى المحسوس لا يفيد جميع كثرية عند الجرم وثالثها ان يكون كل واحد من الخبرين
مساويا لاخرين لا يتفاوت احد في الخبر بالخالص بل بخبر الاول بما يخبره الثاني
والثاني بما يخبره الاخر وذلك بان يساوي عدد الخبرين الذين اخبروا بالخبر
لا يجب بحث لا يتصل الكذب عد والخبرين الاخر وهكذا وان كان الخبرين يخبرون
خبر واحد وبعده خبر ذلك الخبر واحد وكثير بحيث لا يساويه الاخر يصير خبرا
مشهورا لا متواترا وهذه الثلثة هي الحديثات والتجربات والمتواترات لا يمتنع

فان ثبت ان المتواترات لا يمتنع ان يكون خبر واحد وكثير بحيث لا يساويه الاخر يصير خبرا مشهورا لا متواترا وهذه الثلثة هي الحديثات والتجربات والمتواترات لا يمتنع

جمعة على الغير ومن الجائز ان لا يكون ذلك حاصله الا بعد المشاركة بان
يحصل ذلك للغير ايضا وحصر المقاطع اي محال القطع بعضهم في البدييات
والمشاهدات وله اي لهذا الحصر وجه ما وعله اشارة الى صحة ما قال الامام
الرازي حيث قال ان مبادي البرهان محصور في القسمين البدييات
والمشاهدات ووجهه بوجوهين الاول ان الفطريات يندرج في البدييات
نظرا الى ان الوسط لما كان لازما لتصور الطرفين فكان العقل لم يفتقر الا
الى تصورها والتجربات والمتواترات والحديثات يندرج كل منها في
الحديثات نظرا الى اسناد حكم العقل فيها الى احس لكن منع التكرار الثاني
ان كون تلك الثلثة من قبيل الضروريات محل بحث لا شتمال كل منها
على ملاحظة قياس خفي وكذا القضايا التي قياساتها معها وهذا ما فصله في الملخص
ولما فرغ عن اقسام البرهان باعتبار الطرفين شرع في تقسيمه باعتبار حال
الوسط فقال ثم الاوسط في البرهان ان كان مع كونه علة للتصريح بالحكم المطعنة
للحكم في الواقع اي لا في الخارج فالبرهان لمي لا فائدة الملية يعني عليه الحكم على
الاطلاق نحو هذا متعفن الاطلاط وكل متعفن الاطلاط محمول والا اسي وان لم
يكن الاوسط علة للحكم في الواقع فاني لا فائدة لانية اعني الثبوت في العقل
لا العلية في الوجود ونحو هذا محمول وكل محمول متعفن الاطلاط سواء كان الاوسط والبرهان
محسولا لا وجود الحكم في الخارج ويسمى دليلا وقد مر ان مقامه اوله بان يكون
كل منهما محسولا لانه واحد لقولنا هذا كحتمية محترقة وكل محترقة مشترقة ولم يكن
هناك عليه اصلا بان يكون احدهما مضاهيا لآخر كقولنا هذا الشخص اب

فان ثبت ان المتواترات لا يمتنع ان يكون خبر واحد وكثير بحيث لا يساويه الاخر يصير خبرا مشهورا لا متواترا وهذه الثلثة هي الحديثات والتجربات والمتواترات لا يمتنع

كان المراد من الاصل ان لا يكون ذلك حاصله الا بعد المشاركة بان يحصل ذلك للغير ايضا وحصر المقاطع اي محال القطع بعضهم في البدييات والمشاهدات وله اي لهذا الحصر وجه ما وعله اشارة الى صحة ما قال الامام الرازي حيث قال ان مبادي البرهان محصور في القسمين البدييات والمشاهدات ووجهه بوجوهين الاول ان الفطريات يندرج في البدييات نظرا الى ان الوسط لما كان لازما لتصور الطرفين فكان العقل لم يفتقر الا الى تصورها والتجربات والمتواترات والحديثات يندرج كل منها في الحديثات نظرا الى اسناد حكم العقل فيها الى احس لكن منع التكرار الثاني ان كون تلك الثلثة من قبيل الضروريات محل بحث لا شتمال كل منها على ملاحظة قياس خفي وكذا القضايا التي قياساتها معها وهذا ما فصله في الملخص ولما فرغ عن اقسام البرهان باعتبار الطرفين شرع في تقسيمه باعتبار حال الوسط فقال ثم الاوسط في البرهان ان كان مع كونه علة للتصريح بالحكم المطعنة للحكم في الواقع اي لا في الخارج فالبرهان لمي لا فائدة الملية يعني عليه الحكم على الاطلاق نحو هذا متعفن الاطلاط وكل متعفن الاطلاط محمول والا اسي وان لم يكن الاوسط علة للحكم في الواقع فاني لا فائدة لانية اعني الثبوت في العقل لا العلية في الوجود ونحو هذا محمول وكل محمول متعفن الاطلاط سواء كان الاوسط والبرهان محسولا لا وجود الحكم في الخارج ويسمى دليلا وقد مر ان مقامه اوله بان يكون كل منهما محسولا لانه واحد لقولنا هذا كحتمية محترقة وكل محترقة مشترقة ولم يكن هناك عليه اصلا بان يكون احدهما مضاهيا لآخر كقولنا هذا الشخص اب

كان المراد من الاصل ان لا يكون ذلك حاصله الا بعد المشاركة بان يحصل ذلك للغير ايضا وحصر المقاطع اي محال القطع بعضهم في البدييات والمشاهدات وله اي لهذا الحصر وجه ما وعله اشارة الى صحة ما قال الامام الرازي حيث قال ان مبادي البرهان محصور في القسمين البدييات والمشاهدات ووجهه بوجوهين الاول ان الفطريات يندرج في البدييات نظرا الى ان الوسط لما كان لازما لتصور الطرفين فكان العقل لم يفتقر الا الى تصورها والتجربات والمتواترات والحديثات يندرج كل منها في الحديثات نظرا الى اسناد حكم العقل فيها الى احس لكن منع التكرار الثاني ان كون تلك الثلثة من قبيل الضروريات محل بحث لا شتمال كل منها على ملاحظة قياس خفي وكذا القضايا التي قياساتها معها وهذا ما فصله في الملخص ولما فرغ عن اقسام البرهان باعتبار الطرفين شرع في تقسيمه باعتبار حال الوسط فقال ثم الاوسط في البرهان ان كان مع كونه علة للتصريح بالحكم المطعنة للحكم في الواقع اي لا في الخارج فالبرهان لمي لا فائدة الملية يعني عليه الحكم على الاطلاق نحو هذا متعفن الاطلاط وكل متعفن الاطلاط محمول والا اسي وان لم يكن الاوسط علة للحكم في الواقع فاني لا فائدة لانية اعني الثبوت في العقل لا العلية في الوجود ونحو هذا محمول وكل محمول متعفن الاطلاط سواء كان الاوسط والبرهان محسولا لا وجود الحكم في الخارج ويسمى دليلا وقد مر ان مقامه اوله بان يكون كل منهما محسولا لانه واحد لقولنا هذا كحتمية محترقة وكل محترقة مشترقة ولم يكن هناك عليه اصلا بان يكون احدهما مضاهيا لآخر كقولنا هذا الشخص اب

الذات والذاتى للذات بناء على المن الذات والذاتى لا يخلل او
ما يوس عن بياضه بوجه يقيني كما في قولنا كل انسان ضحك وكل ضحك ناطق
كل انسان ناطق فانه لا يجب ان يتيقن بذلك فان الضحك اى القوة
الضخمية معلولة لقوة النطق فالحكم يجب ان يتيقن ان قوة النطق للانسان
وان القوة الضخمية مانوسها فكيف يجب ان لا يزول اعتقاد كون الانسان
ناطقا ولو كان بين الوجود له باعتبار يقين كون الانسان ناطقا فاما القادة
في اثباته بذلك ويل هذا اى ليس حصر العلم اليقيني فانه سبب بذلك فيما
هو بين في نفسه الا هم قصر برهان الان وحاصله ان الشيخ يناقص نفسه
فانه حصره ولا في فصل البرهان للبرهان في العلم والان وهذا يدل على ان
الان يفيد اليقين القطع وقال ثانيا في فصل البيان من الشفا ان
العلم اليقيني لكل ماله سبب انما يكون من جهة سببه وما ليس له سبب اما
بين في نفسه وما يوس عن البيان على الوجه اليقيني وهذا يدل على ان اليقين
انما يحصل من الاستدلال بالسبب على السبب البرهان الان ليس من
هذا القبيل فلا يفيد يقينا وهذا هو القول باجماع النقيضين هه وحله
لعل مراده اى الشيخ ان العلوم الكلية وهو اليقين الدائم ان يكون مبنيا
من جهة السبب كما مر مثله او مبينا بنفسه كقولنا كل انسان ناطق فالعلوم
الجزئية جازان يكون معلومة بالضرورة كالعلم لوجود الشمس والقمر والبرهان
غير العلم كقولك زيد موجود وكل وجود محتاج الى المؤثر وتحريره ان اليقين
على نحوين الاول ان يكون مستمرا باقيا والثاني ان يكون في بعض الاوقات

وهو وقت وجود المعلوم فلان المراد عدم زواله بتشكيك المشكك ولما
ثباته ثبات المعلوم فاليقين الدائم انما يحصل من السبب ليس هو الان
البرهان العلم والان ان افاد يقينا فاما يفيد ان كان باقيا دائما فالمراد من
اليقين في البرهان اعم من ان يكون دائما او في الجملة وانما هو من لان
هو القسم الاول لا مطلقا فلا تناقض والتوضيح بحيث يتضح الحق ووجه
الباطل من كلام الشيخ ومراده ما سمع انه اورد في فصل البرهان فبين
ان الشئ او الحال اذا كان له سبب لم يتبين الا من سببه فان كان لا كبر
للاصغر لا بسبب بل لذاته لكنه ليس بين الوجود له والا وسطا لك للاصغر
انه بين الوجود للاصغر والا كبر بين الوجود للاوسط فبين يقيني ويكون
برهان ان ليس برهان لم ثم قال بعد استار ففقد يحصل من هذا ان برهان الان
قد يعطى في موضع يقينا دائما وانما في ماله سبب فلا يعطى اليقين الدائم بل
في ماله سبب له ثم فان بعد استار فان قال قائل اما اذا رأينا صفة علمنا
ضرورة ان لها صفة لم يكن ان يزول عنها هذا التصور وهو استدلال من
المع على العلة فاجواب ان هذا على وجهين احدهما ان يكون جزئية كقولك
هذا البيت متصور وكل متصور فله تصور والثاني ان يكون كلية كقولنا كل جسم
مولف من ميوولى وصورة وكل مولف قبله مولف واما القياس الاول
وهو ان هذا البيت متصور فليس مما يقع باليقين الدائم الان هذا البيت
ما يفيد فيزول الاعتقاد الذي كان انما يصح مع وجوده واليقين لا يزول
وكلامنا في اليقين الدائم واما المثال الآخر فليس فيه المحمول المولف بل لم

الذات والذاتى للذات بناء على المن الذات والذاتى لا يخلل او
ما يوس عن بياضه بوجه يقيني كما في قولنا كل انسان ضحك وكل ضحك ناطق
كل انسان ناطق فانه لا يجب ان يتيقن بذلك فان الضحك اى القوة
الضخمية معلولة لقوة النطق فالحكم يجب ان يتيقن ان قوة النطق للانسان
وان القوة الضخمية مانوسها فكيف يجب ان لا يزول اعتقاد كون الانسان
ناطقا ولو كان بين الوجود له باعتبار يقين كون الانسان ناطقا فاما القادة
في اثباته بذلك ويل هذا اى ليس حصر العلم اليقيني فانه سبب بذلك فيما
هو بين في نفسه الا هم قصر برهان الان وحاصله ان الشيخ يناقص نفسه
فانه حصره ولا في فصل البرهان للبرهان في العلم والان وهذا يدل على ان
الان يفيد اليقين القطع وقال ثانيا في فصل البيان من الشفا ان
العلم اليقيني لكل ماله سبب انما يكون من جهة سببه وما ليس له سبب اما
بين في نفسه وما يوس عن البيان على الوجه اليقيني وهذا يدل على ان اليقين
انما يحصل من الاستدلال بالسبب على السبب البرهان الان ليس من
هذا القبيل فلا يفيد يقينا وهذا هو القول باجماع النقيضين هه وحله
لعل مراده اى الشيخ ان العلوم الكلية وهو اليقين الدائم ان يكون مبنيا
من جهة السبب كما مر مثله او مبينا بنفسه كقولنا كل انسان ناطق فالعلوم
الجزئية جازان يكون معلومة بالضرورة كالعلم لوجود الشمس والقمر والبرهان
غير العلم كقولك زيد موجود وكل وجود محتاج الى المؤثر وتحريره ان اليقين
على نحوين الاول ان يكون مستمرا باقيا والثاني ان يكون في بعض الاوقات

البرهان فاجدني قد يكون سالما ومعرضا وغاية سعيه ان يلزم انهم وقد
يكون مجيبا حافظا لرأيه وغاية حبه وكده ان لا يصير ملزما الثالث من
الصناعات الخمس الخطابة وهو المولف من المقبولات الماخوذة لمن يحسن
النظر فيه الضمير راجع الى من كالا ولبا واكهار فان الماخوذات منهم
منظنون الصدق فانهم من النفوس الراضيين من عدد اخذات
من الانبياء عليهم السلام منها اي من المقبولات فقد غلط فانها قضايا
يقينية نظرية مستفادة من قياس برهاني وهو انه خبر من ثبت صدقه وكل
خبر شانه هذا هو صادق واليه لو كان الامر كما قال القاطط لالتبس دائرة
الشرائع اذ من المنظونات التي يحكم بها بسبب الرجحان كقولهم فلان سارق
لانه يكتف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق فخرج المشهورات
والمسلات والمقبولات ويدخل فيها اي في المنظونات التجربات الحسية
والمتواترات الغير الواصلة حد الحزم ثم خصوا الجدل والخطابة بالقياس
لانهم يحشون عنه والافان فقد يكون استقرارا وتمثيلا والغرض من الخطابة
يحصل احكام نافعة للانسان وضارة في المعاش والمعاد كما يفعله الخطباء
والوعاظ الرابع من الصناعات الخمس الشعر وهو المولف من الخيلات
وهي اي الخيلات قضايا تخيل لما يفتاثر النفس قبضا وبسطا وراكات
سلسلة او غير سلسلة صادقة او كاذبة واسباب التخييل كثيرة يتعلق بعضها
باللفظ وبعضها بالمعنى وبعضها بغير ذلك كما اذا قيل انمرا قومية سباله
فخ انسبط النفس ورغبت في شربها اذا قيل اسلم مرة ممنوعة فقبضت

البرهان فاجدني قد يكون سالما ومعرضا وغاية سعيه ان يلزم انهم وقد يكون مجيبا حافظا لرأيه وغاية حبه وكده ان لا يصير ملزما الثالث من الصناعات الخمس الخطابة وهو المولف من المقبولات الماخوذة لمن يحسن النظر فيه الضمير راجع الى من كالا ولبا واكهار فان الماخوذات منهم منظنون الصدق فانهم من النفوس الراضيين من عدد اخذات من الانبياء عليهم السلام منها اي من المقبولات فقد غلط فانها قضايا يقينية نظرية مستفادة من قياس برهاني وهو انه خبر من ثبت صدقه وكل خبر شانه هذا هو صادق واليه لو كان الامر كما قال القاطط لالتبس دائرة الشرائع اذ من المنظونات التي يحكم بها بسبب الرجحان كقولهم فلان سارق لانه يكتف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق فخرج المشهورات والمسلات والمقبولات ويدخل فيها اي في المنظونات التجربات الحسية والمتواترات الغير الواصلة حد الحزم ثم خصوا الجدل والخطابة بالقياس لانهم يحشون عنه والافان فقد يكون استقرارا وتمثيلا والغرض من الخطابة يحصل احكام نافعة للانسان وضارة في المعاش والمعاد كما يفعله الخطباء والوعاظ الرابع من الصناعات الخمس الشعر وهو المولف من الخيلات وهي اي الخيلات قضايا تخيل لما يفتاثر النفس قبضا وبسطا وراكات سلسلة او غير سلسلة صادقة او كاذبة واسباب التخييل كثيرة يتعلق بعضها باللفظ وبعضها بالمعنى وبعضها بغير ذلك كما اذا قيل انمرا قومية سباله فخ انسبط النفس ورغبت في شربها اذا قيل اسلم مرة ممنوعة فقبضت

انما هو ان النفس لا يكون سالما ومعرضا وغاية سعيه ان يلزم انهم وقد يكون مجيبا حافظا لرأيه وغاية حبه وكده ان لا يصير ملزما الثالث من الصناعات الخمس الخطابة وهو المولف من المقبولات الماخوذة لمن يحسن النظر فيه الضمير راجع الى من كالا ولبا واكهار فان الماخوذات منهم منظنون الصدق فانهم من النفوس الراضيين من عدد اخذات من الانبياء عليهم السلام منها اي من المقبولات فقد غلط فانها قضايا يقينية نظرية مستفادة من قياس برهاني وهو انه خبر من ثبت صدقه وكل خبر شانه هذا هو صادق واليه لو كان الامر كما قال القاطط لالتبس دائرة الشرائع اذ من المنظونات التي يحكم بها بسبب الرجحان كقولهم فلان سارق لانه يكتف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق فخرج المشهورات والمسلات والمقبولات ويدخل فيها اي في المنظونات التجربات الحسية والمتواترات الغير الواصلة حد الحزم ثم خصوا الجدل والخطابة بالقياس لانهم يحشون عنه والافان فقد يكون استقرارا وتمثيلا والغرض من الخطابة يحصل احكام نافعة للانسان وضارة في المعاش والمعاد كما يفعله الخطباء والوعاظ الرابع من الصناعات الخمس الشعر وهو المولف من الخيلات وهي اي الخيلات قضايا تخيل لما يفتاثر النفس قبضا وبسطا وراكات سلسلة او غير سلسلة صادقة او كاذبة واسباب التخييل كثيرة يتعلق بعضها باللفظ وبعضها بالمعنى وبعضها بغير ذلك كما اذا قيل انمرا قومية سباله فخ انسبط النفس ورغبت في شربها اذا قيل اسلم مرة ممنوعة فقبضت

وتفرقت عنه فانها اي النفس الطوع للتخييل من التصلااة اعزب والذبيما
اذا كان علي وزن لطف اذا لشد لصوب طيب الانشاء شعر خواندن وقال
الحقق التقارن والحراد بالوزن هيئة نافعة لنظام ترتيب الحركات
والسكنات وتناسبها في العدد والمقدار بحيث تجدد النفس من ادراكها
لذة مخصوصة يقر لها الذوق والقدر كما لو لا يعتبرون في الوزن فيقتضون
على التخييل والمحدثون اعتبروا معه الوزن ايضا واكبروا لا يعتبرون فيه الا
الوزن وهو المشهور الآن والغرض من اشعر الفعال النفس بالترغيب والترهيب
هو اي الترغيب والترهيب والترهيب كالنتيجة له اي للشعر فان النتيجة كما
يلزم من قول كاك الترغيب والترهيب يحصل بعد اثبات المقدمات
الموجبة له وليس عين النتيجة فانها قول وكل واحد منهما ليس كفاية من
قبيل الصفات النفسية البسيطة الخمس من الصناعات الخمس
السفسة مشتقة من سوف وهي الحكمة ومن اسطا وهو التكبس ومعناه
الحكمة الموهبة وهو المولف من الوهميات وهي قضايا كاذبة يحكم بها
الوهم في امور غير محسوسة وانما قيد بالغير محسوسة فان الوهم في المحسوسات
كان حكمه صحيحا وصادقا وان حكمه على غير المحسوسات باحكام المحسوسات
كان غير صحيح وكاذبا نحو كل موجود مشارا ليه وان وراو العالم فضا لايتنا
والنفس مسخرة لتوهم ويحتمل ان يكون مثالا له كما يحتمل ان يكون جوابا
دخل مقدر وهو ان الوهم وهو قوة جسامية للانسان يدرك الجبريات
المتشعبة من المحسوسات مانع للحس فكيف يدرك امور غير محسوسة

انما هو ان النفس لا يكون سالما ومعرضا وغاية سعيه ان يلزم انهم وقد يكون مجيبا حافظا لرأيه وغاية حبه وكده ان لا يصير ملزما الثالث من الصناعات الخمس الخطابة وهو المولف من المقبولات الماخوذة لمن يحسن النظر فيه الضمير راجع الى من كالا ولبا واكهار فان الماخوذات منهم منظنون الصدق فانهم من النفوس الراضيين من عدد اخذات من الانبياء عليهم السلام منها اي من المقبولات فقد غلط فانها قضايا يقينية نظرية مستفادة من قياس برهاني وهو انه خبر من ثبت صدقه وكل خبر شانه هذا هو صادق واليه لو كان الامر كما قال القاطط لالتبس دائرة الشرائع اذ من المنظونات التي يحكم بها بسبب الرجحان كقولهم فلان سارق لانه يكتف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق فخرج المشهورات والمسلات والمقبولات ويدخل فيها اي في المنظونات التجربات الحسية والمتواترات الغير الواصلة حد الحزم ثم خصوا الجدل والخطابة بالقياس لانهم يحشون عنه والافان فقد يكون استقرارا وتمثيلا والغرض من الخطابة يحصل احكام نافعة للانسان وضارة في المعاش والمعاد كما يفعله الخطباء والوعاظ الرابع من الصناعات الخمس الشعر وهو المولف من الخيلات وهي اي الخيلات قضايا تخيل لما يفتاثر النفس قبضا وبسطا وراكات سلسلة او غير سلسلة صادقة او كاذبة واسباب التخييل كثيرة يتعلق بعضها باللفظ وبعضها بالمعنى وبعضها بغير ذلك كما اذا قيل انمرا قومية سباله فخ انسبط النفس ورغبت في شربها اذا قيل اسلم مرة ممنوعة فقبضت

انما هو ان النفس لا يكون سالما ومعرضا وغاية سعيه ان يلزم انهم وقد يكون مجيبا حافظا لرأيه وغاية حبه وكده ان لا يصير ملزما الثالث من الصناعات الخمس الخطابة وهو المولف من المقبولات الماخوذة لمن يحسن النظر فيه الضمير راجع الى من كالا ولبا واكهار فان الماخوذات منهم منظنون الصدق فانهم من النفوس الراضيين من عدد اخذات من الانبياء عليهم السلام منها اي من المقبولات فقد غلط فانها قضايا يقينية نظرية مستفادة من قياس برهاني وهو انه خبر من ثبت صدقه وكل خبر شانه هذا هو صادق واليه لو كان الامر كما قال القاطط لالتبس دائرة الشرائع اذ من المنظونات التي يحكم بها بسبب الرجحان كقولهم فلان سارق لانه يكتف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق فخرج المشهورات والمسلات والمقبولات ويدخل فيها اي في المنظونات التجربات الحسية والمتواترات الغير الواصلة حد الحزم ثم خصوا الجدل والخطابة بالقياس لانهم يحشون عنه والافان فقد يكون استقرارا وتمثيلا والغرض من الخطابة يحصل احكام نافعة للانسان وضارة في المعاش والمعاد كما يفعله الخطباء والوعاظ الرابع من الصناعات الخمس الشعر وهو المولف من الخيلات وهي اي الخيلات قضايا تخيل لما يفتاثر النفس قبضا وبسطا وراكات سلسلة او غير سلسلة صادقة او كاذبة واسباب التخييل كثيرة يتعلق بعضها باللفظ وبعضها بالمعنى وبعضها بغير ذلك كما اذا قيل انمرا قومية سباله فخ انسبط النفس ورغبت في شربها اذا قيل اسلم مرة ممنوعة فقبضت

لا خسر المقدتين كما ان النتيجة تابعة لآخر المقدتين فالمركب من مقدتين
 يقينية ومقدمة منظونية مثلاً داخل في الخطائية وعلى هذا القياس فالمراد
 من المراجع الغالب في افادة العلم والمرجوح المخلوب فيه وليس المراد
 ان المؤلف من المظنون والموهم هو موهم والفرض افادة قائمة بصحة
 والتبني على انه داخل في السفسطة لانه ليس مبدئ فكيف يحكم بانه مرجوح بل
 ليس خلافه فانه ليس برأى ولا مرجوح اذ لا يصدق على المجموع راجح ولا
 مرجوح ولراجحية احد الطرفين او مرجوحية لا يقتضيه ان يكون اكل راجحاً او
 مرجوحاً اللهم الا ان يقرر المراد انه مرجوح باعتبار ما يلزمه اعني النتيجة قائل
 لعل الشرح بعد ذلك امر اقترن به لعله اشارة الى الذمة والعموضة وهد
 اعلم بالصواب خاتمة للمنطق اجزاء العلوم هي المسائل وهي القضايا التي
 يطلب في العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها بالبرهان والمبادي المسائل
 فالمبادي اما تصورية وهي حدود الموضوعات اي حدود ما يصدق عليه
 موضوع الفرض كقولنا في العلم بطبيعة الجسم الطبيعي هو الجوهري القابل للابعاد
 المثنية او حدود اجزاها كقولنا في السبوي هي الجوهري الذي لا يتصل ولا
 ينفصل في حد ذاته وفي المتصل متصل وفي المنفصل منفصل كقولنا في
 الصورة هي الجوهري الممتد الذي يقبل الابعاد المثنية او حدود جزئياتها كقولنا
 في الجسم البسيط هو الذي لا يتألف من اجسام مختلفة الطور او حدود
 اعراضها الذاتية كقولنا في الحركة كمال اول لما هو بالقوة من حيث هو بالقدرة
 واما تصديقية يتألف منها القياسات سواء كانت بينة نقيسها او بينة هناك

والاشارة الى ان
 لا بد من ان يكون
 المقدم من المقدمين
 والاشارة الى ان
 لا بد من ان يكون
 المقدم من المقدمين

والاشارة الى ان
 لا بد من ان يكون
 المقدم من المقدمين
 والاشارة الى ان
 لا بد من ان يكون
 المقدم من المقدمين

او في علم آخر واما علم ان مشهور ان اجزاء العلوم ثلثة احد ما موضوعات
 العلوم وهي ما يبحث عن عوارضها الذاتية وتفصيل هذا في صدر الكتاب
 وثانيها المبادي وثالثها المسائل واعترض بانه ان اريد بالموضوعات
 تصور ما في داخلية في المبادي التصورية فلا حاجة الى عدمها على حق
 وان اريد بها التصديق بموضوعها فهي ليست من اجزاء العلوم لعدم
 توقف العلم عليها بل من مقدمات الشروع كما سبق واجاب المحقق
 التقطاً راني بان المراد من كونه جزءاً من العلم التصديق بوجود الموضوع فان
 ما لم يعلم بثبوته كيف يطلب في ثبوت الاعراض له ورواه السيد السند بان التصديق
 بالوجود من المبادي التصديقية على ما صرح به الشيخ الرئيس في الشفاء و
 اورده عليه بان المبادي التصديقية هي التي يولف منها قياسات العلم
 والتصديق بوجود الموضوع ليس لك فان العلم بالمسائل لا يحتاج
 الى التصديق بوجود الموضوع ليس لك فان العلم بالمسائل لا يحتاج
 التصديق بوجود الموضوع وان كان الاحتياج صدقاً له وجوده في
 نفس الامر والمتأخرون اعتبروا هذا انما هو الشيخ فيه وقيل في الجواب ان
 المراد بالجزء نفس الموضوع فيكون المجموع الاجزاء المثنية من قبيل المعلولات لكنه
 ينبغي ان يحل المسائل على المعلولات من حيث الانتساب لتلك المعلومات التكرار
 فيما اذا كان الموضوع موضوع مسألة من المسائل ولا ينبغي عليك ان
 الكلام يحصر على خلاص النظر فافادة في ايرادها وكما تم لا يصح عليه كما
 لا ينبغي ثم اعلم ان المشهور بين الجمهور ان حقيقة العلم المدون المسائل المخصوصة والتصديق

والاشارة الى ان
 لا بد من ان يكون
 المقدم من المقدمين
 والاشارة الى ان
 لا بد من ان يكون
 المقدم من المقدمين

والاشارة الى ان
 لا بد من ان يكون
 المقدم من المقدمين
 والاشارة الى ان
 لا بد من ان يكون
 المقدم من المقدمين

والاشارة الى ان
 لا بد من ان يكون
 المقدم من المقدمين
 والاشارة الى ان
 لا بد من ان يكون
 المقدم من المقدمين

والاشارة الى ان
 لا بد من ان يكون
 المقدم من المقدمين
 والاشارة الى ان
 لا بد من ان يكون
 المقدم من المقدمين

فان قيل ان هذا الكلام لا ينافي مع قوله تعالى في سورة النور
 فان قيل ان هذا الكلام لا ينافي مع قوله تعالى في سورة النور

[illegible]

واما في شرح ما ذكره من ان العلم لا يتصور الا في صورة
 واما في شرح ما ذكره من ان العلم لا يتصور الا في صورة
 واما في شرح ما ذكره من ان العلم لا يتصور الا في صورة
 واما في شرح ما ذكره من ان العلم لا يتصور الا في صورة

[illegible][illegible]

الانطلاق على معنى واجبة لا فرق والفرق ليس
بالانطلاق على معنى واجبة لا فرق والفرق ليس
بالانطلاق على معنى واجبة لا فرق والفرق ليس
بالانطلاق على معنى واجبة لا فرق والفرق ليس

[illegible][illegible]

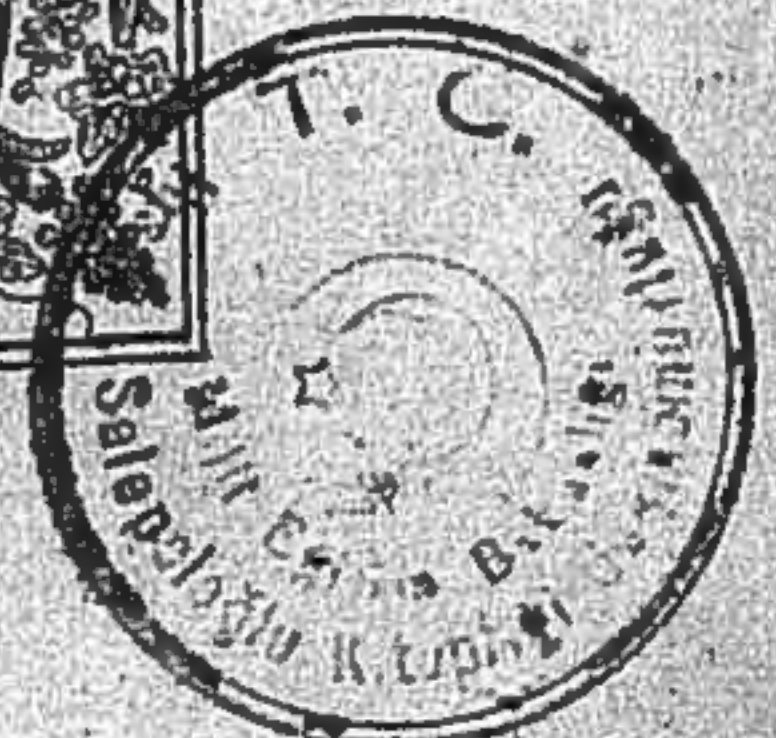
اشتہار

مدد احمد ہر آن چیز کہ خاطر بخواست

آخر آمد و پس پر دہ وقت بر پدید

اہل اسلام کو فرود ہو کہ باغبان ازلی نے اپنے فضل احسان سے وہ بہار روح افزا دکھائی کہ جسکے دیکھنے سے آنکھوں میں نور و لون میں سرور ہو اسی مجموعہ الاحواب بشرح سلم ملا احمد علی حق و تشریح سلم ملا حسین حاشیہ ملا احمد علی حق بر تیسرا ہذا جلال حاشیہ ملا احمد علی حق بر تیسرا ہذا امور عامہ جو سپہر علم منطق میں بدرستہ ہو حسب پاسے عالم جلیل و فاضل راجع معظّم غاب مولانا مولوی عبدالباقی صاحب بکوشش صحت و کثرت ہم مشتہر ان نے اس خوبی سے چھپوایا کہ آسمان سے فرشتوں نے بشارت میں لیس کہ نظیر سنایا کہی نسخوں سے کہ سولے تشریح سلم ملا حسین صاحب کے عمیر الوصول ستے مگر تاہم بحد و حد یلین کے نسخہ قلمیہ کہ جکا چڑھنا بہت ہی اہم تھا دستیاب کر کے تصحیح نسخہ ہذا کی گئی اگر احیاناً کسی مقام پر ہوا یا بدھ و دشواری غلطی رہ گئی ہو ناظرین معاف فرمائیں غرض اس اہتمام سے تصحیح کی گئی ناظرین با انصاف خود ملاحظہ فرمائیں گے شائقین کو چاہیے کہ لینے میں عجلت فرمائیں ایسا نہ ہو کہ سب نسخہ نکلی جائیں اور امر و زفر داسکنے والے کف ہوسے ملتے رہ جائیں چونکہ یہ کتاب حسب دفعہ ۱۸- قانون ۵۵۴۴ء ہم مشتہر ان نے داخل یہی جڑی کرالی ہے اسلئے اصحاب مطابع و تاجران کتب سے امید ہے کہ نفع کے عوض نقصان نہ اوٹھائیں قصہ چاہئے یا چھپوانے کا فرمائیں جس قدر نسخہ مطلوب ہوں مطبع یوسفی فرنگی محل سے طلب فرمائیں اور علاوہ اسکے کتب تفسیر و حدیث و اصول و فقہ و منطق و کلام و ادب و طب وغیرہ بھی مطبع ہذا سے ارزان قیمت پر مل سکتی ہیں۔

المستشار
محمد عبدالرؤف و محمد عبدالباری
۱۸۹۵ء



Süleymaniye Kütüphanesi	
Kısım	Elzmir
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	954/1-4